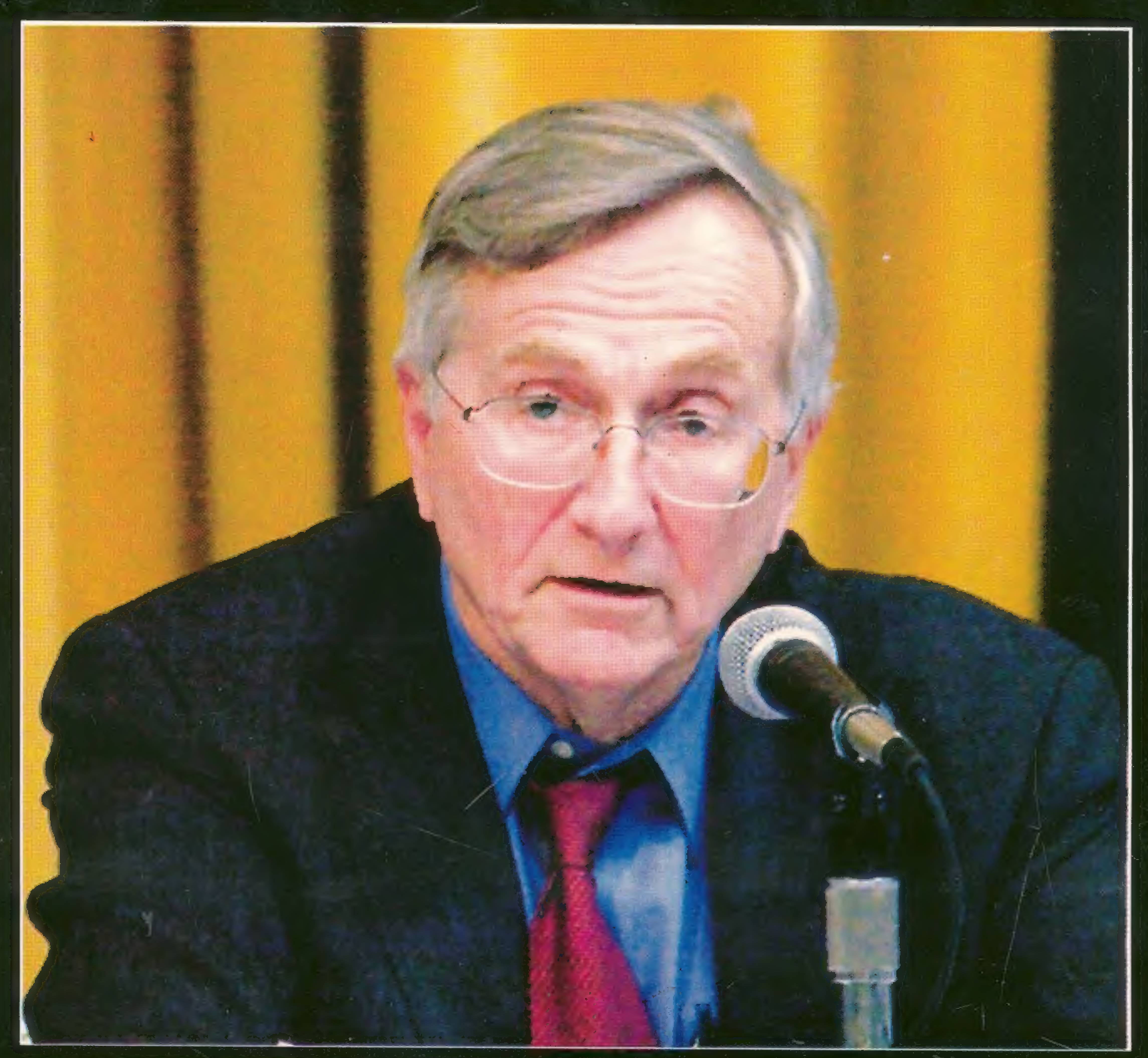




السنة السابعة
العدد ٩٦. يوليو ٢٠٠٨



- تحضير أرضية المعركة.. رهان بوش الأخير
- مهام الرئيس اللبنانى الجديد.
- توجهات مجلس الشورى الإسلامى الجديد
- إيران وعلاقات القوة الجديدة فى الشرق الأوسط
- المصباحيون يسعون لاقتلاع جذور فكر الإمام
- خطوط إيران الحمراء: التخصيب أم الطاقة النووية ؟!

٩٦



السنة الثامنة - العدد ٩٦ - يوليو ٢٠٠٨

صورة الغلاف :

سيمور هيرش: تخصص فى تفجير قنابل ممنوعة من الاستعمال فى المنطقة، بدءا من قنبلة "فتح الإسلام" و"نهر البارد" فى لبنان وانتهاءا بقنبلة تحضير أرضية المعركة فى إيران.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

تحضير أرضية المعركة..

كعادته دائماً يحرص الكاتب الصحفى الأمريكى "المشاغب" و"المرموق" دائماً "سيمور هيرش" على كشف مستور ما يدور داخل كواليس المؤسسة الحاكمة في واشنطن (الإدارة والكونجرس وأجهزة الاستخبارات).

تحقيقات هيرش الصحفية هى دائماً بمثابة قنابل قابلة للانفجار فى وجه مخططات الإدارة الأمريكية خاصة فى الشرق الأوسط وبالذات فى أهم مناطقه الساخنة، والغريب أن إيران كانت دائماً هى القاسم المشترك فى كل قنابل هيرش، أو بالأحرى، كل المخططات الأمريكية.

فى فبراير ٢٠٠٧، فجر هيرش قنبلة من ذلك النوع المحرم استخدامه، عندما كشف عن وجود إدراك استراتيجى أمريكى جديد للخطر الأولى بالمواجهة فى الشرق الأوسط على ضوء تطورات ما بعد حرب إسرائيل على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ التى خرج منها "حزب الله" ومعه كل من إيران وسوريا منتصرين. ونقل هيرش عن الباحث فى مجلس العلاقات الخارجية فالى نصر ما أسماه بـ "استراتيجية جديدة" تعتبر على حد قوله تحولاً رئيسياً فى السياسة الأمريكية.. إنها بحر من التغييرات "ترتكز على أن الخطر الحقيقى الآن هو إيران والصعود الشيعى"، وليس الراديكالية السنية أو بالتحديد "تنظيم القاعدة". وبدقة أكثر، طرح السؤال على النحول التالى: أيهما يمثل خطراً أكبر: إيران أم الراديكاليون السنة؟، وكانت الإجابة الأمريكية متوافقة مع إجابة أخرى لدولة عربية سنية كبرى تقود المواجهة ضد إيران على النحو التالى:

التهديد الأكبر يتمثل فى إيران والصعود الشيعى، والراديكاليون السنة هم الأعداء الأقل شأناً.

هذا الإدراك الجديد للخطر الأهم فى المنطقة من المنظور الأمريكى ومنظور تلك الدولة العربية، قاد هذه الدولة التى ما أسماه هيرش بـ "العناق الاستراتيجى الجديد بين هذه الدولة وإسرائيل"، حيث أن كلا البلدين ينظران، على حد قول هيرش، إلى إيران على أنها تهديد وجودى، وأن هذا العناق قاد هذه الدولة العربية إلى الانخراط فى مخطط لمواجهة النفوذ الإيرانى والشيعى فى لبنان هدفه تعزيز القدرة السنية على مقاومة النفوذ الشيعى من خلال تكوين ميليشيات سنية راديكالية تكون قادرة على عرقلة تنامى قوة "حزب الله" على نحو ما حدث فى مخيم نهر البارد شمالى لبنان والبقاع وحول المخيمات الفلسطينية فى الجنوب.

هذا التقرير كان له وقع الصدمة لأنه كشف، وقتها، بعض ألغاز جماعة "فتح الإسلام" فى نهر البارد التى استعصى على الكثيرين فهم حقيقة تمرد هذه المجموعة لدرجة دخول الجيش اللبنانى فى مواجهة دامية مع عناصرها بعد أن استطاع "تنظيم القاعدة" اختراق قيادة هذه المجموعة وتجنيدها لصالحه داخل لبنان على حساب كل من قاموا بتمويلها وتسليحها. والآن فاجأ هيرش الجميع بقنبلته الثانية التى قفزت خطوات جغرافية واسعة، فقد تركت المواجهة الفرعية مع إيران فى لبنان وانتقلت بالمواجهة إلى عمق الأراضى الإيرانية ذاتها.

فقد كشف سيمور هيرش فى أحدث تقارير مجلة "نيويوركر" الأمريكية عن موافقة الكونجرس الأمريكى على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتمويل عمليات سرية ضد إيران بطلب من الرئيس الأمريكى جورج بوش، وأن بوش وقع "أمر استكشاف رئاسى" طلب فيه هذا المبلغ الكبير (٤٠٠ مليون دولار) لتمويل أنشطة سرية ضد إيران هدفها النهائى إسقاط النظام أو فرض تغيير جذرى على توجهاته الاستراتيجية وعلى الأخص فيما يتعلق بإسرائيل والبرنامج النووى الإيرانى. من بين هذه الأنشطة دعم الأقليات العربية فى إقليم الأحواز ومجموعات البلوش فى الجنوب الشرقى، وبعض التنظيمات المنشقة فى إيران، وجمع المعلومات المتعلقة بما تسميه الإدارة الأمريكية "برنامج الأسلحة النووية الإيرانية".

هيرش وضع عنواناً مثيراً لهذا التقرير هو "تحضير أرضية المعركة". العنوان يحمل معنيين مهمين: أولهما، أن الحرب الأمريكية ضد إيران تبدو حتمية. وثانيهما، أن الوقت الراهن والظروف الراهنة لا تسمح بحدوث هذه الحرب، أى أن الحرب حتمية ولكنها مؤجلة، وأن الإدارة مطالبة بأن تهيىء الظروف اللازمة لإنجاح الحرب عن طريق "تهيئة أرضية المعركة" من خلال إثارة الاضطرابات الداخلية وتفكيك الرابطة الوطنية بين نظام الجمهورية الإسلامية والشعب الإيرانى، وتغذية المطالب الانفصالية للأقليات العرقية لتفكيك الدولة القومية الإيرانية، بحيث لا يكون هناك دولة إيرانية بالمعنى المتعارف عليه الآن، عندها قد لا تكون هناك حاجة للحرب.

رهـــــان بـــــوش الأخـــــير

البعض ينظر إلى هذه الخطة على أنها تعد بمثابة "الحرب البديلة" طالما أن الحرب المباشرة الآن ضد إيران تبدو صعبة ومحفوفة بالمخاطر فى ظل وجود صعوبات حقيقية أمام نجاح هذه الحرب فى تدمير البرنامج النووى الإيرانى، وفى ظل عجز القوات الأمريكية الآن عن خوض حرب ثالثة إضافة للحرب الأمريكية الحالية فى العراق وأفغانستان على حد تأكيد رئيس هيئة الأركان الأمريكية الأدميرال مايك مولين بأن فتح جبهة ثالثة سيضع ضغوطاً شديدة للغاية على الجيش الأمريكي. الأدميرال مولين الذى عاد إلى واشنطن بعد زيارة سريعة لإسرائيل كشف ما يمكن وصفه بـ "الموقف الإستراتيجى الأمريكى" من دعوة الحرب على إيران بقوله: "من منظور الجيش الأمريكى، فإن فتح جبهة ثالثة سيشكل ضغوطاً هائلة علينا"، مشيرا إلى أن "فتح جبهة مع إيران مغامرة كبيرة يمكن أن تؤدى إلى عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط". وقال عقب عودته من إسرائيل: "لم يتغير موقفى فى ما يتعلق بالنظام الإيرنى. إنهم مازالوا قوة لزعزعة الاستقرار فى المنطقة". واستدرك قائلا: "لكننى مقتنع بأن الحل مازال يكمن فى استخدام عناصر أخرى من القوة الوطنية لتغيير السلوك الإيرانى بما فى ذلك الضغط الدبلوماسى والمالى والدولى".

إذا أضفنا إلى ذلك خطورة الرد الإيرانى المتوقع ضد إسرائيل والمصالح والقوات والقواعد الأمريكية فى المنطقة، فإن خيار الحل العسكرى الأمريكى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى يبدو مستبعداً أو على الأقل مؤجلا لحين تجهيز أو تهيئة أرضية المعركة، لكن يبقى الخيار العسكرى الإسرائيلى محتملا فى ظل ما تراه تل أبيب من خط أحمر أصبحت طهران قادرة على تجاوزه ويتمثل فى قدرة إيران على إنتاج يورانيوم مخصب يكفى لتصنيع سلاح ذرى. فقد كشف الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الإسرائيلى (الموساد) شافتاى شافيت فى مقابلة مع صحيفة "صنداى تليجراف" أن "إسرائيل أمامها عام واحد لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وإن لم تفعل ستكون معرضة لخطر هجوم إيرانى بالسلاح الذرى".

واشنطن الآن أمام خيارات صعبة تفرض عليها أن تمضى قدماً فى خطة زعزعة الاستقرار الداخلى فى إيران والسعى إلى تفكيك رابطة الدولة القومية فى إيران عن طريق دعم وتغذية الدعاوى الانفصالية للأقليات العرقية فى إيران.

فواشنطن أمام خيار الحل العسكرى الصعب الذى تدفع إسرائيل نحو توريطها فيه، وهى أيضاً أمام خيار الحل الدبلوماسى الصعب الذى تريده روسيا والصين والدول الأوروبية الذى حمله إلى طهران خافيير سولانا ومعه خمسة من مدراء وزراء الخارجية فى دول مجموعة "٥+١" (دول مجلس الأمن الخمس الكبرى دائمة العضوية إضافة إلى ألمانيا) ومعه أيضاً رسالة موقعة من وزراء خارجية الدول الست بمن فيهم كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية.

هذا الحل الذى حمل اسم "رزمة الحوافز السخية" يقدم فرصة العمر إلى إيران كى تفوز أولاً ببرنامجها النووى السلمى وتحظى بصداقة الدول الست الكبرى ودعمها لدورها الإقليمى، وهى كلها مكاسب تتعارض مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية وتتعارض مع طموحات بعض دول الجوار العربية لإيران. فكل هذه المكاسب لن تدفع إيران أى ثمن لها سوى مجرد "تعليق" برنامجها النووى لمدة تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر تتاح فيها الفرصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كى تتأكد من كون البرنامج النووى الإيرانى سلميا وليس عسكريا.

الرد الإيرانى الأول على "حزمة الحوافز السخية" يبدو إيجابياً حسب وجهة نظر خافيير سولانا، وربما يكون الخلاف متركزاً حول توقيت تعليق عملية التخصيب المطلوبة: هل قبل التفاوض حول "حزمة الحوافز"، أم بعد اكتمال التفاوض؟، أى هل تعليق التخصيب شرط لبدء التفاوض، أم سيكون نتيجة لنجاح عملية التفاوض؟. أياً كان الأمر، فإن هذا الخيار السلمى لا يرضى صقور الإدارة الأمريكية الذين يراهنون على احتمالات الفشل ويدفعون باتجاه تصعيد الحل العسكرى، الأمر الذى يعطى للخطة الاستخباراتية الرامية إلى "تهيئة أرضية المعركة" أولوية يجب أن تدركها إيران، فهى بحق تعتبر "رهان بوش الأخير".

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الخطة العشرينية الإيرانية وعلاقات إيران الخارجية (١/ ٢)

عباس ملكى (إيران ديبلماسى - الدبلوماسية الإيرانية) - ٢١/ ٥/ ٢٠٠٨

تنص الخطة العشرينية الإيرانية على ضرورة أن يصل المجتمع الإيرانى مع نهاية العشرين عاماً القادمة إلى تحقيق المرتبة والمكانة الأولى في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على مستوى منطقة جنوب غرب آسيا (التى تشمل آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط والدول المجاورة لإيران).

كما تنص هذه الخطة على ضرورة أن يتم التخطيط للسياسات التنموية والالتزامات التى وردت فيها والأهداف التى وضعت من أجلها بشكل يمكن إيران طوال هذه الفترة من أن يكون لديها تعامل بناء ومؤثر مع العالم على أساس العزة والكرامة والحكمة والمصالح المتبادلة. وهذه الدراسة تطرح عدة تساؤلات حول الخطة العشرينية وعلاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الدول الآسيوية وتحاول أن تجد الإجابة عليها.

*** الأسس النظرية للعلاقات الخارجية الإيرانية:**

١ - مفهوم السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية تعنى بشكل مبدئى تلك النشاطات والأعمال والتعاملات التى تقوم بها دولة ما في محيطها الخارجى والأسلوب الذى تتعاطى به مع الأحداث الخارجية. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها تلك الاستراتيجية أو الخطة الموضوعة للأعمال والأنشطة التى يقوم بها صانعو القرار في دولة ما في مجال التعامل مع الدول والبلدان الأخرى أو المنظمات الدولية والعالمية حتى تتمكن هذه الدولة من الوصول إلى تحقيق الأهداف التى يطلق عليها المصالح القومية لنفس هذه الدولة، واتخاذ القرار في السياسة الخارجية عموماً ينسب إلى اسم الدولة، فيقال مثلاً إن الدولة (أ) قامت بالاعتراض على الدولة (ب). هذا بينما نعلم جميعاً أن "الدولة" مجرد مصطلح اعتبارى ولا تستطيع أن تكون صانعة قرار . فالسياسة الخارجية هى فى الحقيقة مجموعة من القرارات يتخذها صانعو القرار نيابة عن الدولة أو عن كافة أفراد الشعب.

وكثير من المراقبين والمحللين يعتبرون نموذج أو كيان الحكومة صاحبة القرار مثلا بحق في اللاعبين الذين يشكلون النظام الدولى. وهذا في حد ذاته يعنى أن أى عمل يتم في النظام الدولى إنما ينسب عادة إلى الحكومات. ولكن هذه الحكومات هى مجرد مجموعة من المسئولين الحكوميين يعملون نيابة عن مجتمعاتهم الوطنية وبناء على المسئولية والواجب الذى كلفتهم به مجتمعاتهم هذه.

وبحسب جميز روزانا "فعندما نقول إن ألمانيا تريد هذا، أو إن فرنسا تتحسب من ذاك، فالخطورة في مثل هذا القول تتمثل في أننا نتبسط أكثر من اللازم في نسبة ما يخص إنسان ما إلى ما هو شئ آخر غيره، أو إلى وحدات وكيانات اعتبارية تجريدية". ومع هذا كله نجد جميز روزانا يدافع عن هذا التناول بوضعه اختصاراً ضرورياً ولازما.

ويؤيد "مورجنتا" رائد المنظرين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية في كتابه، "الأسلوب المنطقى أو العقلانى في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" بقوله: "نحن نضع أنفسنا كمحللين مكان السياسى الذى يجب عليه أن يقوم بحل بعض قضايا السياسة الخارجية الوطنية تحت ظروف ما. ونسأل أنفسنا، أى حلول

منطقية أخرى يمكن أن تكون موجودة تحت هذه الظروف ويستطيع هذا السياسي أن يختارها لحل هذه القضية (على فرض أن هذا السياسي يتصرف دائماً طبقاً للمنطق). وأي حل من هذه الحلول المنطقية من المحتمل أن يختارها هذا السياسي".

٢- طبيعة البنية السياسية الإيرانية:

تعتبر إيران من الناحية الاستراتيجية والجيوبولوتيكية واحدة من أهم دول العالم. فمن نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الدولة يمكننا أن نشير إلى مجاورتها لـ (١٥) دولة على حدودها البرية والبحرية. وإيران هي ثاني دولة على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية من ناحية امتلاك احتياطي النفط، وثاني دولة كذلك من ناحية احتياطي الغاز على مستوى العالم بعد روسيا الاتحادية. وإيران حققت خلال عام ٢٠٠٦م ما يقرب من ٥٥ مليار دولار من عائدات بيع البترول. وتنتج هذه الدولة من الطاقة الكهربائية ما يقرب من أربعين ألف ميجاوات، ولديها سدود ضخمة على أنهارها التي تجري في كافة أراضيها.

إن الطبيعة العامة لبنية القوة والقدرة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي طبيعة واضحة مثلها في ذلك مثل سائر الدول والبلدان. لكن هذه الطبيعة لبنية قوة النظام، بها من التعقيدات والأمور الدقيقة ما يوجب الاهتمام بها والالتفات إليها بشكل أكبر.

فمن ناحية، تتشابه فلسفة الحكومة في إيران مع الدول الأخرى وتشترك هذه الفلسفة مع فلسفات الدول الأخرى في أمور كثيرة، فالقوة والسلطة الحكومية في إيران مقسمة بالفعل بين سلطات ثلاث حيث يوجد بها سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. ومن ناحية أخرى نجد الكيان السياسي في إيران يتميز بامتلاك بنية خاصة وسلسلة من المراتب الخاصة بهذا الكيان وحده.

ففي النظام الحاكم في إيران يقوم الشعب بانتخاب ٢٩٠ عضواً للمجلس التشريعي لدورة تمتد لأربع سنوات. كما يقوم الشعب أيضا بانتخاب رئيس الجمهورية لدورة تمتد كذلك لأربع سنوات ولايجوز لشخص واحد أن يستمر في هذا المنصب لأكثر من دورتين متتاليتين.

ورئيس الجمهورية بوصفه الرئيس التنفيذي للحكومة، يتحمل مسئولية إدارة جميع الأمور والشئون الجارية في الدولة. ورئيس الجمهورية يقوم باقتراح (٢٢) وزيراً على البرلمان. وهؤلاء الوزراء هم مسئولون بشكل مباشر أمام المجلس التشريعي أي البرلمان.

لكن الشئ المختلف في النظام الإيراني إنما يتمثل في الماهية والهوية الدينية لهذا النظام. فهناك ٨٦ شخص من علماء الدين ينتخبهم الشعب كأعضاء في مجلس الخبراء لدورة تمتد لثماني سنوات متصلة.

ثم إن هذه المؤسسة (مجلس الخبراء) تقوم بانتخاب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، كما تقوم هذه المؤسسة أيضا بمراقبة أعمال المرشد الأعلى طوال فترة دورتها التي تستمر لثماني سنوات. والمرشد الأعلى للجمهورية هو الذي يقوم بتعيين رئيس السلطة القضائية الذي يشرف على جميع المحاكم العمومية والثورية والعسكرية. وبالإضافة إلى هذا يتحمل المرشد الأعلى للجمهورية مسئولية القيادة العامة للقوات المسلحة.

أما مجلس صيانة الدستور فهو المؤسسة التي تتحمل مسئولية مطابقة التشريعات والقوانين التي يصادق عليها المجلس التشريعي مع القوانين والتشريعات الإسلامية، كما تتحمل هذه المؤسسة مسئولية تفسير الدستور والإشراف والمراقبة على حسن سير العملية الانتخابية ونزاهتها في انتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات البرلمان وانتخابات مجلس الخبراء.

أما مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي تأسس بعد التغييرات التي أجريت على الدستور الإيراني في العام ١٩٨٨م، فإن جميع أعضائه البالغ عددهم (٣٨) عضواً، يقوم المرشد الأعلى للثورة بتعيينهم من مختلف الاتجاهات السياسية ومختلف الجمعيات والأحزاب. وتقوم مسئولية مجمع تشخيص مصلحة النظام على إيجاد حلول لرفع الالتباسات وحل القضايا الشائكة، وإنهاء الخلافات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور في حالة الضرورة، وكذلك تقديم الاستشارات للمرشد الأعلى، والتقدم باقتراحات للخطوط العامة للسياسات التي ينتهجها نظام الجمهورية الإسلامية. وهذه المؤسسة هي التي قامت أيضا بدراسة ومناقشة وبحث هذه الخطة العشرينية.

وكذلك المجلس الأعلى للأمن القومي تأسس هو الآخر بعد إعادة النظر في الدستور، وهذا المجلس الأعلى للأمن القومي يرأسه رئيس الجمهورية، وهو مجلس تجميعي من المؤسسات الاستراتيجية ومؤسسات السيادة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تضم عضوية هذا المجلس نائبين عن المرشد الأعلى للثورة، ورؤساء السلطات الثلاث (رئيس الجمهورية والمتحدث باسم مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية)، ووزراء الخارجية والداخلية والاستخبارات والدفاع، وكذلك قادة القوات المسلحة مثل الجيش وجيش حراس الثورة الإسلامية. ويقوم المجلس الأعلى للأمن القومي بوضع السياسات الخارجية والسياسة الدفاعية والسياسات الأمنية التي ينتهجها النظام. وتصبح القرارات التي يصدرها هذا المجلس نافذة بعد موافقة المرشد الأعلى عليها.

٣- منهج السياسة الخارجية الإيرانية:

تعتبر السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ساحة التعاطى والتعامل الحقيقى والواقعي والمحقق للآمال. فمن ناحية تعد الثورة الإسلامية. ثورة أيديولوجية وعليها أن تتابع باستمرار الوفاء بالتزاماتها وأهدافها النظرية، ومن الناحية الأخرى فإن إيران تعد دولة مثلها مثل الدول الشعبية الأخرى لها محدودياتها وفرصها الخاصة.

فهل يوجد بين هاتين الناحيتين تنازع دائم؟ وهل يمكن لهما أن تسيران إلى جانب بعضهما البعض؟

إن أى سياسة خارجية تعتمد على الأيديولوجية تهدف إلى إحداث تأثير على محيطها ونقل هذه الأيديولوجية الى من يحيط بها وتغيير هذا المحيط في النهاية بما يتطابق مع أهدافها وغاياتها. والسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية رغم حداثتها زمنياً وقلة التجربة والخبرة استطاعت عن طريق مبادئ الثورة وأصولها تقديم أهداف عظيمة وسامية على ساحة اتسعت لتشمل جميع أنحاء العالم. وفى المقابل لذلك هى سياسة واقعية وميدان للمكاشفات والمحاسبات المادية. وهناك ملاحظات ومقدرات تحكمها وتتحكم فيها. فالفشل والنجاح أو الهزيمة والنصر هما لفظان براقان لامعان، عليها أن تبتعد عن الأول وتسير فى خطواتها نحو الثانى.

أن الفضيلة كلمة أو لفظة غير مفهومة لا تعرف لها طريق في أهداف السياسة الواقعية. وأى نظام يعتمد على الأيديولوجية ليس له من بد سوى محاولة التوفيق بين الواقعية والغائية، حتى يستطيع بالإضافة إلى الحفاظ على ذاته وضمان تقدمه، أن يبذل جهداً في مسيرة تحقيق غاياته النهائية وآماله وأهدافه ومطالبه، وكما قيل، لا ضير في أن يبذل هذا الجهد في حدود قدرة النظام ومقدراته من أجل ضمان استمرار حياته المستقبلية.

لقد بين دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوضوح أولويات السياسة الخارجية الإيرانية. إذ أوضح هذا الدستور أربع مجموعات من الدول يجب أن يكون لها الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية بالترتيب التالى:

أ- دول الجوار الإيرانى.

ب- الدول الإسلامية.

ج- دول العالم الثالث.

د- الدول التى تتعامل بحيادية مع احتياجات إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو العسكرية.

٤- أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية:

إن أهم مصدر ومرجع للتعرف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية يتمثل في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فبناء على ما ورد في مقدمة هذا الدستور ومبادئه يمكننا أن نتعرف على أهداف النظام والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإيرانية التى تم وضعها على أساس المبادئ والأصول والضوابط الإسلامية.

ويمكن تقسيم مجموعة المبادئ والأصول الحاكمة للسياسة الخارجية تحت ثلاثة عناوين رئيسية عامة، العنوان الأول، تغليب السيادة والحاكمية الوطنية "في إعمال وتنفيذ السياسة الخارجية". والعنوان الثانى، "التآلف والتعايش الدولى" والذى يشير إلى موضوع استقرار العلاقات والتعاون بين الدول ومع بعضها البعض، وأساليب التآلف والإئتلاف والتضامن والترابط العالمى. والعنوان الثالث، "الدفاع عن الإنسانية وحمايتها على المستوى الدولى. وإيران باعتبارها عضو من أعضاء المجتمع الدولى ملتزمة بتنفيذ مثل هذه السياسات وإعمالها.

وبالبحث في الدستور يمكن أن نوضح مجموعة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:

- سعادة الإنسان في المجتمع البشرى ككل.
- استقلال الدولة.
- مكافحة الظلم ونشر العدالة وإلغاء النظام السلطوى في العالم وحماية النضال والكفاح المشروع للمستضعفين والفقراء.
- الالتزام الأخوى تجاه جميع المسلمين، والائتلاف والاتحاد بين الشعوب الإسلامية، ووحدة العالم الإسلامى وأيضا الدفاع عن حقوق المسلمين في العالم.
- إلغاء أى نوع من الظلم والتعرض للظلم وإلغاء أى نوع من التسلط والتعرض للسلطوية وعدم الالتزام أمام القوى المتسلطة.
- الطرد الكامل لكافة أشكال الاستعمار ومنع النفوذ الأجنبى والحفاظ على سيادة الأراضى وأيضا إلغاء وتجنب المعاهدات والاتفاقيات والأحلاف التى تؤدى إلى سيطرة الأجنبى على مصادر البلاد الطبيعية والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش.
- علاقات سلمية متبادلة مع الدول المسالمة.
- الصدق والوفاء بالعهد في المعاهدات.

٥- نقاط القوة والضعف في السياسة الخارجية الإيرانية

بشكل عام يمكننا أن نحدد نقاط القوة التى تتمتع بها إيران في موقعها في مجال السياسة الخارجية، الجيوبوليتكى، وفى كثرة جيرانها التى يمكن أن تكون عاملاً مؤثراً في الحفاظ على أمنها فى حالات الأزمات، وكذلك في البنية السياسية المناسبة التى تحظى بها وتعدد مصادر صناعة القرار.

أما نقاط الضعف التى تعانى منها إيران فتتمثل في: التأخير

في طرح ووضع الاستراتيجيات التى تحتاجها إيران لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، التبديل والتغيير بلا سبب أو داع للمديرين والسفراء في دائرة السياسة الخارجية، عدم اهتمام الحكومة بشئون التخطيط والتنفيذ المنظم للمشروعات ومن بينها ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، وكذلك عدم وجود رؤية مشتركة في إدراك المتغيرات والتطورات خارج الدولة في الأجهزة المعنية.

إلا أن هناك فرصاً عديدة أمام إيران على الساحة العالمية الحالية، ومن هذه الفرص يمكننا أن نشير إلى تنامى قوة الدور الإقليمى الإيرانى بعد القضاء على حكم طالبان وصدام حسين، فإيران يمكنها أن تتحول الآن إلى لاعب رئيسى وفعال في المنظمات الإقليمية والدولية. إذ أن إيران تتمتع بعضوية فاعلة فى كثير من المنظمات الدولية المتخصصة، وتخصص إنفاقا في هذا المجال وميزانيات لافتة، بما يكفى لأن تستفيد السياسة الخارجية الإيرانية أقصى استفادة ممكنة من هذه العضوية.

فعضوية إيران في منظمة "شنغهاى" للتعاون، تمنح إيران فرصة الاستفادة بشكل أكثر من مزايا عضويتها في المجتمع الآسيوى، بمعنى أن مثل هذه العضوية تدفعها لتنمية التعاون بشكل أكثر فعالية مع الدول الآسيوية الخارجة عن نطاق منطقة الشرق الأوسط، وتجعل إيران بمثابة قوة مضافة في التعامل المباشر مع القوى الآسيوية الثلاث، روسيا والصين والهند. إذ أن التعطش المفرط للأسواق المتنامية فى الصين والهند إلى الطاقة يمنح إيران فرصة كبيرة للتواجد فى سوق الطاقة الآسيوى، وهذا يعنى تغطية العرض فى سوق النفط والغاز للطلب الملح على هذا النوع من الطاقة، وهو الهدف الذى يتم الاتفاق عليه الآن فى آسيا وبحضور إيران ومساهمتها.

ومما لا شك فيه أن إيران تواجه الآن تهديدات وتحديات متعددة. وعلى ما يبدو أن أهم تهديد تواجهه إيران يتمثل فى ذلك التواجد العسكرى الأمريكى فى الدول المجاورة لها. فمن بين الخمسة عشر دولة المجاورة لإيران، هناك ثلاث دول فقط لا توجد بها قواعد عسكرية وأمنية أمريكية وهى أرمينيا وتركمنستان وروسيا. وفى مقابل ذلك يلاحظ هذا التواجد الأمريكى وبشكل فعال فى دول أخرى قريبة من إيران ولا تجاورها فى حدود مشتركة مثل طاجيكستان وقزاغستان وقرغيزيا.

أما التهديد الثانى الفعلى الذى تواجهه إيران فيتمثل فى التغييرات الجيوبولوتيكية التى تجرى فى المنطقة. ففى حالة تعرض العراق للتقسيم أو تطبيق الفيدرالية بشكل مطلق فى هذا البلد المجاور، فإن إيران سوف تواجه تبعات أمنية وسياسية تمثل تهديداً فعلياً لها. ويدخل ضمن هذا التهديد كذلك عودة ظهور طالبان فى بعض الولايات الأفغانية. كما أن تنامى الاتجاهات المتشددة وانتشارها فى الدول العربية وتصدير هذا التنامى إلى بعض المحافظات الحدودية الإيرانية يمثل كذلك جانباً من التحديات الرئيسية التى تواجهها إيران فى المنطقة.

٦-ما هو الطريق الذى يجب أن تختاره إيران؟

إن السياسة الخارجية التى تنتهجها الجمهورية الإسلامية الإيرانية هى نتيجة لتعاملات معقدة وعلى مستويات عدة بين اللاعبين من الحكومة واللاعبين من المجتمع المدنى.

وهؤلاء اللاعبون يعمل كل منهم على متابعة وتحقيق أهداف مختلفة يتعارض بعضها أحياناً. ولكن على أى حال مازالت عملية اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية وعملية ترسيم الخطوط العامة المحددة لهذه السياسة تتم بقدر كاف من الشفافية والوضوح.

وبشكل عام يوجد الآن رؤيتان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية وكل رؤية منهما تقف وراءها مجموعة، الأولى من اللاعبين الحكوميين، والثانية من اللاعبين التابعين لمؤسسات المجتمع المدنى، وهناك جذور فى رؤية كل مجموعة منهما لهوية الحكم فى إيران وهل ينظر إلى هذا الحكم من منظور إسلامى أم منظور قومى إيرانى. فالهوية الإسلامية والهوية الإيرانية فى الحكم هى التى تفصل رؤية كل مجموعة منهما عن الأخرى تجاه السياسة الخارجية.

فالمجموعة الأولى (الحكومة) ترى أن الهوية الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية نابعة من الثورة الإسلامية وتهدف إلى العودة إلى القيم الإسلامية.

فعلى أعتاب الثورة الإسلامية فى إيران، لم تكن الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الإيرانى رغم انتشار حالة من الرفض وعدم الرضا فيما بينها، تعانى من انعدام الأمن أو من النزاعات العرقية والقومية. لكن حالة الرفض وعدم الرضا هذه التى كانت منتشرة قبيل الثورة الإسلامية ظهرت تحت ضغط الفقر وسوء التغذية. لقد قامت الجماهير من مختلف طبقات الشعب الإيرانى بالنزول إلى الشوارع لأنها أحست بما تقوم به حكومة الشاه من طمس لمعالم الثقافة الإسلامية وتناسى لتقاليد وقيم المجتمع الإيرانى وعدم مراعاة هذه الحكومة للعدالة فى العلاقات الدولية وخاصة ما قام به الشاه نفسه فى هذا الاتجاه حيث كان عميلاً لأمريكا فى المنطقة وحارساً على مصالحها.

وهذه المجموعة الأولى تقترح لبقاء نظام الجمهورية الإسلامية ما يلى:

١-الحفاظ على العلاقة مع الجماهير المسلمة فى الدولة الإسلامية باعتبار أن هذه الجماهير يجمعها مع الجمهورية الإسلامية وحدة الدين.

٢-إيجاد علاقات وطيدة مع الدول الإسلامية.
٣-تجنب ورفض إجراء أى مباحثات مع أمريكا باعتبارها القوة العظمى المسئولة عن الإساءة للأمة الإسلامية.
أما المجموعة الثانية فهى ترى أن إيران أمة ودولة مثلها مثل سائر الوحدات والكيانات السياسية فى المجتمع الدولى المعاصر، ويجب أن تكون لاعباً أساسياً على الساحة الدولية، وأن موقعها الجغرافى السياسى ومكانتها الاقتصادية وثروتها من الطاقة تؤكد من أهميتها فى المجتمع الدولى.
وتعتقد هذه المجموعة أن التجارة الدولية وإيجاد علاقات سياسية هى أهم الوسائل والآليات التى تفيد فى الحفاظ على المصالح القومية الإيرانية فى العالم المعاصر.
إن مستقبل العلاقات الخارجية الإيرانية مرهون بشكل مباشر بالنتائج التى تتحقق من التفاهم والحوار والمباحثات بين هاتين المجموعتين. ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط العملية للوصول إلى الأهداف التى وضعتها الخطة العشرينية يرتبط أساساً بكيفية وطريقة حل هذه المعضلة.

٧-لماذا تنظر إيران نظرة خاصة للدول الآسيوية؟

لكى ندرك مدى عمق نظرة إيران الاستراتيجية إلى آسيا، علينا أن نشير أولاً إلى بعض الحقائق فى ساحة العلاقات الخارجية.
أ-إذا ألقينا نظرة على موقع إيران الجغرافى، سوف ندرك بسهولة أن إيران تمثل واسطة العقد ما بين المنطقتين المشحونتين بمخزون الطاقة فى العالم أى منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين.
فخلال الفترة التى تلت الحرب الباردة، ظهرت إيران كقوة إقليمية فى جنوب غرب آسيا، وبينما استطاعت الارتقاء بأهميتها من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، زادت فى نفوذها فى المنطقتين الأعظم فى القارة الآسيوية أى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.
وكانت السياسة الإيرانية فى كلتا المنطقتين محددة للاحتياجات الإيرانية من الناحيتين الاقتصادية والأمنية. ولهذا السبب وصفت السياسات الإيرانية أحياناً فى علاقاتها الثنائية مع دول هاتين المنطقتين بأنها تتمشى مع السياسات المتعددة الجوانب التى تنتهجها إيران فى هاتين المنطقتين بشكل عام.
وتركزت الصورة الواضحة لهذه السياسات فى تشجيع دول المنطقة على الانضمام إلى منطقة التعاون الاقتصادى (اكو). وفى نفس هذا المجال يمكننا القول بأنه بينما مثل الهدف الاقتصادى دافعاً لإيران لتنامى تعاونها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، نجد هذا الدافع فى الجنوب يتمثل فى السبب الأساسى للتعاون الإيرانى مع دول الخليج وهو الدافع الأمنى الذى ظهر كنتيجة لتواجد القوات العسكرية الأمريكية فى المنطقة.
ب-فى السنوات التى أعقبت قيام الثورة الإسلامية أقدمت إيران بإصرار على متابعة مسألة العلاقات الإقليمية ومكانتها فى المنطقة، وهذه السياسة تمثل ضمن مجموعة الأهداف والتوجهات والسياسات الخارجية الإيرانية، تطابقاً مع أهداف السياسة الخارجية الإيرانية التى نص عليها دستور الجمهورية الإسلامية.
فترجيح العلاقات مع دول الجوار والدول الإسلامية والدول النامية وكل هذه العلاقات يمكن جمعها تحت مظلة علاقات إيران الإقليمية فى المنطقة وتنامى الاهتمام الإقليمى الإيرانى. ومن المتوقع كذلك خلال السنوات القادمة أن يظل هذا الاهتمام الإقليمى الإيرانى من الاستراتيجيات الرئيسية التى يعمل عليها جهاز السياسة الخارجية الإيرانية.
ج-إن إيران تتمتع بميزة جيوبوليتيكية فريدة. فإيران عضو فى مجموعة دول الشرق الأوسط، وهى فى نفس الوقت تعتبر ضمن مجموعة جنوب غرب آسيا، كما تعتبر كذلك عضواً فى مجموعة دول الخليج وبحر قزوين، كما أنها تشغل مكاناً فى قطاع "آسيا الوسطى الكبرى" وهو الاسم الجديد الذى أطلق على منطقة فراسان الكبرى التاريخية. وحتى قبيل انهيار الاتحاد السوفيتى لم تكن إيران تستفيد من كل هذه المزايا وتستغلها، حيث كانت تستفيد فقط من مزايا عضويتها فى الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.
وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة وجدت إيران نفسها أمام فرص عديدة فى الشرق، وفى الشمال الشرقى، وفى الشمال الغربى من أراضيها. فقد منحت عشر دول جديدة فى القوقاز وفى آسيا الوسطى وعلى ساحل بحر قزوين موقعاً ومكانة جديدة لإيران فى تعاونها مع دول الجوار. وأنهت هذه الدول العشر تماماً ذلك القلق الأمنى الذى كان يشغل إيران بسبب مجاورتها لإحدى القوى الكبرى فى العالم.
د-وفى السنوات الأخيرة من نهاية القرن العشرين أصبحت إيران تنظر إلى الدول الواقعة خلف جيرانها المباشرين بنظرة أكثر عمقاً، حيث فطنت إلى أن عمقها الاستراتيجى يتمثل فى التعاون مع الدول الآسيوية. وكانت الصين والهند وماليزيا وإندونيسيا نظراً لهويتهم الآسيوية وكثافتها السكانية الضخمة، ونموها وتقدمها السريع فى المجالات الصناعية والتكنولوجية، من الدول التى جذبت انتباه إيران واهتمامها.
كذلك شهدت السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين تحول سوق الطلب على الطاقة بشكل عام والوقود التقليدى بشكل خاص تدريجياً من أوروبا وأمريكا إلى الشرق. ونظراً للاحتياج المتزايد للنفط والغاز لدى الصين واليابان والهند فقد رأت إيران فى مجال موازنة

العرض والطلب مجالاً لتحقيق تعاون وتعامل أكثر مع الدول الآسيوية.

هـ-إن خلافات إيران مع الغرب هى من المشاغل الدائمة فى السياسة الخارجية الإيرانية فى السنوات التى أعقبت الثورة الإسلامية. بل وحتى قبل قيام الثورة كانت السياسة الخارجية الإيرانية لا تخلو من أى نوع من الخلاف بل وحتى ذلك التنسيق الكامل مع مصالح الغرب الذى كان سائداً فى السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة لم يكن يخلو هو الآخر من خلاف على نحو ما.

إذ أن ما يحدد السياسة الخارجية الإيرانية بنوع ما ويجعلها فريدة فى نوعها، يتمثل أساساً فى قيمة إيران ومكانتها وثقافتها ودينها وتقاليدها التاريخية وإمكاناتها وثرواتها الطبيعية، فرغم الجهود الجبارة التى بذلها صناع القرار الإيرانيون والغربيون قبل الثورة لتسييس إيران بشكل كامل، فإن هدفهم هذا لم يتحقق مطلقاً فى أى وقت من الأوقات.

وبعد قيام الثورة أدت السياسات المستقلة التى اتخذتها إيران إلى تفاقم واشتداد الخلافات بينها وبين الدول الغربية. لكن هذه الخلافات ظلت طوال عقدى الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضى لا تتعدى المستويين السياسى والاقتصادى، فيما كانت تدار بتدبير الطرفين وخاصة بناءً على النظرة الواقعية من جانب بعض الدول الأوروبية.

أما فى عام ٢٠٠٣ فقد وصلت علاقات إيران مع الدول الغربية إلى حالة متأزمة نتيجة لإصرار الولايات المتحدة على ذلك وانتقلت هذه العلاقات من التنافس السياسى والاقتصادى إلى صراعات ومنازعات أمنية وعسكرية.

فقد تسبب الملف النووى الإيرانى فى تشديد الضغوط الغربية والإصرار على تحجيم إيران فى مجال الطاقة المتقدمة ومنعها من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، كما أدى هذا الملف أيضاً إلى عدم الوصول إلى اتفاقات رئيسية مثل اتفاق التعاون والتجارة بين الاتحاد الأوروبى وإيران، وكذلك إلى إرسال الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات على إيران فى المجالات التكنولوجية والعلمية والمالية والتهديد بفرض عقوبات أكثر وتنفيذها على نطاق واسع.

ومن هذا المنطق وجدنا نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية مع الدول الغربية وخاصة أمريكا تنحو نحو ترجيح الجانب الأمنى والعسكرى وتتشكل بناءً على هذا الجانب. وفى مثل هذه الحالة يمكن للتحول إلى الدول الآسيوية أن يعطى المجال لإيران لكى تضع فى اعتبارها، أولاً، التخطيط للاستفادة من إمكانيات التعاون مع الدول التى تقع فى الشرق وفى الشمال من أراضيها وادخار العلاقات والتعاون مع هذه الدول للأيام الصعبة وثانياً التخطيط للاستفادة من القوة المضافة لهذه الدول وقوتها الذاتية لمواجهة ما تتعرض له إيران من تهديدات وعقوبات مستمرة.

ونحن الآن يمكن أن ننظر إلى الاستفادة من إمكانات بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز على أنها إمكانات مكملة أو بدائل للطرق والمسارات التقليدية القديمة التى تربط إيران بالخارج عن طريق الخليج وعن طريق تركيا.

و-وهذا التغير والتحول يتزامن بالفعل مع ترحيب دول مثل الصين باستخدام طرق جديدة لتوفير وتأمين وصول الطاقة إليها وللوصول إلى أسواق جديدة للمنتجات والبضائع الصينية فلسنوات طويلة عانت الصين من قلق وجود طريق واحد لوصول النفط الخام والغاز المسال إليها ونعنى به طريق أو مسار المحيط الهندى والذى من المحتمل أن يتعرض دوماً فى مضيق "مالاكا" لرقابة وتدخل من القوات الأمريكية المتمركزة فى المنطقة.

فاستخدام خطوط الأنابيب الجديدة من روسيا وقزاخستان إلى الصين والتى تسير فى مناطق ما وراء جبال الهيمالايا والهندوكش والبامير وتين شن التى لا تطالها يد القوات الأمريكية ورقابتها، يوفر الأمن فى وصول الطاقة إلى الصين بشكل أكثر.

كما يأمل الصينيون أيضاً فى أن يصل خط أنابيب آخر من إيران أو بحر قزوين إلى المناطق الغربية الصينية عن الطريق البرى. كما أن الأسواق الاستهلاكية فى دول مثل أفغانستان ودول آسيا الوسطى تمثل أسواق جذب ضخمة بالنسبة للاقتصاد الصينى بالقدر الذى يجعل الصين تنظر إلى تكلفة إنشاء طرق برية جديدة من سينج يانج باتجاه قرغيزيا وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان فى جهة الغرب، على أنها تكلفة اقتصادية واستثمار فعال.

دراسة

الطاقة فى خطر.. إيران، النفط، والغرب (١/ ٢)

Simon Henderson,
Washington institute for near east policy, Policy Focus #83, June 2008

إعداد: سمير زكى البسيونى

مقدمة:

«لو قامت الولايات المتحدة بأى تحركات خاطئة تجاه إيران، فإن شحنات ومصادر الطاقة من المؤكد ستواجه أخطار حقيقية، ولن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على حماية إمدادات الطاقة فى المنطقة» (المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى، ٤ يونيو ٢٠٠٦)

تقوم وجهة النظر الغربية على أن إيران تقوم بتشجيع ودعم الإرهاب، وتعارض عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتعارض الوجود الأمريكى فى العراق، كما أنها تسعى إلى امتلاك برنامج للأسحلة النووية تستطيع من خلاله تهديد حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة.

وتمتلك إيران ثالث أكبر احتياطى للنفط فى العالم وثانى أكبر احتياطى للغاز الطبيعى فى العالم بعد روسيا، كما أنها تعد ثانى أكبر مصدر فى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). ورابع أكبر مصدر للنفط الخام على مستوى العالم. من الناحية الجغرافية ، ومن ثم الناحية العسكرية، تسيطر إيران على مضيق هرمز الذى يمر من خلاله أكثر من ٤٠ ٪ من تجارة النفط العالمية يوميا، وهو ما جعل إيران ببساطة من أكبر وأهم اللاعبين المؤثرين فى مجال اقتصاد الطاقة فى العالم، ولهذا على المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة أن تتبنى سياسات جديدة للطاقة تساهم فى الحد من قدرة إيران فى التأثير على اقتصاديات الطاقة من خلال القضاء على نقاط القوة لدى إيران واستغلال نقاط الضعف.

قدرات الطاقة لدى إيران:

تستطيع إيـران كما أعلن المرشد الأعـلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى أن تتدخل فى حرية تدفق النفط عبر «الخليج الفارسى»، وفى أحسن الأحوال يمكن لإيران أن تتدخل من خلال وقف صادراتها النفطية لفترة معينة وهو الأمر الذى قد يترتب عليه نقص كبير وزيادات مفاجئة فى الأسعاروذلك لأن القدرة الاحتياطية فى السوق العالمية غير كافية لتعويض توقف الصادرات الإيرانية.

يمكن لإيران أيضاً أن تعيق جهود الدول الأخرى لتصدير النفط والتدخل مع السفن الحربية الأمريكية والدول الحليفة الأخرى التى تحمى هذه التجارة سواء من خلال القيام بعمل عسكرى فى البحر أو القيام بعمليات تخريب على الأرض مثل هذه الأعمال قد يكون لها تأثيرات كبيرة على أسوق النفط فى العالم بسبب القدرة المحدودة لإيجاد طرق تصدير بديلة، فى هذه الحالة فإن إيجاد مصادر أخرى للنفط وطرق تصدير أخرى بديلة لمضيق هرمز يعد أمراً حيوياً ، أيضاً وجود القوة العسكرية الكافية لحماية المصالح الاقتصادية العالمية يعد أمراً ضروريا.

تتبع إيران استراتيجية عقد اتفاقيات الطاقة سواء فى مجال النفط أو الغازبشكل مكثف مع الأطراف والدول المجاورة لها، وتهدف إيران من وراء هذه الاتفاقيات إضعاف القوة الدبلوماسية فى مواجهة سلوك إيران، وجعل العقوبات أقل فعالية والمقاطعة أكثر صعوبة، فالدول التى تتاجر مع إيران إما كمشترين للنفط والغاز أو كمجهزين بوسائل التنقيب والاستخراج يجب أن يتنبهوا إلى أن هذه الدولة معرضة للعقوبات والحصار والضغط المالى والاقتصادى.

لهذا من أجل الحد من قدرة إيران فى هذا المجال يجب أن

يكون تطوير احتياطي الانتاج وإيجاد خطوط أنابيب بديلة وزيادة سعة خطوط الانتاج على رأس الأولويات وذلك على الرغم من أن أوضاع الدول المنتجة للنفط في هذه المنطقة أصبح أكثر ضعفاً مما كان عليه منذ عشرون عاماً ماضية وهو ما يقلل من حجم الخيارات المتاحة.

المجتمع الدولى فى حاجة إلى العمل الجماعى للتأكد من وجود احتياطى كافى من النفط والغاز، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وأوروبا قاموا بتطوير سياساتهم تجاه المخزون الاحتياطى لديهم إلا أن هناك دول أخرى ما زال أمامها وقت طويل لتوفير هذه الاحتياطى مثل الهند والصين.

احتمالات فرض عقوبات إضافية:

يركز الضغط الدولى الحالى المفروض على إيران لتغيير سلوكها الإقليمى على الحصار الاقتصادى والمالى ولكن ينبغى أن يزيد هذا الضغط أكثر من ذلك واستغلال نقاط الضعف التى تعانى منها إيران، فهى دولة مرهقة بعدد كبير من السكان وإقتصاد غير كفء وهو ما يخلق الضعف خاصة فى قطاع الطاقة. والدليل على هذا أن إنتاج إيران من النفط أقل بنسبة الثلثين عما كانت غيران تصدره قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وفى الوقت أيضاً الذى كان عدد السكان نصف العدد الحالى الذى يبلغ ٦٦ مليون نسمة.

ففى الوقت الحالى ازداد الاستهلاك المحلى بأكثر من الضعف حيث وصل إلى ١/٦ مليون برميل يومياً وذلك بسبب الاعانات المالية الكبيرة على السلع بما فى ذلك الجازولين. هذا الاستهلاك المتصاعد من ناحية وانخفاض القدرة على الانتاج بشكل يوازى هذا الاستهلاك أدى إلى نتيجة مهمة وهى أن الحكومة الإيرانية خلال عام ٢٠٠٦ رغم ضخامة ثروتها النفطية إلا أنها اضطرت إلى تقنين الجازولين، هذه النتيجة تترك المساحة أو المجال مفتوحاً أمام المجتمع الدولى لفرض مزيد من العقوبات على إيران وبالذات فرض القيود على الاستثمارات الأجنبية واستيراد الجازولين.

بدون وجود الاستثمارات الاجنبية فى حقول النفط الإيرانية وحسب تصريح وزير النفط الإيرانى فإن الانتاج المحلى سوف يتناقص بمعدل ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً كل سنة، وبالتالى بدلاً من أن يتم تصدير الغاز فإنه سيتم حقنه مرة أخرى فى الداخل لتعويض النقص فى النفط.

إذا كانت اسعار النفط قد بقيت من ٢٠ دولار إلى ٤٠ دولار للبرميل مثلما كانت فى السنوات الأولى من العقد الحالى فإن الظروف الاقتصادية بإيران كان من الممكن أن تكون فى وضع سئ، لكن نظراً لارتفاع أسعار النفط والتى وصلت إلى ١٠٠ دولار للبرميل فى أوائل عام ٢٠٠٨ فقد تعزز الوضع الاقتصادى لإيران، فقد تزايدت العائدات السنوية للنفط حوالى ثلاثة أضعاف حيث وصلت إلى ٧٥ بليون دولار بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، أضف إلى هذا أن بعض الدول الكبرى مثل الهند والصين ما تزال متعطشة لمصادر جديدة من الطاقة وهو ما يعطى لإيران قوة أكبر فى مجال الطاقة العالمية.

إن زيادة القدرة الاحتياطية وإيجاد طرق تصدير بديلة من الضرورى أن تكون على رأس أولويات الدول الكبرى على المدى البعيد، وتؤكد وكالة الطاقة الذرية أن العالم يتجه إلى مزيد من التبعية على إمدادات الطاقة الواردة من منطقة الشرق الأوسط. ويؤكد تقرير الطاقة العالمى عام ٢٠٠٧ (World Energy Outlook) أن ١٦ ٪ من النفط العالمى خلال عام ٢٠٠٦ مر عن طريق مضيق هرمز، ومن المتوقع أن يصل فى عام ٢٠٣٠ إلى ٥, ٣٠ ٪. وبالتالى من المتوقع أن يستمر الخليج "الفارسى" رقماً مهماً وصعباً فى معادلات الطاقة خلال السنوات القادمة.

تهديد إيران المباشر لصادرات الطاقة:

تعد إيران العملاق التاريخى للمنطقة لكن اليوم تتنافس معها العراق التى تعد مسقط رأس الحضارات القديمة، أيضاً تتنافس معها المملكة العربية السعودية على السيادة الإقليمية والتى يوجد بها العديد من الأماكن الإسلامية المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة.

* دور الخليج فى إمدادات الطاقة: تعد منطقة الخليج «الفارسى» واحدة من أهم مصادر النفط على مستوى العالم، وقد اكتسبت منطقة الخليج «الفارسى هذه الأهمية عام ١٩٧٠ عندما تمكنت من تجاوز أمريكا الشمالية فى حجم الإنتاج. فى عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالى إنتاج دول (البحرين، إيران، العراق، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة) ٢٨ ٪ من نفط العالم، كما تمتلك هذه الدول حوالى ٥٥ ٪ من احتياطى النفط العالمى الخام. وتؤكد التوقعات الحالية للطاقة على الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج «الفارسى» حيث من المنتظر فى عام ٢٠٣٠ أن يمر أكثر من ٣٠ ٪ من نفط العالم عبر المنطقة من خلال مضيق هرمز.

أيضاً الغاز الطبيعى يعد من أهم الصادرات القادمة من منطقة الخليج «الفارسى»، فإيران نفسها تعد ثانى أكبر دولة لديها احتياطى غاز طبيعى فى العالم حيث تمتلك ٥, ١٥ ٪ من احتياطى الغاز الطبيعى العالمى، وتأتى بعد روسيا التى تمتلك الاحتياطى الأكبر فى العالم ٣, ٢٦ ٪ من الاحتياطى العالمى. أيضاً قطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لديها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعى وهى على الترتيب (١٤ ٪ ٩, ٣ ٪، ٣, ٣ ٪ من الاحتياطى العالمى). علاوة على هذا تسعى كل من قطر والامارات العربية المتحدة إلى تأسيس بنية تحتية لكى يتحولوا إلى مصدرين مهمين للغاز

الطبيعي. وتؤكد الاحصائيات أن أكثر من ٣,٥ بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يمر يومياً عبر مضيق هرمز في طريقه إلى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

ضعف مضيق هرمز:

يمر أغلب النفط الذى تصدره دول الخليج «الفارسى» من خلال مضيق هرمز الذى يقع تحت سيطرة إيران، والذى يوصل بين الممر المائى لخليج عمان وبحر العرب. تؤكد إدارة الطاقة الأمريكية أن التدفق اليومى للنفط عبر مضيق هرمز يتراوح بين ١٦,٥ و ١٧ مليون برميل أى حوالى ٢٠٪ من إجمالى الطلب العالمى على النفط، ويبلغ تقريباً ٤٠٪ من إجمالى حجم تجارة النفط، ولهذا فإن أى عرقلة لهذا التدفق النفطى اليومى عبر مضيق هرمز سوف يسبب مشكلة كبيرة للطاقة فى العالم.

والنفط الخام يمر عبر مضيق هرمز من خلال السير لمسافة ٣٤ ميل فى أضيق نقطة ويتجه بالأساس إلى اليابان وبعض الدول الآسيوية والولايات المتحدة وأوروبا، فى الحقيقة ثلاثة أرباع واردات اليابان تمر عبر المضيق وأغلب صادرات النفط يتم شحنها فى ناقلات عملاقة يمكن أن تحمل ٢ مليون برميل من النفط.

تهديد إيران العسكرى:

أعلن الزعماء والقادة فى إيران فى مناسبات عديدة عن احتمال قيامهم بتهديد عملية عبور النفط فى الخليج ففى خطاب لقائد الحرس الثورى الإيرانى يحيى رحيم صفوى فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٧ أكد قائلاً «لقد جهزنا أنظمة صاروخية فى البحر يمكن أن تمتد بطول وعرض الخليج الفارسى وبحر عمان، ولا توجد الآن أى مركب أو سفينة يمكن أن تمر عبر الخليج الفارسى دون أن تكون فى مدى الصواريخ الإيرانية».

ومنذ أكثر من عام وفى ٤ يونيو ٢٠٠٦ وفى إطار القلق الأمريكى حول البرنامج النووى الإيرانى ربط على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بين زيادة الضغط على إيران بخصوص البرنامج النووى الإيرانى وبين تهديد إيران بالقيام بعمليات انتقامية ضد صادرات الطاقة حيث قال «لو قامت الولايات المتحدة بأى تحركات خاطئة تجاه إيران، فإن شحنات ومصادر الطاقة من المؤكد ستواجه أخطار حقيقية، ولن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على حماية إمدادات الطاقة فى المنطقة»

أثناء الحرب بين العراق وإيران ١٩٨٠ - ١٩٨٨ هدد كل من صدام حسين وإيران عبور أو مرور النفط عبر الخليج «الفارسى»، حيث قامت القوات الإيرانية بتدمير محطات التكرير العراقية على رأس الخليج، أما الطائرات العراقية فقد استهدفت محطات التكرير فى جزيرة «kharg» الإيرانية.

أما الدول الخليجية الأخرى فقد تعرضت هى الأخرى لبعض الهجمات الانتقامية، فقد قامت إيران بمهاجمة ناقلة نفط كويتية قرب البحرين فى مايو ١٩٨٤، وبعد ثلاثة ايام قامت بتوجيه ضربة لناقلة نفط سعودية، وفى نوفمبر ونتيجة لهذه التهديدات تقدمت الكويت بطلب الحماية من القوى الأجنبية، وفى مارس ١٩٨٧ عرضت الولايات المتحدة على الكويت نقل النفط الكويتى على حاملات وناقلات للنفط تحمل العلم الأمريكى، وبالتالى فإنه ووفقاً لقواعد القانون الدولى فإن أى هجوم على هذه السفن يعد هجوماً على الولايات المتحدة وبالتالى يحق للولايات المتحدة فى هذه الحالة من القيام بعمليات انتقامية، ولهذا ففى أكتوبر ١٩٨٧ قامت الولايات المتحدة بمهاجمة أرصفة النفط الإيرانية وذلك انتقاماً من القوات الإيرانية التى هاجمت سفينة كويتية كانت تحمل العلم الأمريكى.

فى أبريل ١٩٨٨ تحطمت الفرقاطة الأمريكية صموئيل بى من خلال هجوم للقوات الإيرانية ولهذا قامت الولايات المتحدة بعملية انتقامية وقامت بتحطيم ستة قوارب مسلحة إيرانية. العراق أيضاً كان لها إسهام فى حجم الاصابات الأمريكية وذلك عندما أطلقت قذيفة "أكسوسيت" ونتج عنها إصابة فرقاطة أمريكية بالكامل مما أدى إلى إصابة ٣٧ موظف أمريكى وجرح ٢١ آخرين.

المخاوف الأمريكية من إمكانية معاودة القوات الإيرانية بمهاجمة السفن الأمريكية عادت مرة أخرى وظهرت على السطح فى بداية عام ٢٠٠٨ وذلك عندما أعلن البنتاجون فى يناير ٢٠٠٨ عن قيام خمسة لنشات إيرانية بتتبع ثلاثة سفن تابعة للبحرية الأمريكية، وأن اللنشات الإيرانية استمرت فى تتبع هذه السفن لمدة ٣٠ دقيقة إلى أن وصلت هذه السفن داخل الخليج، وأثناء هذه الحادثة أعلن إرسال إذاعى من مصدر مجهول أن سفينة أمريكية "انفجرت".

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل شهدت المنطقة قبل ذلك حوادث أخرى خاصة عند رأس الخليج بالقرب من شط العرب عند ملتقى أنهار دجلة والفرات عند الحدود بين العراق وإيران، ففى إحراج دبلوماسى للندن قامت عناصر من قوات الحرس الثورى الإيرانى فى مارس ٢٠٠٧ بالقبض على بعض الموظفين التابعين للبحرية البريطانية، وأعلنت إيران وقتها أن المراكب البريطانية دخلت المياه الإيرانية واعترفت لندن وقتها أن حركة المياه كانت فى أحسن الأحوال، وقامت إيران باحتجاز البحارة البريطانيين فى طهران قبل أن يتم إطلاق سراحهم بعد ذلك. وفى ديسمبر ٢٠٠٤ أعلنت وحدة بحرية استرالية أنها تفادت بصعوبة اشتباك كان وشيكاً مع القوات الإيرانية.

قوة إيران العسكرية:

تكمن قوة إيران العسكرية والإستراتيجية حاليا فى

الصواريخ أرض أرض بعيدة المدى القادرة على إصابة أى هدف معاد ثابت أو متحرك فى مدى يبلغ ١٨٠٠ كم، وهو ما يعنى القدرة على الوصول إلى أى هدف تحدده إيران فى دول الجوار وفى مياه الخليج والمحيط الهندى القريبة وداخل إسرائيل وبعض البلدان الأوروبية سواء أطلقت من الأراضى الإيرانية نفسها أو وصل بعضها إلى سوريا أو حزب الله فى لبنان.

الخبراء العسكريون يعتقدون بأن درة منظومة الصواريخ الإيرانية تعرف بنظام Tor M-١ وهو روسى الصنع وينتمى إلى الجيل الخامس من الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات، ويمكنه مواجهة كل من الطائرات والصواريخ المتحركة. كما يستطيع هذا النظام اكتشاف ما يصل إلى ٤٨ هدفا كطائرة أو مروحية أو صاروخ مضاد للرادار أو صاروخ مجنح فى آن واحد، وبإمكانه تتبع وضرب هدفين فى آن معا، على ارتفاعات مختلفة وشديدة التباين تتراوح بين عشرين مترا وستة آلاف متر، من مسافة تتراوح بين ١ و١٢ كيلومترا.

فضلا عن منظومة الصواريخ سابقة الذكر فإن إيران تعول على سلاحها الجوي، وقد أظهرت منه ثلاث طائرات مقاتلة متطورة أطلقت عليها "الصاعقة" تقول إنها تشبه المقاتلات الأميركية (إف-٥) و(إف-١٨).

لكن بعض الخبراء العسكريين يعتقدون بأن سلاح الجو الإيرانى غير قادر على التعامل مع الدفاعات الجوية المتقدمة كتلك التى تمتلكها الولايات المتحدة على متن حاملات الطائرات الموجودة فى مياه الخليج وتلك المنصوبة فى القواعد البرية والبحرية الأمريكية بالمنطقة.

كذلك يرى خبراء التسلح أن الدفاعات الجوية الإيرانية الحالية لا تستطيع اعتراض صواريخ كروز (توماهوك) الأمريكية على سبيل المثال.

من الناحية العسكرية فإن الدفاعات الجوية الأمريكية بالمنطقة قادرة على اعتراض وإسقاط المقاتلات الإيرانية، بما فى ذلك مقاتلات Su- ٢٧، لكن فى الوقت نفسه ليس ثمة دفاع جوى لدى الولايات المتحدة يضمن اعتراض الصواريخ البالستية.

التحدى العسكرى الأبرز الذى يواجه إيران يتمثل فى تعدد الجبهات المطلوب حمايتها بتعزيز دفاعاتها الجوية، وهى نقاط ممتدة جغرافيا على مساحة واسعة وتشمل مراكز حيوية أمنية ومدنية عديدة.

وعلى الرغم من ذلك فإن إيران تتمتع بأنظمة دفاع جوى يقول بعض الخبراء إنها قادرة على خلخلة مفهوم السيطرة الجوية، وفقا للمعطيات والخصائص التقنية المعروفة عسكريا.

فضلا عن منظومة الصواريخ والسلاح الجوى فإن لدى إيران قوة أخرى تتمثل فى قدراتها البحرية المتطورة والتى تقدر بأكثر من ٢٠٠٠٠ والذين يشملون أيضاً ٥٠٠٠ من جنود البحرية والذين يتركز دورهم على الدفاع عن السواحل الإيرانية،

يعتقد مسئولى وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران، إذا أرادت، لديها القدرة على غلق مضيق هرمز بشكل سريع. فى فبراير ٢٠٠٥ وفى شهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكى أكد اللواء بحرى لويل أى جاكوبى فى وكالة الاستخبارات الأمريكية أن «إيران يمكنها أن تغلق مضيق هرمز بسرعة وذلك اعتماداً على قدراتها وإمكانياتها البحرية بالدرجة الأولى، بالإضافة للقوات البرية والجوية» واضاف «إن إيران فى عام ٢٠٠٤ قد اشترت من كوريا الشمالية طوربيد لديه قدرة هجومية سريعة وغواصات قزمية وهو ما يزيد ويحسن من القدرات الإيرانية خاصة فى مسألة تحكمها فى المضيق».

إيران من جانبها ترى نفسها القوة القيادية الطبيعية فى منطقة الخليج، وتستاء إيران دائماً من أى وجود أى قوات غير خليجية. هذه الرؤية تتضح عند قيام أى قوة أجنبية بمحاولة تأسيس تواجد لها فى المنطقة، وعلى سبيل المثال عندما أعلنت فرنسا فى يناير ٢٠٠٨ بأنها شرعت فى إنشاء قاعدة عسكرية بدولة الامارات العربية المتحدة أعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الإيرانية محمد على حسينى قائلاً «نحن نعتقد بأن مثل هذا الحضور لا يبعث على الأمن والاستقرار والسلام فى المنطقة.... لكن على الجانب الآخر قد يؤدى إلى عدم الأمان فى المنطقة».

إشارات مماثلة صدرت فى عام ٢٠٠٧ على لسان السفير الإيرانى فى البحرين حيث قال « المنطقة حاليا حساسة جداً وتعيش فى ظروف صعبة وهشه بسبب الحضور الهائل للقوات الأجنبية... القوات المتغطرسة تسعى إلى فرض الهيمنة على أمن المنطقة وموارد الطاقة والأسواق»، وأضاف قائلاً «إيران تؤكد دائماً على أن الأمن الإقليمى يجب أن يؤسس على أساس التعاون بين كل دول المنطقة، هذه الصيغة الأمنية التى تسعى إليها إيران تستبعد أى قوة غير إقليمية» ومن المعروف أن البحرين تستضيف على أرضها مقر الأسطول الخامس الأمريكى.

وقد دعا المسئول الإيرانى أيضاً القوات الأمريكية والبريطانية بمغادرة العراق والمنطقة وأكد أن وجودهم فى المنطقة «زاد من تعقيد الموقف وتسبب فى زيادة عدم الأمان». وفى زيارة لبغداد فى مارس ٢٠٠٨ والتى تعد الأولى من نوعها لقائد إيرانى منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أكد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد أن وجود القوات الأجنبية فى العراق يعد «إهانة وإذلال للمنطقة» وأضاف «على القوى الكبرى ألا تتدخل فى شئون المنطقة، وأنه بدون حضور

الأجانب فى المنطقة فإن المنطقة ستعيش فى سلام وأخوة»

أوراق إيران الأخرى فى الطاقة:

بالإضافة إلى التهديد العسكرى المباشر يمكن لإيران أن تقوم بالخطوات التالية:

- خفض أو وقف حصتها من الصادرات النفطية، وذلك إما كرد فعل لأى عمل عسكرى ضدها أو احتجاجاً على أى تصرف أمريكى.
- ممارسة الضغط بالوسائل الدبلوماسية أو عبر الوسائل التجارية على الدول الخليجية المجاورة لايقاف تدفق الطاقة.
- القيام بعمليات تخريبية ضد المنشآت النفطية فى الدول الخليجية المجاورة وذلك مع إنكار أى مسئولية عن هذه الأعمال.

تخفيض إيران لصادرات الطاقة:

تعد إيران مصدر هام للنفط، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن الاقتصاد الغيرانى يصنف على أنه اقتصاد ضعيف وبالتالى فإن أى استقطاع أو توقف كلما لصادرات النفط الإيرانية من الممكن أن يترك آثاره السيئة على الاقتصاد الإيرانى ناهيك عن النتائج السياسية الداخلية الخطيرة.

إيران ربما تتمنى أنه بوقفها لصادراتها النفطية التى تبلغ ٢٫٥ مليون برميل يومياً قد يدفع بالاقتصاد العالمى إلى الدخول فى نفق أزمة اقتصادية يمكن من خلالها تتمكن إيران من تحقيق مكاسب دبلوماسية. لقد حاول آخرون استخدام هذه الوسيلة، فعندما كان صدام حسين رئيساً للعراق وبينما كانت الأمم المتحدة تطبق عقوبات اقتصادية على العراق قام صدام حسين بوقف الصادرات النفطية فى عدة مناسبات، منها وقف الصادرات النفطية لمدة ثلاثون يوماً فى أبريل ٢٠٠٢ احتجاجاً على الأعمال والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وفى تلك المناسبة قام منتجين آخرين بتعويض هذا النقص وهو ما ترك آثار ضعيفة على أسعار النفط. المثال الكلاسيكى الآخر الشهير باستخدام هذه الوسيلة كان قرار الأعضاء العرب فى منظمة أوبك أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بوقف تصدير النفط إلى الولايات التحدة وذلك احتجاجا على دعم واشنطن لإسرائيل فى الحرب، ولكن إيران الشاه فى هذا الوقت لم تشارك فى المقاطعة.

فى حالة استخدام هذه الوسيلة الآن يمكن للمملكة العربية السعودية بقدراتها الاحتياطية أن تغطى قطع صادرات إيران الصافية نظرياً. فقد قامت المملكة أثناء النقص الحادث بسبب قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بزيادة طاقتها الانتاجية وتعويض نقص الانتاج ولكن رغم ذلك ارتفعت أسعار النفط.

إن استخدام مثل هذه الوسائل الآن سوف يضر صناعة النفط الإيرانية بشكل كبير، فقد عانت هذه الصناعة فى إيران على مدار الثلاثون عاماً الماضية من العديد من الأزمات، فأثناء حكم الشاه كان حجم الانتاج الإيرانى قد وصل إلى ٦ مليون برميل يومياً، لكنه تراجع بشده أثناء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حيث انخفض ليصل إلى مليون برميل فقط يومياً، وبعد ذلك تعافى بعض الشئ وأخذ طريقه فى الارتفاع حتى وصل إلى ٢ مليون برميل يومياً أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨). منذ ذلك الحين زحف الانتاج حتى انتهى إلى ٤ مليون برميل يومياً وهو ما جعل إيران ثانى أكبر منتج للنفط فى أوبك (إيران أيضاً ثانى أكبر مصدر فى الأوبك، وتأتى قبلها الامارات العربية المتحدة، التى يقل إنتاجها بالفعل عن إيران لكنها تستخدم نسبة أقل فى الداخل بعكس إيران).

فى فبراير ٢٠٠٨ أعلن وزير النفط الإيرانى أن إنتاج إيران من النفط وصل إلى ٤٫١٨٤ مليون برميل يومياً وذلك لأول مرة منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، قبل ذلك بثلاثة شهور أى فى نوفمبر ٢٠٠٧ أكد الوزير الإيرانى أن الانتاج يمكن أن يصل إلى ٤٫٥ مليون برميل يومياً خلال عامين لكن ذلك يتطلب ١٥ مليار دولار لتطوير المشروعات الجديدة. وفى يوينو ٢٠٠٧ أعلن مسئول باحدى شركات النفط الإيرانية أن حقول النفط الإيرانية تحتاج إلى حوالى ١٠٠ مليار دولار كاستثمارات أجنبية خلال العقد القادم لرفع الانتاج حوالى مليون برميل يومياً ليصل إلى ٥ مليون برميل يومياً. إن الزيادة فى الانتاج غير مطمأنة ورغم ذلك فإن حقول النفط الإيرانية مثل غيرها فى أى مكان تحتاج إلى صيانة واستثمارات للابقاء على مستوى إنتاجها الحالى.

فى عام ٢٠٠٦ أعلن وزير النفط الإيرانى كاظم هامانه أن إيران لديها هبوط "طبيعى" فى إنتاج النفط حوالى ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً بسبب نضوب فى بعض الحقول، فى هذا الاطار أعلن مندوب إيران فى أوبك أن حقول النفط الإيرانية تحتاج إلى مليار دولار استثمارات سنوية للابقاء على مستوى الانتاج الحالى.

ثمة حقيقة مهمة وهى أن أى تحسن فى الانتاج سيواجه على الأقل بزيادة ثابتة فى الاستهلاك المحلى الذى ازداد بأكثر من الضعف من قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حيث ارتفع من ٦٠٠٠٠٠ برميل يومياً إلى ١٫٧ مليون برميل يومياً، ولهذا لا يمكن لمصافى النفط الإيرانية أن تنتج كافة احتياجات البلاد من النفط والجازولين ولهذا فهى تتجه إلى الاستيراد. صحيح أن هذا الضعف سوف يهبط لكنه لن يختفى بالكامل فكما هو مخطط عندما تعمل مصافى إيران بشكل كامل فى عام ٢٠١٢ فمن المتوقع فى الوقت نفسه أن يزيد الطلب على الجازولين بسبب ارتفاع عدد المالكين للسيارات فى إيران.

إيران لديها احتياطات نقد أجنبية ضخمة حيث تقدر فى

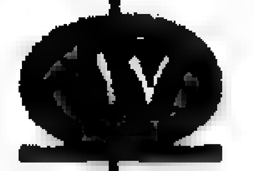
نهاية عام ٢٠٠٧ بـ ٧٠ مليار دولار وهو ما يكفى للاستيراد لمدة ١٨ شهر تقريباً. وطبقاً لاحصائيات البنك المركزى الإيرانى بنهاية السنة المالية فى ٢٠ مارس ٢٠٠٧ بلغ حجم الصادرات الكلية ٧٥ مليار دولار وبلغ حجم الواردات ٤٩ مليار دولار، وأكد البنك أن إيران كانت تعانى من هبوط حاد فى الإيرادات النفطية، وتوقع بأنه إذا استمر الاقتصاد الايرانى فى هذا الاتجاه فإن الدخل سيختفى بحلول عام ٢٠١٥. لكن الارتفاع الكبير فى أسعار النفط العالمية ساهمت فى تعويض أى خسارة فى الدخل وساهمت فى إمكانية ضخ أموال إضافية لإعادة تأهيل وصيانة حقول النفط الإيرانية.

على الرغم من هذا فإن أى توقف فى صادرات النفط سوف يترك آثاره السلبية على الاقتصاد المحلى وسوف يزيد من موجة الاستياء ضد الحكومة فى طهران. صحيح أن فرض عملية تقنين الجازولين فى يونيو ٢٠٠٧ ساهمت فى انخفاض الواردات الجازولين من ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً إلى ٩٠٠٠٠ برميل يومياً لكن أدى ذلك إلى تزايد الاضطرابات فى طهران والمدن الأخرى.

إن التأثير الاقتصادى المحلى يعد أحد أهم الأسباب كما يؤكد معظم المراقبين التى قد تدفع بإيران إلى عدم إحداث أزمة فى تدفق الطاقة عبر الخليج "الفارسى"، ففى الحقيقة إيران سوف تتأثر بأكثر من الهدف الذى تسعى إليه وهو إحداث أزمة فى الاقتصاد العالمى لأن دخل إيران الفائض صحيح أنه كبير إلا أنه أصغر من دخل دول أخرى مجاورة مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بالإضافة إلا أن عدد سكان إيران كبير يصل إلى ٦٥ مليون نسمة وهو يفوق عدد سكان كل دول مجلس التعاون الخليجى والعراق، وهو ما قد ينذر برد فعل سلبى من جانب المواطنين الإيرانيين فى حالة حدوث أزمة اقتصادية فى الداخل.

الرد الإيرانى:

أما بخصوص الرد الإيرانى العسكرى فإنه فى الغالب سيكون القيام بعمل عسكرى ضد الجيش الأمريكى أو ضد المصالح النفطية الأمريكية فى المنطقة والتى تشمل بالطبع حقول نفط الدول الخليجية الحليفة مع الولايات المتحدة. ومن المحتمل قيام عناصر من تنظيم القاعدة بشن عمليات تخريبية ضد المنشآت النفطية فى دول الخليج، وتعد الحادثة الوحيدة التى تم الإعلان عنها هو الهجوم الذى قام به تنظيم القاعدة فى أكتوبر ٢٠٠٢ ضد الناقلة الفرنسية (ليمبورج) والتى تم استهدافها عند ساحل اليمن خارج مضيق هرمز فى بحر العرب وذلك عبر إستخدام قارب سريع ملئ بالمتفجرات وهو ما أدى إلى مقتل طاقم السفينة بالكامل وتسريب ٩٠٠٠٠ برميل نفط إلى البحر، وفى أبريل ٢٠٠٨ تعرضت ناقلة نفط يابانية كانت فى طريقها إلى ميناء البحر الأحمر بالقرب من ينبع إلى بعض التلفيات عندما أطلق عليها قنبلة تعمل بالدفع الصاروخى أطلقت عليها من أحد القوارب السريعة الغير معروفة، وفى فبراير ٢٠٠٦ هاجم إرهابى من القاعدة محطة المعالجة النفطية فى أبقيق بالمملكة العربية السعودية ورغم أن التلفيات كانت بسيطة إلا أنها تركت آثار على كفاءة وأداء المحطة. وبعد هذه الحادثة بدأت المملكة العربية السعودية فى زيادة الاحتياطات الأمنية حول المنشآت النفطية السعودية وذلك من خلال تدريب بعض العناصر بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.



قراءة خامنئى: الرؤية العالمية للزعيم الإيرانى الأقوى (٢/ ٢)

Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader

Karim Sadjadpour Carnegie Endowment for International Peace

كريم سجاد بور، معهد كارنيجي للسلام الدولي

إعداد: محمد عباس ناجى

الرمز الثورى للبرنامج النووى

فى رؤية المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى، جاء البرنامج النووى ليجسد المبادئ الرئيسية للثورة: الصراع من أجل الاستقلال، التحرر من ظلم الدول الأجنبية الاستعمارية، ضرورة الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس، الاحترام العالى الذى يبديه الإسلام للعلوم والتكنولوجيا.



وقبل سنوات من ظهور طموحات إيران النووية، التى اعلنت للجميع عام ٢٠٠٢، أكد خامنئى على ضرورة أن تمتلك إيران التكنولوجيا والعلوم المتقدمة لكى تصبح دولة عصرية، مشيرا فى مناسبات عديدة إلى أن مواجهة التأخر العلمى لإيران يمثل الأولوية القصوى للقيادة. فهو يرى أن هناك صلة وارتباطا واضحا بين امتلاك التكنولوجيا المتقدمة والاكتفاء الذاتى والاستقلال السياسى. رؤيته المثالية هى أن إيران يجب أن تكون متقدمة علميا بدرجة كافية لكى تكون مكتفية اقتصاديا بدرجة كافية لكى تكون مستقلة سياسيا.

يقول خامنئى: إن الأعداء يعارضون تقدم وتنمية إيران. والتطور الحالي في البلاد مثل الحصول على التقنية النووية وتصنيع الخلايا الجذرية ناجم عن أجواء الثقة بالنفس وعدم الهيمنة الأجنبية بعد انتصار الثورة الإسلامية.

إن وعي وفهم الجيل المعاصر للقضايا السياسية المهمة في العالم والبلاد غير قابل للمقارنة مع مرحلة ما قبل الثورة وهناك ضرورة لتعزيز الوعي والتحليل السياسي لدى الشباب بعيدا عن الألاعيب السياسية والحزبية.

إن الناشئة والشباب كان لهم دور مؤثر بعد انتصار الثورة الاسلامية في مختلف الميادين وخاصة في الانتخابات الماضية وإن الاعداء يخططون للإيقاع بالشباب باعتبارهم المحرك لعملية التقدم في البلاد لذا فإن على الجيل الجديد تجنب الخوض في قضايا عبثية والانشغال بالدراسة والتمسك بالعفة.

إن خامنئى لديه سجل طويل من الحديث المقارن بالاتهامات، لكن بياناته لا تعكس الحقيقة دائما، هو يؤمن بما يقوله، ومن هذا المنطلق، فإنه عندما يتعلق الأمر بالكفاءة الاقتصادية والأصول التاريخية للبرنامج النووى، فإن قائد الثورة الإيرانية يظهر إما مخادع أمام الرأى العام الإيرانى – للاحتفاظ بصورة الحرص على الاستقلال السياسى والاكتفاء الاقتصادى، وإما مضلل بشكل مزعج. فعلى سبيل المثال، فبينما يقدر الفيزيائيون الإيرانيون قيام إيران بتوفير مليارات الدولارات لاستيراد اليورانيوم المخصب من الخارج بدلا من الاعتماد على اليورانيوم المخصب داخليا، يؤكد خامنئى على المنافع الناتجة عن التخصيب وامتلاك دورة الوقود الكاملة.

وبينما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن إيران اعتمدت على شبكة عبد القدير خان وروسيا والصين فى استيراد البنية التحتية الرئيسية لمفاعلاتها النووية، فإن خامنئى يرد بقوله: نحن نختلف عن الدول الاخرى التى تستورد التكنولوجيا من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتى السابق لانها دول تتبع المعسكر الشيوعى. حتى الصين كانت تستقبل مساعدات تكنولوجية كبيرة من الاتحاد السوفييتى السابق بعد عشر سنوات من الثورة، عندما لم تكن الدولتان على خلاف كبير.

وعلى أية حال، فإنه لا توجد أية دولة قدمت مساعدات فنية وتكنولوجية لنا. لقد طورنا ما كنا نمتلكه، نريد وقودا لمحطة إنتاج الطاقة بدلا من الاعتماد على الخارج.

إن ما تقوله الدول الغربية لنا هو أننا لا يجب أن ننتج الوقود لمحطة الكهرباء فى بوشهر. إنهم يقولون أن محطات للطاقة يمكن أن تبنى فى إيران، وأنها يمكن أن تشترى الطاقة المطلوبة من هذه الدول.

من المستحيل معرفة ما إذا كان خامنئى هو من يضلل الرأى العام عمدا أم مستشاريه هم من يقومون بذلك. وقد ادعت التقارير المخابراتية بعد زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إلى طهران فى أكتوبر ٢٠٠٧، أن الاخير صدم عندما سمع من خامنئى أنه علم بتفاصيل المقترحات الروسية للوصول إلى تسوية لاول مرة، رغم أن هذه المقترحات نوقشت على الملأ لأكثر من عام. وطبقا لما هو معروف عن خامنئى، يبدو أن المستحيل أن يكون مريضا جدا حتى لا يعلم بهذا الموضوع الرئيسى.

حرب العراق والطائفية

كان يمكن أن يرى خامنئى الحرب على العراق من زاويتين مختلفتين: من زاوية قائد فقدت بلاده نصف مليون فرد خلال الحرب العراقية – الإيرانية التى اندلعت بعد العدوان العراقى على الأراضى الإيرانية. أو من زاوية قائد تتعرض بلاده لتهديدات جدية من جانب الولايات المتحدة الامريكية. وبالتوافق مع التقليد الثورى، ركز خامنئى نظره على واشنطن. فقد اعتبر أن الهجوم الامريكى على العراق هو جزأ من استراتيجية أمريكية أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

وفى رؤية خامنئى، فقد غزت الولايات المتحدة العراق لكى تؤسس نظاما مطيعا لها ولإسرائيل ويكون معاديا لإيران فى الوقت نفسه، وعندما أحبط الإسلاميون العراقيون الخطط الامريكية لإقامة عراق تابع لأمريكا، ومعادى لإيران، غيرت واشنطن من استراتيجيتها لتنتهج سياسة التمييز المذهبى بين السنة والشيعة. فالعتف القائم بين السنة والشيعة يخدم الولايات المتحدة لانه يقدم مبررا لوجودها فى العراق من اجل تحقيق السلام والاستقرار فى هذه الدولة المضطربة.

ومع ذلك، فقد صبت نتائج الحرب على العراق فى صالح إيران، حيث وصلت القوى الشيعية الحليفة لها إلى السلطة فى العراق وعلى رأسها حزب المجلس الأعلى الإسلامى بزعامة عبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة بزعامة نورى المالكى، كما ان الاحتلال الامريكى للعراق أسقط عدوا لدودا لإيران دخل معها فى حرب طالت ثمانى سنوات استنزفت كثيرا من الموارد المادية والبشرية الإيرانية.

لقد كان خامنئى رافضا للاحتلال الامريكى للعراق، لأن أى عملية أمريكية فى المنطقة بلا شك، ستتسبب فى كارثة جديدة، حيث ستتهدم البيوت والبنى التحتية وسيقتل الأبرياء، ويحل عدم الاستقرار فى كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وستتصاعد التهديدات الموجهة لامن ومصالح دول المنطقة برمتها.

فى المراحل العديدة للتحضير للاحتلال، حذر خامنئى من مهاجمة العراق بذريعة محاربة الإرهاب، مؤكدا ان الهدف الأساسى للولايات المتحدة من الحرب على العراق، هو السيطرة على آبار النفط، وإعادة صياغة الترتيبات الإقليمية بما يتوافق مع المصالح الامريكية فى المنطقة وعلى رأسها أمن إسرائيل.

وفى حالة الاختيار بين بديلين، يفضل خامنئى وجود نظام صدام حسين على نظام تابع للولايات المتحدة وصديق لإسرائيل وعدو للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تحديات أمام قيادته: مستقبل إيران ما بعد خامنئى

رغم أن رجال الدين فى الحوزة العلمية بمدينة قم المقدسة قد يحتقرون مؤهلات خامنئى المدبرة بشكل دقيق، إلا أن التحديات التى تواجه قيادته لإيران كمرشد اعلى للجمهورية الإسلامية لا تبدو خطيرة، ومع أن آية الله منتظرى الذى كان نائبا للإمام الخمينى قبل أن يختلف مع رجال الثورة ويقال من منصبه، ما زال يلقى خطابات وبيانات يعارض فيها مؤهلات وقيادة خامنئى، إلا أن بلوغه سن الخامسة والثمانين يضعف كثيرا من فرصه فى أن يكون مرشحا للمعارضة لخلافة خامنئى.

وبعد انتخاب محمود أحمدى نجاد فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٥، زادت التقارير التى تتحدث عن طموحات تراود رجل الدين الإيرانى المتشدد آية الله محمد تقى مصباح يزدى، الذى يعتبر المرشد الروحى للرئيس أحمدى نجاد، لخلافة خامنئى فى منصبه. لكن فوزه الضعيف فى انتخابات الدورة الرابعة لمجلس خبراء القيادة، وهو الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الاعلى للجمهورية ومراقبة أعماله، التى أجريت فى ديسمبر ٢٠٠٦، أضعف كثيرا من إمكانية أن يتولى منصب المرشد الاعلى للجمهورية خلفا لخامنئى، خصوصا أن على أكبر هاشمى رفسنجانى فاز بالمرتبة الأولى فى هذه الانتخابات ما مكنه بعد ذلك من تولى منصب رئيس مجلس الخبراء بعد فوزه التالى على آية الله أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور.

إن الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يكون منافسا سياسيا محتملا لخامنئى، هو اكبر هاشمى رفسنجانى، رفيق

الإمام الخميني وعلى خامنئي في الثورة ضد نظام الشاه، ورئيس الجمهورية السابق الذى تولى هذا المنصب لفترتين متتاليتين (١٩٨٩-١٩٩٧).

يوصف هاشمي رفسنجاني بأنه الرجل الثاني في إيران، فهو يتولى رئاسة مؤسستين في غاية الاهمية هما مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة، ويعتبره المراقبون اخطر رجل في الشرق الأوسط ويلقبونه بثعلب الشرق الأوسط وهو من مواليد قرية بهرمان التابعة لمدينة رفسنجان، و"بهرمان" تعني الياقوت الأحمر، وكان والده يحظى بثقة الناس وكان لهم مزارع كبيرة وواسعة.

وفي مطلع الستينيات تعرف رفسنجاني على آية الله روح الله الخميني قائد الثورة الاسلامية. وأصبح أحد تلامذته، وعندما كان الإمام يستعد للدخول إلى البلد في فبراير عام ١٩٧٩، بعد منفاه في نوفل - لوشاتو، كان رفسنجاني على وشك أن ييأسن في سجون الشاه. وعندما تم إطلاق سراحه أصبح التلميذ بسرعة أحد المساعدين المقربين لمعلمه السابق، ومنذ عام ١٩٨٠ اندفع ليرأس البرلمان في الجمهورية الإسلامية الفتية، وفي أبريل عام ١٩٨٨ عينه الخميني القائد الأعلى للقوات المسلحة، في الوقت الذي انتهى فيه الصراع العراقي - الإيراني، وتم توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار في يوليو، وعند وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩، انتخب رفسنجاني رئيسا.

وفي بلد دمرته الحرب، فإنه جعل من إعادة إعماره سياسته الأثيرة، وطرح مشاريع غير مسبوقة آنذاك، مثل توحيد معدلات التبادل، والخصخصة والاستثمارات الكبرى في البنى التحتية للبلد، والسدود وقطاع البتروكيمياويات.

وفي عام ١٩٩٣ أعيد انتخاب رفسنجاني وفي أوساط الأعمال والصناعة يجد رفسنجاني اليوم حلفاءه الأساسيين. فكل المسئولين اليوم يتحدثون عن التحرر الاقتصادي ولكن الشخص الوحيد القادر على فرض حرية الاقتصاد هو رفسنجاني، وبرأي الكثيرين، فانه وحده ايضاً الذي يمسك بمفتاح التقارب مع الشيطان الأمريكي الأكبر.. وفي مقابلة حديثة أجرتها الصحيفة الأمريكية اليومية يو.أس.توداي، أعلن رفسنجاني بشكل واضح أنه كان ينوي حل جميع المشاكل الموجودة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن رفسنجانى اختلف مع خامنئى حول توجهات النظام الإسلامى فى إيران، فرفسنجانى يريد إحداث تحولات داخل النظام ليتواكب مع التغيرات التى تحيط بإيران فى المنطقة والعالم بشكل يستطيع معه المحافظة على إنجازات الثورة وتفويت الفرصة على القوى المعادية والمتربصة بإيران للقضاء على هذه الإنجازات. لذا فإن التقيد بالثوابت العقائدية والثورية للنظام يبدو فى رؤية رفسنجانى عائقا أمام إحداث تطوير للنظام السياسى لتحقيق أهدافه. فهو يرى ضرورة إعلاء المصلحة على الأيديولوجيا، فالمصلحة ستجعل السياسة الإيرانية أكثر مرونة فى التعاطى مع الخارج من أجل تسوية القضايا العالقة واستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا النووية إلى إيران.

أما خامنئى فيعتقد فى إمكانية تحقيق الإصلاح المنشود وحل مشكلات المواطنين فى ظل الالتزام بالثوابت العقائدية والثورية للنظام كآلية مثلى للوصول إلى الهدف المنشود وهو إقامة الحكومة العالمية للإسلام.

وكما ذكر مسبقا، فإن انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية كانت عامل حسم فى مسيرة تطور النظام الإيرانى وتحولاته: إلى مزيد من الانفتاح على الساحتين الخارجية والداخلية فى ظل سياسة مرنة للتعامل مع معطيات الساحتين(رؤية رفسنجانى)، أم إلى مزيد من التقيد بالثوابت العقائدية والثورية للنظام بما يفرضه ذلك من الانعزال عن التطورات الطارئة على الساحة الخارجية(رؤية خامنئى). والمعنى المباشر لذلك هو أن هذه الانتخابات كانت المحك الأساسى فى تبيان أى الرؤيتين هى الأرجح.

من هنا يمكن تفسير أسباب الخلاف العالق بين رفسنجانى وخامنئى، والذى بدا جليا فى الاجتماع الثنائى الذى جمعهما فى فبراير ٢٠٠٥ والذى تجاوزا فيه حدود الصداقة الممتدة بينهما لأكثر من ٤٠ عاما. الخلاف ظهر عقب إعلان الأول إمكانية ترشحه فى الانتخابات، الأمر الذى رفضه الثانى على خلفية أن ذلك يمكن أن يقلص من النفوذ الواسع الذى حققه خصوصا مع الفوز الكاسح للجناح الأصولى من التيار المحافظ بانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى بشكل أصبح خامنئى معه أكثر قوة من أى وقت مضى منذ اختياره لمنصب المرشد فى عام ١٩٨٩ بعد وفاة زعيم الثورة آية الله الخمينى.

وفى رؤية خامنئى فإنه لضمان تكريس هذا النفوذ لابد من وجود رئيس جمهورية موال له وهو ما لا يتحقق فى رفسنجانى. لكن الأخير استمر فى إعداد الأرضية لترشيحه فى الانتخابات، حيث كلف مستشاريه باستمزاج آراء النخبة الفكرية الإيرانية، ورجال الأعمال وتجار البازار أصحاب النفوذ البارز داخل السلطة الحاكمة، إلى جانب رموز التيار الإصلاحى، بشأن إمكانية ترشيحه فى الانتخابات. كما قام بتوجيه رسائل خارجية خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول الجوار مفادها أنه الأجدر على تسوية الأزمات العالقة خاصة فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى. زد على ذلك قيام رفسنجانى بنشاط مكثف فى الفترة الأخيرة خاصة فى أوساط الشباب لشرح إنجازاته خلال توليه رئاسة الجمهورية(١٩٨٩-١٩٩٧)، وقد حرص فى خطاباته على الظهور فى صورة الإصلاحى فى ثوب محافظ ملم بمقتضيات العصر، من خلال التأكيد على ضرورة إجراء إصلاح اقتصادى وإحداث تنمية سياسية فى إيران لتتواكب مع مجريات التطورات المحيطة بها. كما ركز على نشاطاته الواسعة بعد انتهاء فترتى رئاسته للجمهورية، من تفعيل لنشاط مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى

يترأسه بعد تزويده بمركز للدراسات، إضافة إلى استمراره فى جهود التوجيه والمساعدة وإمامة الجمعة واجتهاداته الفقهية، ودعمه للمشروعات الخيرية وأسر الشهداء والمنكوبين.

تحركات رفسنجانى أثارت قلق المحافظين المتشددين، وهو ما يفسر أسباب الحملة العنيفة التى شنتها ضده صحيفة كيهان(الدنيا) المحافظة المقربة من المرشد، والتى زعمت خلالها أن الأزمات الحالية التى يعانى منها الشعب الإيرانى سببها السياسات التى انتهجتها حكومة رفسنجانى.

كذلك قام المحافظون المتشددون بعد فوزهم بأغلبية مقاعد مجلس الشورى الإسلامى باقتراح مشروع قانون يقضى بأن يكون الحد الأدنى لسن المرشح للانتخابات ٣٠ عاما فيما يكون الحد الأقصى ٧٠ عاما فى إشارة تحذيرية إلى رفسنجانى. ووصل تحديهم لرفسنجانى إلى حد اقتراح تعديلات على الخطة التنمية الرابعة التى أقرها مجمع تشخيص مصلحة النظام برئاسة رفسنجانى، وقد اتخذ المرشد موقفا مؤيدا للمتشددين بإصداره تعليمات بإعادة عرض الخطة على مجلس الشورى السابع مرة أخرى.

وفى النهاية خسر رفسنجانى الانتخابات وكسب خامنئى الرهان، لكن الامور لم تنته عند هذا الحد، فقد أعاد رفسنجانى الكرة مرة أخرى، وفاز بانتخابات رئاسة مجلس الخبراء الذى يشرف على تعيين وعزل المرشد الاعلى للجمهورية، ما يجعله أحد الأشخاص المحتملين لخلافة خامنئى فى حالة غيابه.

وفى العام الماضى، ثارت شائعات كثيرة عن مرض خامنئى بسرطان البروستاتا، دعمها غيابه عن الساحة السياسية لمدى ستة أشهر، ثم ظهر بعد ذلك وبدا وجهه شاحبا، وصوته أجش. ولأول مرة تنطلق وسائل الإعلام الرسمية للرد على شائعات مرض خامنئى، وادعت أنه مصاب بأنفلونزا فقط. لكن الشائعات التى زادت مرة أخرى تؤكد عكس ذلك.

إيران بعد خامنئى

بصرف النظر عن الجدل الدائر حول صحة خامنئى، فإن السؤال عمن سيخلفه فى منصبه فى حالة غيابه لأية ظروف، وهل ستستمر مؤسسة الإرشاد بعد غيابه أم لا أصبح يحظى بالاولوية فى النقاشات الدائرة داخل الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار فى إيران.

وتأسيسا على عملية شرعنة اختيار خامنئى لمنصب المرشد، الذى يتطلب مؤهلات دينية وسياسية عديدة، فإن ثمة بضعة مرشحين محتملين. ويبدو رفسنجانى هو المرشح الأكثر تأهيلا لخلالفة خامنئى، لكن افتقاده للحية وارتدائه العمامة البيضاء (ليس سليلا للأسرة النبوية) وكبر سنه، وسمعته باعتباره رجلا غنيا، تثير استياءا شعبيا ضده. كما أنه غير مقبول من جانب المؤسسة الدينية المحافظة التى تهاجمه يوميا عبر وسائل إعلامها وتتهمه بالفساد وإدارة مافيا اقتصادية، وبالتخطيط سرا للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية.

ويمثل آية الله محمود هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية البديل الأقل تعقيدا. فهو محافظ معتدل ويمتلك تجربة سياسية عالية المستوى، إلى جانب مؤهلات دينية افتقدها خامنئى نفسه. لكن التحدى الحقيقى الذى يقف أمام توليه المنصب ينبع من كونه ولد وترعرع فى العراق ويتحدث اللغة الفارسية بنكهة عربية، وهو ما يرفضه الشعب الإيرانى المتعصب جدا لقوميته ولغته.

ومن هذا المنطلق، ومع الأخذ فى الاعتبار عدم وجود بديل مناسب لخلافة خامنئى، تبدو فرصة تعيين مجلس استشارى لإدارة البلاد بعد خامنئى ذات أهمية خاصة. الفكرة ليست جديدة فقد ظهرات بعد وفاة الخمينى واعتبر البعض أن منصب الإرشاد صمم خصيصا للخمينى نظرا لما يتمتع من كاريزما خاصة جعلته يستطيع حكم إيران والسيطرة على كل القوى والتيارات السياسية. حتى أن خامنئى نفسه قال لمراسل غربى، وقت أن كان رئيسا للجمهورية، أنه من الصعب جدا ان يستطيع فرد واحد أن يحل محل الخمينى كمرشد أعلى للجمهورية الإسلامية. وتبعا لذلك يمكن تشكيل مجلس استشارى من ثلاثة إلى خمسة رجال دين لحكم إيران. لكن ما هى المؤسسة التى ستقوم بهذه المهمة؟

دستوريا، فإن المؤسسة المخولة دستوريا هى مجلس خبراء القيادة الذى يتألف من ٨٦ عضوا وينتخب كل ثمانى سنوات، ويرأسه هاشمى رفسنجانى ويتكون من مزيج من رجال الدين المتشددين والمعتدلين الإصلاحيين.

يتحدث الإصلاحيون عن قيادة ثلاثية مكونة من رفسنجانى وخاتمى ومهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الأسبق والمرشح الذى خسر أمام الرئيس أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة الماضية. لكن هذه القيادة لن تكون مقبولة لدى المتشددين الذين يفضلون مرشحين آخرين مثل مصباح يزدى وهاشمى شاهرودى واحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، وجميعهم غير مقبول لدى المعتدلين.

وبعيدا عن صعوبات اختيار مرشح توافقى لخلافة خامنئى، فإن عملية إحلال مجلس استشارى محل المرشد يواجه صعوبات من قبل الدستور الذى أكد على أن المرشد فرد واحد، لكن الظروف السياسية يمكن أن تؤدى إلى تعديل الدستور مثلما حدث عقب وفاة الخمينى وهو ما مكن خامنئى من تولى منصب المرشد الأعلى للجمهورية.

قراءة فى كتاب

إطلالة على دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الدكتور/ يحيى داوود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

مؤلف الكتاب هو الدكتور خليل خليليان الذى يقوم بالتدريس في كلية الحقوق بجامعة طهران. وقد نشره مكتب نشر الثقافة الإسلامية في طهران في ديسمبر عام ١٩٧٩م في الفترة التى تم فيها الاستفتاء على الدستور الجديد. والكتاب عبارة عن (٢١١) صفحة من القطع المتوسط، منهم (٣٩) صفحة خصصها المؤلف لنص الدستور الجديد.

ويؤكد المؤلف في المقدمة على أن الشعب الإيرانى المسلم قام بالثورة لكى ينهى سنوات الألم والمعاناة والنهب التى فرضها التجار والسماسرة الدوليين على إيران، ولكى يبنى بلداً عامراً حراً. ويقول المؤلف: "إن الثورة كانت وليدة المسجد، ولها جذور إسلامية عميقة، ولهذا وصلنا إلى هذه المرحلة من النجاح، ومنذ الآن فصاعداً، يجب أن نسعى ونجتهد حتى لا يأتى أشخاص يوسوس لهم الشيطان، ويفصلون ديننا عن سياسة بلادنا. فالإسلام غير منفصل عن السياسة، لأن الإسلام المنفصل عن السياسة لا يكون ديناً يحبه الله، والسياسة بدون إسلام لن تكون لها عاقبة سوى العمالة - مرة أخرى - لطماعى الشرق والغرب". كما يشير المؤلف في المقدمة أيضاً إلى أن إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية قامت في هذه المرحلة الحساسة والمصيرية التى تنتظر فيها البلاد نظام الجمهورية الإسلامية الثابت والمستقر بإعداد برنامج عنوانه: إطلالة على الدستور، ودعت جميع المواطنين إلى الاستماع إلى كلمات المتخصصين (ومنهم المؤلف) لبضع دقائق كل يوم، وذلك نظراً لأهمية موضوع الدستور. وكان الهدف الرئيسى من إعداد هذا البرنامج هو: شرح معنى الدستور وتوضيح فائدته والدور الذى يلعبه في المجتمع للمواطنين بلغة بسيطة ومحتوى عميق. وكان هذا البرنامج له طابع تعليمى في الغالب.

ويشير المؤلف إلى أن الهدف من تأليف الكتاب هو:

١-لفت نظر المواطنين الإيرانيين إلى الأهمية الخاصة للدستور الذى يعرف بأنه برنامج قاعدى وثابت تقريباً، وإذا لم يحسن إعداده سيسبب مشكلات غير قابلة للحل، ستعانى الأجيال المتعاقبة عن عواقبها السيئة. ويضيف قائلاً: الدستور ليس قانون مرور يمكن تغييره بسهولة في أى لحظة، لكنه برنامج عمل وخط سير ثابت للدولة وللأمة على مدى السنين بل القرون، فدولة مثل أمريكا لم تغير دستورها منذ أكثر من قرنين من الزمان.

٢-توعية المواطنين بضرورة الاهتمام بالأحكام العامة والخاصة للدستور، حتى لا يوافقوا على شئ، ويأتى - فيما بعد - عدد منهم ويتهمهم بأنهم وافقوا على الدستور بعيون وآذان مغلقة، وحتى لا تظهر مشكلات كبيرة أمامهم وأمام الأجيال القادمة نتيجة لبعض العيوب الموجودة في الدستور.

وينهى المؤلف مقدمته بالإشارة إلى أن فصول كتابه عبارة عن مجموعة المقالات التى كتبها لبرنامج: إطلالة على الدستور أو لأماكن أخرى، أو أبحاث أعدها أثناء الحوارات التى أجراها مع طلابه في كلية الحقوق، أو أثناء إشرافه على بحوث في هذا الصدد.

ثم يتحدث المؤلف في المقالة الأولى من مقالات الكتاب التى

يصل عددها إلى (١٥) مقالة، تحت عنوان: ما هو الدستور، عن القانون وعن أنه ليس إلا مجموعة من: "يجب ولا يجب" أو بمعنى آخر: "أفعل ولا تفعل" أو سلسلة من الحقوق والواجبات، مثل قانون العمل ، قانون الأسرة ، القانون التجارى ... إلخ، ويختص كل قانون من هذه القوانين بفئة خاصة من المواطنين في الدولة. أما القانون الذى يخص جميع الفئات بدون استثناء ويشارك فيه جميع الأفراد بغض النظر عن وظائفهم أو مناصبهم أو منزلتهم يسمى الدستور.

ويجب أن يشتمل الدستور على مواد خاصة بالحقوق والحريات الأساسية العامة للأفراد، والمهم هو كيفية تنفيذ هذه الحقوق وهذه الحريات في الدولة. ويجب على الدستور تحديد الأجهزة التى تتولى تنفيذ هذه الحقوق، وتحديد شكل الحكومة وكيفية إدارة البلاد ووضع البرامج الأساسية للحكومة.

ويضرب المؤلف مثلاً بالدستور الأول الذى صدر في إيران بعد نجاح الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦م، ويقول: إن المواد من (٨) إلى (٢٤) الموجودة في الملحق المكمل للدستور تحدثت عن حقوق الأفراد، لكن رأينا كيف طبقت هذه الحقوق. كما يشير المؤلف إلى كيفية إعداد الدستور في العصر القاجارى (١٧٩٤ - ١٩٢٥م)، ويقول: لقد أحضروا دساتير عدة دول مثل: بلجيكا - فرنسا - بلغاريا، وقلدوا بنودها واقتبسوا مواد منها: وصبغوها بقليل من الملامح الإسلامية، وكان هذا التقليد المهين نوعاً من الاستجداء والإفلاس، لأننا نملك ثقافة ومنبعاً أصيلاً وهو المعارف الإسلامية والتعاليم الإسلامية. والإسلام كفل الحقوق والحريات الإنسانية، وأوضح لنا كيف ندير الدولة، فلماذا نقلد ونقتبس؟! لقد رأينا كيف قام أسلافنا بإضفاء الطابع الغربى على دستورنا، وكيف أبعدوا أجهزتنا الحكومية عن الطبيعة الإسلامية، وكيف اتسعت الهوة بالتدريج بين الدين والسياسة، وكيف زاد ارتباطنا بالغرب والإمبريالية.

نحن لا نريد أن نكرر التجربة المرة الماضية، يجب أن نلوذ بالإسلام ونتمسك بأهدابه مرة أخرى، وأن نطلب من علماء المسلمين أن يكتبوا لنا دستوراً يواكب روح الإسلام وتعاليمه السامية، فلكل دولة عقيدتها وقيمها الخاصة بمجتمعها، ويجب أن تستلهم دستورها من هذه العقائد وهذه القيم. فكلمات مثل: الحرية - العدالة - المساواة - الأخوة لها مفهوم خاص لدى كل أمة، فمعنى العدالة الاقتصادية في المجتمع الشيوعى مثلا لا يمكن أن يتساوى أو يتشابه مع معنى العدالة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى. وحرية التعبير والعقيدة في الديمقراطية الشرقية (أى في الدول الشيوعية) لها مفهوم خاص، وهذه الحرية ليست بالنسبة للدول الغربية سوى ديكتاتورية عمياء.

لقد أدرك الجميع أن الإسلام هو الضمان الوحيد لاستقلالنا أمام قوى العالم، والحركات المتعددة والثورات التى نجحت في إيران حتى الآن هى الحركات والثورات التى اعتمدت على قوة الإسلام، لهذا يجب أن يشتمل دستور الأمة الإيرانية على مبادئ هذا الدين وتعاليمه وليس غيره. إن الاستجداء من ديمقراطية الغرب أو أنظمة الشرق لن يداوى آلام أمتنا التى يجب أن تقف على قدميها. ولا تستجدى أحداً في أى مجال، وليس في الاقتصاد ولا في الثقافة ولا في الحقوق فقط. حقوقنا ودستورنا يجب أن يكون مصدرهما الإسلام، والأشخاص المسئولون عن صياغة مواد هذا الدستور، يجب ألا يكونوا من الحقوقيين فقط، بل يجب أن يكونوا متبحرين في الحقوق الإسلامية أيضاً. والحقوقيون المبهورون بالكتب الغربية لا يصلحون أبداً لإعداد الدستور لدولة إسلامية. وينبغى الاستعانة بالدراسات المقارنة فهى ضرورية، إلى جانب إعلاء القيم الإسلامية، أى يجب أن يكتب الدستور حقوقيون متبحرون في الإسلام واقتصاديون وعلماء اجتماع وسياسيون متبحرون في الإسلام وسائر المتخصصين والخبراء الذين هم على قدر كاف من العلوم العصرية والإيمان ومعرفة كافية بالإسلام، ثم يعرضونه بعد ذلك على الجميع، ثم يتم إقراره بعد إجراء الاستفتاء عليه.

وفى المقالة الثانية يتحدث المؤلف عن تاريخ الدستور في إيران بهدف الاستفادة من الأخطاء وانتهاج الطريق الصحيح، ويقول: لنا تجربة دستورية وحيدة في عمرنا السياسى، في حين أن روسيا غيرت دستورها مرتين أخرهما كان في عام ١٩٧٧م، وأمريكا لازالت تحكم بدستور عام ١٧٨٧م، وفرنسا ظهر فيها - حتى الآن - أكثر من عشرة دساتير.

وتم إعداد أول دستور في إيران في عام ١٩٠٦م بعد ستة شهور من انتصار الثورة الدستورية، ولصياغة وكتابة نصوص هذا الدستور لجأوا إلى لجنة اختير أعضاؤها من الأعيان والأشراف الذين تعلموا وسافروا إلى أوروبا، مثل: حسن بيرنيا المعروف بمشير الدولة، وشقيقه مؤتمن الملك. وكان من الطبيعى أن يلجأوا إلى المصادر الأوروبية وقت إعداد الدستور، والمعروف أنهم جلسوا ووضعوا أمامهم دساتير بلجيكا وفرنسا وبلغاريا، وأعدوا الدستور وقدموه إلى الأمة الإيرانية. وليس معلوماً أى أشخاص شاركوا في إعداد الدستور، وربما يكون السبب في ذلك ضياع مستندات ووثائق عديدة خاصة بالمجلس في أحداث قصف المجلس بالمدافع بأوامر من محمد عليشاه (في عام ١٩٠٨م). وكان الدستور الأول ناقصاً لدرجة أنه بعد خمسين يوماً من إقراره تم تكوين لجنة قامت بإعداد دستور مكمل، واستغرق هذا العمل ثمانية شهور رجعوا خلالها إلى دساتير بلجيكا وفرنسا

ودول البلقان.

وكما هو واضح، ليس للشعب الإيرانى أى دور في إعداد هذا الدستور، فلم يكن هناك أى استفتاء على الدستور، وكانت النتيجة فرض ديمقراطية غربية كبلت الشعب الإيرانى المظلوم أكثر من سبعين عاماً.

وفى المقالة الثالثة وعنوانها: البنية التحتية لدستور المستقبل، يتحدث المؤلف عن ضرورة ربط الدين بالسياسة في إيران من أجل الاستقلال والصمود، لأن عدم ربط الدين بالسياسة يؤدى إلى ارتباط إيران بقوى عظمى مستغلة في العالم. ويضيف المؤلف قائلاً أن البنية التحتية لدستورنا يجب أن تكون إسلامية، وهذا الدستور يجب ألا يقع تحت تأثير ألفاظ ديمقراطيات العالم المخادعة، ويجب أن يقوم بإعلاء المفاهيم والقيم الإسلامية، وأن يستلهم ثقافتنا الخاصة: (لا شرقية ولا غربية، بل إسلامية وإنسانية بالمعنى الحقيقى للكلمة). ويجب ألا ننسى ما قاله جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧م): "المرض النفسى لشعوب الشرق المظلومة يكمن فى فصل دينهم عن سياستهم".

ويستشهد بمقولة الإمام على بن أبى طالب: "لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً".

وفى المقالة الرابعة يحدد المؤلف مواصفات الأشخاص الذين يجب أن يقروا الدستور، ويقول: الشعب هو الذى يجب عليه أن يقر الدستور، والشعب هو الذى يجب أن يحدد خط سير الحكومة وأسلوب إدارة البلاد، فالقانون يعنى إرادة الشعب ورغبته. ثم يشير المؤلف إلى مجلس المؤسسين الذى طرح على صفحات الجرائد آنذاك، وإلى دوره فى صياغة الدستور وإقراره، ويقول: كثيراً ما أقرت دساتير فى العالم المتقدم والمتخلف عن طريق الاستفتاء، وإقرار الدستور عن طريق مجلس المؤسسين غير صحيح، فالاستفتاء هو الأساس فى التعبير عن إرادة الشعب بشكل مباشر وصحيح. ومجلس المؤسسين هو الآلية الثانية - من حيث الترتيب - فى التعبير عن إرادة الشعب.

ويضيف المؤلف قائلاً بعد الإشارة إلى تجربة أسبانيا وفرنسا فى هذا الصدد إن الأمة تحتاج إلى الخبراء المتخصصين فى صياغة وكتابة الدساتير، ويجب أن تتضافر جهود الحقوقيين والمحامين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء فى الشئون الصحية والثقافية والزراعية والصناعية والشئون الاجتماعية والإنسانية، ويجب أن تتوفر لديهم جميعاً بصيرة كافية فى علوم الإسلام.

وفى المقالة الخامسة، وعنوانها: المجالس التأسيسية فى إيران يذكر المؤلف أن أول مجلس مؤسسين فى إيران كان المجلس الذى شكله الثوار المطالبون بالحياة النيابية من أجل إعداد لائحة الانتخابات العمومية لأول مجلس نيابى، وقد عقد هذا المجلس فى ٦/ ١٠/ ١٩٠٦م فى قصر جلستان. وأن المجلس التأسيسى الثانى شكل بموجب القانون الذى أقره المجلس النيابى الخامس، وقام المجلس التأسيسى بإلغاء مواد الدستور الخاصة بسلطنة القاجاريين، ووضع بدلاً منها مواد جديدة خاصة بسلطنة الأسرة البلهوية فى نوفمبر عام ١٩٢٥م. وفى العصر البهلوى (١٩٢٥ - ١٩٧٩م) لم يكن لمجالس المؤسسين هم سوى تدعيم أسس الحكومة البهلوية فى إيران، والحيلولة دون مشاركة الشعب فى مصيره. وفى ٨/ ٥/ ١٩٤٩م تم تشكيل مجلس تأسيسى آخر، وفى أغسطس ١٩٦٧م تم تغيير أعضاء المجلس بهدف تعيين السيدة "فرح ديبا" زوجة الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١ - ١٩٧٩م) وصية على العرش، حتى لا يحدث خلل فى أركان الحكم البهلوى فى حالة وفاة الشاه.

ويتحدث المؤلف فى المقالة السادسة وعنوانها: حقوق الإنسان عن الحقوق والحريات الشخصية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند الحقوقيين الفرنسيين. ثم يشير إلى ضرورة الإطلاع على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى التعاليم الإسلامية فى مجال حقوق الإنسان. ثم يستعرض المؤلف الوثائق الدولية فى هذا المجال وهى عبارة عن: منشورات - لوائح - اتفاقيات - قرارات - بيانات، ويتحدث عن الحماية الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ويقول: إن حماية هذه الحقوق ليست بعقد الاتفاقيات، بل تنفيذ وتطبيق وتفعيل هذه الاتفاقيات. وإن أوروبا كانت سباقة فى هذا المجال وتبنت نظاماً يضمن الحقوق والحريات الشخصية على المستوى الدولى.

وفى المقالة السابعة وعنوانها: ما هى الحرية؟ يتحدث المؤلف عن الحرية وتعريفاتها وحدودها وأطرها عند المفكرين والعلماء الأوروبيين، ويشير إلى أن القرآن طرح مسألة حرية الإنسان فى قالب التوحيد، وإلى أن القرآن يدعونا إلى ألا نحنى الرأس أمام أحد. ويؤكد المؤلف على ضرورة أن تكون الحرية محمية ومقترنة بالقانون وبتنفيذ القانون واحترامه وبالإحساس بالمسئولية، ويقول: إن الحريات ليست مطلقة لكن لها أطر وحدود، ويجب على الإنسان الحر أن يكون على علم بالقانون ومدركاً لمسئولياته.

ويستهل المؤلف المقالة الثامنة وعنوانها: حرية العقيدة بالحديث عن حرية العقيدة السياسية والدينية، ويؤكد على ضرورة مطابقة هذه الحرية مع المفاهيم الإسلامية، وعن ضرورة أن يكون لهذه الحرية حدود وضوابط، ويقول: حرية العقيدة هى نقطة بداية جميع الحريات، وليس من حق الإنسان الحر أن يخادع أو يتآمر من أجل تحقيق هدفه.

وعنوان المقالة التاسعة هو: حرية الرأى والتعبير قولاً وكتابة، ويؤكد المؤلف فى هذه المقالة على أن هذه الحرية

لا تقل عن حرية العقيدة بأي حال من الأحوال، وعلى أن حرية التعبير أصبحت الآن واحدة من الشعارات الأساسية للديمقراطية وهي لفظة مستوردة من الغرب، وتعد مظهراً من مظاهر الاستثمار الثقافي، وهي ركن من الأركان الرئيسية لحقوق الإنسان أو أي منشور أو نص يتمحور حول الحقوق والحريات.

وقد حارب الإسلام الشائعات، وليس من حق أحد أن يجعل من الشائعة حقيقة، وحرية الرأي والتعبير مكفولة في الإسلام، لكن بشرط أن تكون قائمة على أسس حقيقية، وأن يتوفر فيها حسن النية. قال الله تعالى في سورة الإسراء - الآية رقم ٣٦: "لا تقف ما ليس لك به علم". وحرية التعبير يجب أن يكون هدفها إرشاد الناس وتوجيههم ونفع الآخرين، لا إشعال الفتن أو نشر الفساد.

وإذا ما وصلنا إلى المقالة العاشرة التي تحمل عنوان: الحقوق والتكاليف أو الحدود والحريات، نجد أن المؤلف يؤكد على ضرورة توفر الصدق وحسن النية وتقديم المقترحات البناءة في الفترة التي يتم فيها وضع مسودة الدستور وطرحه على الرأي العام للاستفتاء.

ويشير المؤلف إلى حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): الناس سواسيه كأسنان المشط، وإلى أنه ليس من حق أحد أن يسيء استخدام حقوقه الشخصية في الاعتداء على حقوق الآخرين من أجل مصلحته، وإلى أنه يجب على الفرد أن ينظر إلى غيره بعين المساواة، وإلى ضرورة أن يكون كل فرد على علم بالقانون وأن يطبقه.

وفي المقالة الحادية عشرة وعنوانها: الأخلاق، يشير المؤلف إلى المادة الرابعة من الدستور التي تنص على ضرورة أن تكون كافة القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها قائمة على أساس الموازين الإسلامية، وعلى أن تحديد هذا الأمر هو من مسئولية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور. ويذكر المؤلف أن هذه المادة من ابتكارات نظام الجمهورية الإسلامية، وهو عمل غير مسبوق، وأنه لا يوجد نظام سياسي في العالم وضع في دستوره مثل هذه المادة، وذلك بعد البحث والتحري. كما يؤكد المؤلف على أن المادة الثالثة في الدستور تؤكد على ضرورة خلق المناخ المساعد لنضج الأخلاق الفاضلة على أساس الإيمان والتقوى، وأن المادة العاشرة تنص على أهمية قيام العلاقات العائلية على قاعدة الحقوق والأخلاق الإسلامية، وأن المادة الرابعة عشرة تؤكد على ضرورة معاملة حكومة جمهورية إيران الإسلامية والمسلمين جميعاً لغير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي بشرط عدم تآمرهم ضد الإسلام وضد جمهورية إيران الإسلامية.

ويسهب المؤلف في الحديث عن الأخلاق في الإسلام، وعن أثرها في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويقارن بين الإسلام والغرب، ويركز علي تأثير الأخلاق الإسلامية في العلاقات الاقتصادية، ويشير إلى طغيان المادة والشهوة على الاقتصاد في الغرب، وإلى بعد العلاقات الاقتصادية في الغرب عن الأخلاق، ويقول: يحرم الإسلام الربا لتأثيره السلبي على المبادئ الأخلاقية، والإسلام يربط الاقتصاد بالأخلاق والقانون. كما يشير المؤلف في نهاية هذه المقالة إلى فائدة دفع الزكاة في الإسلام، وإلى ما فعله الأنصار مع مهاجري مكة في المدينة.

وفي المقالة الثانية عشرة وعنوانها: مسألة الحاكمية يؤكد المؤلف على أن مسئولية إيجاد نظام اجتماعي تقع على كاهل جميع المسلمين، من منطلق الحديث "النبوي": كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"، والحديث النبوي: "من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم"، ثم يشير إلى أنواع الحاكمية، ويقول: إذا تمركزت هذه الحاكمية في يد فرد، سميت حكومته: حكومة ملكية أو ديكتاتورية، وإذا تمركزت في يد جماعة خاصة، سميت: حكومة الأقلية، وإذا تمركزت في يد جموع الشعب، سميت: حكومة ديمقراطية، وهي الحاكمية الوطنية التي يشارك فيها جميع أفراد الشعب في إدارة جميع أمور البلاد، ويكون لهم دور مؤثر فيها، أي أنهم يتخذون القرارات لأنفسهم، ويقومون بتنفيذها، وهو ما يسمى بـ(حكم الشعب للشعب وبيد الشعب).

ثم يتحدث المؤلف بالتفصيل عن حكومة الجماعة ويقولك إذا كانت هذه الجماعة طبقة الأشراف، سميت: حكومة الأرستقراطية وإذا كانت طبقة علماء الدين، سميت: حكومة ثيوقراطية، وإذا عرض حزب أو جماعة إرادتها على الدولة كلها، سميت حكومة شمولية، وجميع هذه الحكومات تطبق الاستبداد والتعنت والديكتاتورية بدرجات مختلفة في جميع مراحلها. وأحياناً تفرض باسم الشعب، ويضيف البعض الاشتراكية الماركسية إلى الجماعة الأخيرة.

وتحت عنوان: الحاكمية والديمقراطية في الإسلام، يقول: صحيح أن الإسلام جعل الحاكمية لله (إن الحكم إلا لله) لكن الله أراد أن يجعل الأمة نفسها هي التي تحدد مصيرها، وهذا الأمر لا ينطبق على الحاكمية فقط، بل على الملكية أيضاً بالرغم من أن: "لله ما في السموات وما في الأرض". إلا أنه مسموح للناس امتلاك الأشياء بجدهم ونشاطهم وعملهم، والحاكمية الوطنية في الإسلام هي: مسئولية الأمة جميعها ومشاركتها في إدارة شئون حياتها من منطلق أن الله فوضهم في تدبير شئونهم، وجعل أمرهم شورى بينهم، وأطلق لهم الحرية في الاختيار وفي إتباع أحكام العقل، وهذا يتمثل في انتخاب قائد فكري أو أيديولوجي، وهذا متوفر في "الفقيه الذي يستطيع قيادة الأمة في المجتمع الشيعي. وهو منصب

لم يأت عن طريق التعيين ولا التوريث، بل يختار الناس هذا الفقيه على مهل لعلمه وتقواه وبصيرته وعدالته، وبعد اختيارهم الحر للفقيه يختارون رئيس الجمهورية وممثليه فى الحكومة عن طريق التشاور، ليدبروا شئون حياتهم، ثم يقومون بانتخاب ممثليهم في البرلمان، وعندما يتم هذا كله بالانتخاب الحر في جميع المراحل عندئذ يتحقق مفهوم الديمقراطية مبنى ومعنى.

وتحت عنوان: أصل الشورى، يبدأ المؤلف المقالة الثالثة عشرة بالإشارة إلى أن المادة السابعة في الدستور تشير إلى أن القرآن الكريم يشتمل على آيتين، الأولى: "وأمرهم شورى بينهم"، والثانية: "وشاروهم فى الأمر"، ومن هذا المنطلق ليس من حق أولى الأمر الاستبداد برأيهم، وعلى الخبراء وأصحاب وجهات النظر العكوف على كتابة وصياغة القوانين واللوائح الخاصة بالمجالس لتحديد أسلوب عمل هذه المجالس.

ويضيف المؤلف قائلاً إن الشورى لها أساس إسلامى وقرآنى أصيل، وأن النبى (صلى الله عليه وسلم) كان يستشير الصحابة في أمور كثيرة، والشورى أصل أصيل في الحكومة الإسلامية، والحكومة الإسلامية تعنى حكومة المجالس أى حاكمية الأمة عن طريق المجالس، نحن في حاجة ماسة إلى إنشاء مجلس الشورى الأم، لكى ينسق بين جميع المجالس الفرعية، يوجه الجميع الدولة إلى هدف واحد مشترك، وذلك من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والسيادة، وتبعية جميع القبائل والأقوام لحكومة مركزية واحدة، لكن هذا المجلس (النيابى) هل سيكون له الحق في اتخاذ القرار، أم سيلعب دور المراقب والمرشد؟

وتحت عنوان: نظام المجالس أو فدرلة الدولة (الحكم الذاتى)، يقول المؤلف: يبدو أن مقترحات عديدة وصلت إلى مجلس الخبراء تدور حول مواد الدستور الخاصة بالمجالس، وقد رتب مجلس الخبراء هذه المقترحات ونشرها، ويبدو أن بعض المواطنين تحدث عن الفيدرالية في إيران وعن تطبيق الحكم الذاتى في بعض المناطق، وعن تطبيق نظام المجالس في نظام الدولة، وأن البعض يؤيد، والبعض الآخر يعارض.

ويعلق المؤلف قائلاً: الجميع يدعون أنهم يريدون الحكم الذاتى والفيدرالية، وفى نفس الوقت يرفضون التجزئة والانفصالية، الفيدرالية تعنى ملكية الأرض وملكية دولة مستقلة في الأصل، كما تعنى السيادة المطلقة والسيادة الكاملة، وحصر سيادة الفرد لصالح السلطة المركزية. والحكومة المركزية الفيدرالية هى وليدة الدول التى لها حق تقرير المصير (الحكم الذاتى)، وسلطات الحكومة المركزية ناجمة عن إدارة الدول الأعضاء. إن استعمال لفظ الفيدرالية وحق تقرير المصير (الحكم الذاتى) خطأ فاحش، لأن معناه هو: منح الاستقلال لدولة أو أرض مستعمرة مثل: الجزائر التى احتلتها دولة أخرى هى فرنسا، وحصلت على استقلالها بعد نضال مرير في عام ١٩٦١م. هل كردستان مثل الجزائر؟

كما أن استعمال لفظ: "حق تقرير المصير" يعد خطأ خطيراً للغاية إذا أخذنا العلاقات الدولية في الاعتبار. إن حق تقرير المصير الذى يتحدث عنه اليساريون يهدف في الواقع إلى تجزئة إيران.

لكى يتمكنوا من إيجاد ثغرة يدخلون منها إلى إيران، كما أن الدول الأعضاء من حقها إلغاء اتفاقية الفيدرالية في أى لحظة، وإعادة الوضع إلى حالته الأولى (الاستقلال) فإن تستعيد السيادة على أرضها وعلى سيطرتها المطلقة السابقة على أرضها: أليس هذا مقدمة للتجزئة والانفصالية؟!

الدولة الفيدرالية مثل الشركة التى من حق الشركاء فيها -قانوناً- فسخ عقد الشركة التى هى أمر اعتبارى في الأصل.

وفى المقالة الرابعة عشرة وعنوانها: ولاية الفقيه، يؤكد المؤلف -فى البداية- على أن ولاية الفقيه مبدأ قانونى استثنائى حديث فى تاريخ صياغة الدساتير في العالم، ويقول إن هذا ناتج من أن ظاهرة الجمهورية الإسلامية- على النحو الذى اختاره شعبنا وارتضاه- تعد ظاهرة خاصة وفريدة في تاريخ العالم السياسى. وفى اليوم الذى وافق فيه مجلس الخبراء على المادة الخامسة من الدستور.

وجهت هذه المادة بسيل من الاعتراضات والانتقادات، وقال البعض بقلق زائد: إن مبدأ ولاية الفقيه يبطل حاكمية الشعب.

ويعلق المؤلف قائلاً: أنا أقول إن الحاكمية لله بشرط أن تقوم الأمة بتطبيقها في النظام السياسى في المجتمع المسلم، وأن ينحصر دور الفقهاء فى الإشراف والتوجيه والإرشاد (الولاية)، فالفقيه ليس حاكماً مطلقاً، لكنه يبين ويفسر حكم الله، وعلى المختصين الأمناء تطبيق هذا الحكم. وبناءً على هذا: كيف يتناقض هذا الأمر مع مبادئ الديمقراطية؟! فالفقهاء لا يستطيعون التدخل فى الشئون الداخلية خارج الإطار الذى رسمه الدستور، وهذه هى المبادئ والأسس التى يجب أن يلتزم بها الفقيه القائد:

١- الإشراف الفعال والرقابة الجماعية من جانب أفراد الأمة من منطلق: الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (المادة الثامنة من الدستور).

٢- حاكمية الأمة ونظام المجالس (المواد ٦، ٧، ٥٦ من الدستور).

٣- شروط القيادة المشددة: العلم- الشجاعة- الإدارة- والتدبير- العدل- التقوى- العفة- الصدق- الزهد (المادة الخامسة).

٤- رفض الحكومة الفردية أو حكومة الطبقات الخاصة (المادة ٥٦).

٥- محو ومحاربة أي استبداد وتعنت واحتكار (المادة رقم ٣).

٦- المساواة بين القائد أو أعضاء مجلس القيادة وبين أفراد الشعب (المادة رقم ٣).

٧- للحكمة العليا التحقيق مع القائد فيما يتعلق بممتلكاته ومصادرها (المادة ١٤٢).

٨- لمجلس الشورى الوطني حتى مناقشة استجوابات الأعضاء المتعلقة بالقائد (المادتان: ٧٦، ٨٤).

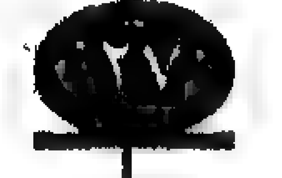
٩- من حق مجلس الخبراء عزل القائد إذا عجز عن أداء مهام القيادة (المادة ١١١).

ثم يشير المؤلف فى نهاية مقالته إلى بعض مهام القائد وهى: الإشراف على تطبيق حكم الأمة وحاكميتها، والقيام ببعض التعيينات في بعض المناصب. والاضطلاع ببعض الشئون التنفيذية المحدودة بعد التشاور مع المختصين، وإعلان قرارات الحرب والسلام.

ويشير المؤلف في المقالة الخامسة عشرة الأخيرة وعنوانها: فصل السلطات إلى أن المقصود هو السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويقول: في مسودة الدستور الجديد ثم الحديث عن مسألة فصل السلطات بحيث لا يحدث تداخل بين صلاحيات هذه السلطات ومهامها. ويذكر المؤلف بأن هذا الفصل لم يكن معمولاً به في الدستور الذى كان مطبقاً قبل الثورة الإسلامية. حيث كانت السلطات الثلاث مركزة فى يد شخص واحد وهو الشاه.

أما القسم الأخير من الكتاب فهو عبارة عن النص الكامل للدستور الإسلامى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو عبارة مقدمة و (١٢) فصلا تشمل على (١٧٥) مادة، وقد وافق عليه الشعب بعد طرحه للاستفتاء الرسمى بنسبة ٦٩,٥٪، وبعد عشر سنوات (أى في عام ١٩٨٩م) تم عمل تعديلات وإصلاحات وتغييرات وإضافات على هذا الدستور، وقامت بإجراء التعديلات والإصلاحات لجنة إعادة النظر في الدستور، وهى مكونة من (٢٥) متخصصاً، وقد أجريت التعديلات على خمس وأربعين مادة، وأضيفت مادتان، فأصبح عدد المواد (١٧٧) مادة، وزاد عدد الفصول فأصبح (١٤) فصلاً.

ودارت التعديلات حول المواد الخاصة بالقيادة، وأضيفت لفظة "المطلقة" فى التعديلات الجديدة إلى ولاية الأمر في المادة رقم (٥٧)، كما دارت التعديلات حول تمركز القوة على رأس السلطة التنفيذية والقضائية، والتمركز فى إدارة هيئة الإذاعة والتليفزيون، وتلبية احتياجات المجتمع، وتوضيح دور بعض الهيئات الجديدة مثل (مجمع تشخيص مصلحة النظام)، وتغيير اسم مجلس الشورى الوطنى إلى مجلس الشورى الإسلامى، وزيادة صلاحيات المجلس الأعلى للدفاع، وتغيير اسمه إلى: المجلس الأعلى للأمن الوطنى، والقرار الخاص بعدد أعضاء مجلس الشورى الإسلامى، وكيفية إعادة النظر فى الدستور فى المستقل.



النص الكامل لحزمة المقترحات الإيرانية

■ امروز (اليوم) ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨

ورد المتن الكامل لحزمة المقترحات الإيرانية، فى رسالة من وزير خارجية إيران منوجهر متكي، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون، وفيما يلى نص الرسالة:

جناب السيد بان كى مون: الأمين العام المحترم لمنظمة الأمم المتحدة

مثلما اطلعتم من قبل على مكاتباتنا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوصفها دولة مسئولة ضمن أعضاء الأمم المتحدة، ومن منطلق قوانينها وتعهداتها الدولية، دائما ما تؤكد على أهمية العمل الجماعى متعدد الأطراف.

لكن للأسف فإن بعض الدول ذات المآرب والأهداف والأغراض السياسية، تعمل على الاستفادة من مؤسسات الأمم المتحدة، لطرح شكوك بشأن برنامج إيران النووى السلمى، مما يعد ضربة مؤلمة لحيثية وثقة الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت مرارا على عدم وجود مخالفات فى برنامج إيران النووى، وطبقا لوثيقة العمل المتفق عليها بين إيران والوكالة، فإن القضايا الخلافية قد تم حلها بشكل كامل، وجميع أنشطة وبرامج إيران النووية تخضع حاليا للرقابة الكاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا أن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة



يواصل اتخاذ إجراءاته غير القانونية.

من خلال تلك الرسالة تستنكر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التدخل غير المنطقى وغير القانونى من مجلس الأمن فى القضية النووية الإيرانية، فى حين أن الجمهورية الإسلامية تؤمن بأن الأداء الفاعل للحوار المنطقى العادل دون شروط مسبقة طبقا للاحترام المتبادل هو السبيل الأساسى للارتقاء بالأوضاع الدولية.

طبقا لهذا المبدأ فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة للتباحث مع مجموعة ٥+١ فى الإطار المحدد، وترى الجمهورية الإسلامية أن الازدواجية القائمة على التهديد ليست السبيل لحل القضايا، بل على العكس هى العقبة أمام أى تسوية.

الأمة الإيرانية، أمة مسالمة لا تتوانى عن بذل أى جهد لتحقيق الأمن والاستقرار العالمى، وكفاءات الجمهورية الإسلامية تمكنها من المساعدة فى تحقيق الاستقرار الإقليمى والدولي.

لقد دونت الجمهورية الإسلامية سلسلة من المقترحات الهامة فى شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والنووية، بعد دراسات ومناقشات متعمقة لتعرضها على دول مجموعة ٥+١، وقد اعتمدت فى طرحها على الاحترام

المتبادل بوصفها أساس لاستئناف مباحثات جادة وشاملة مع تلك الدول، ولدينا إيمان راسخ بأن هذا الطرح سيكون فرصة للتعاون الحقيقى بوصفه رؤية استراتيجية إيرانية.

آمل أن تنال تلك المبادرة، على الاهتمام المطلوب من جانب تلك الأطراف، لأنها السبيل لحسم شتى القضايا العالقة إقليميا ودوليا على المدى الطويل .

منوجهر متكي
وزير الخارجية الإيرانى

حزمة المقترحات الإيرانية

تأكيدا على ضرورة الالتزام بمبادئ العدالة والاعتراف رسميا بحقوق الأمم، واحتراما لسيادة الدول ونشر السلام والاستقرار الإقليمى والدولى، وتفاديا للعزلة والتهديد، وتبجيلا للقيم الإنسانية وثقافة الشعوب، ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن السواد الأعظم من قضايا الأمن والإرهاب والديمقراطية على الصعيد الدولى والإقليمي، فى أمس الحاجة إلى تضافر، تلك القضايا بالإضافة إلى مكافحة المخدرات والحفاظ على البيئة والاقتصاد والتجارة والطاقة، جميعها يمثل فرصة جيدة لنمو مناخ التعاون الجاد.

١ - القضايا السياسية والأمنية

الدفاع عن حقوق وكرامة البشر واحترام ثقافة الشعوب من أهم القضايا الإنسانية التى تتطلب حوارا من أجل تحقيقها.

الحوار بشأن دعم الاستقرار والسلام العادل ونشر الديمقراطية فى العالم والمنطقة على أساس احترام حقوق الشعوب ومصالحها القومية.

المساعدة فى تحقيق السيادة القومية للدول طبقا لاتجاهات ديمقراطية.

- الحيلولة دون نشوب الصراعات والحروب.

- القضاء على الإرهاب، وجذوره والعناصر الداعمة له.

- التصدى للتهديدات الأمنية المشتركة فى إطار تعاون جماعى يستهدف الإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

أالتعاون فى مجال الطاقة وتأمينها، وخاصة فى مجال الإنتاج والعرض والنقل والاستهلاك

التعاون فى مجال التجارة والاستثمار .

ج- المساعدة فى إزالة الفقر عن عاتق الدول الضعيفة ومحاولة الحد من الفقر والفروق الطبقية.

التقليل من الأضرار الناتجة عن زيادة الأسعار وإعادة تنظيم العلاقات النقدية والمالية الدولية بما يتناسب مع حماية دول العالم .

٣- القضية النووية

فيما يخص القضية النووية، لدى إيران كامل الاستعداد لتبنى رؤية شاملة، على النحو التالي:

أ- تحقيق مزيد من الاطمئنان بشأن عدم وجود مخالفات نووية من جانب شتى دول العالم.

ب- إنشاء مراكز تخصيب وإنتاج الوقود النووى فى عدة مناطق بالعالم ومنها إيران.

ج- التعاون المشترك من أجل نشر التكنولوجيات النووية السلمية، وتسهيل الاستفادة منها لسائر دول العالم.

د- نزع السلاح النووى وتعيين لجنة لمتابعة هذا الموضوع.

هـ- دعم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على مراقبة النشاطات النووية فى جميع دول العالم.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
فى شهر خرداد ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق مايو/ يونيو٢٠٠٨م

موضوعات ثلاثة طغت على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر خرداد ١٣٨٧هـ.ش. الموافق مايو/ يونيو٢٠٠٨م، وانعكست على افتتاحياتها. الموضوع الأول يتعلق بانتخابات هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي، وانتخاب الدكتور على لاريجانى رئيسا للمجلس، وطاقم رئاسة المجلس الذى ضم حجة الإسلام محمد حسن أبوترابى فرد نائبا أول للرئيس، وهو من علماء الدين المجتهدين، وتراجع محمد رضا باهنر، زعيم المدافعين عن الحكومة، إلى موقع النائب الثانى بعد أن كان النائب الأول، وتغير باقى أعضاء هيئة رئاسة المجلس، وتعديل واضح فى لجان المجلس ورئاساتها، وعدم تمكن الإصلاحيين من الوصول إلى اللجان الحساسة فى المجلس، وقد أثارت هذه النتائج جدلا ليس بين الأصوليين والإصلاحيين فحسب، بل بين الجماعات الأصولية ذاتها، وانعكس هذا الجدل على اهتمامات الصحف، وأدت إلى العديد من التكهنات حول سياسة المجلس الجديد ومواقفه، والتوقعات التى وردت فى افتتاحيات الصحف، منها توقع أفول نجم الإصلاحيين، وانتهاء دورهم إن لم يجتهدوا فى إعادة النظر فى استراتيجيتهم وتشكيلاتهم وعناصرهم واقترابهم من الجماهير، ومنها توقع انفصال تكتل مؤيدى الحكومة فى المجلس لدعمها والدفاع عنها فى مواجهة ناقديها من الأصوليين والإصلاحيين، ومنها زيادة النشاط الرقابى للمجلس على الحكومة، والذى أدى إلى رفض أول لائحتين للحكومة تقدمها للمجلس، وربما حدوث صدامات بين المجلس والحكومة تؤدى إلى انتهاء شهر العسل بينهما.

الموضوع الثانى الذى انعكس فى افتتاحيات الصحف هذا الشهر هو ذكرى رحيل آية الله الخمينى زعيم الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية، وقد اهتمت الصحف بهذه الذكرى هذا العام على وجه الخصوص، بعد أن حفلت الساحة السياسية هذا الشهر بلغط كبير بدأ الشهر الماضى حول محاولات كل من الأجنحة السياسية تفسير فكر الخمينى بما يتناسب مع توجهاته لدعم مواقفه السياسية، وخاصة التيار الإصلاحي، الذى كان يبرر مواقف الرئيس السابق سيد محمد خاتمى وتصريحاته حول تصدير الثورة الإسلامية، وقد تبنت الصحف الإصلاحية هذا الاتجاه، خاصة روزنا وآفتاب ونوروز، فى حين امتنعت صحيفة اطلاعات عن الاشتراك فى هذا الحوار، وأشارت الصحف إلى أن لليمين المحافظ بقيادة آية الله مصباح يزدى موقف معاكس، والذى يؤكد على مفهوم الحكومة الإسلامية باعتبارها حكومة إمام الزمان، واتخاذ المواقف والسياسات من هذا المنطلق، واتخذت صحف كيهان ورسالت وجمهورى اسلامى موقفا مؤيدا له، وانبرت لتوضيح هذه المقولات والدفاع عنها، ومهاجمة مخالفيها، وأبرزت الصحف فى افتتاحياتها أيضا محاولة قيادات النظام التوفيق بين وجهات النظر فى أحاديثهم وخطبهم، وخلال المؤتمر الذى عقد فى طهران بهذه المناسبة.

الموضوع الثالث الذى اهتمت به الصحف الإيرانية وانعكس فى افتتاحياتها هو الملف النووى الإيراني، ابتداء من التقرير الذى كتبه الدكتور محمد البرادعى أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث انقسمت الصحف حوله، فقد اعتبرته الصحف ذات التوجه الإصلاحى إيجابيا، لأنه أشار إلى عدم وجود أية دلائل على تورط إيران فى عمليات تدخل ضمن الاستفادة من التقنية النووية فى الأغراض العسكرية، ودعت إلى ضرورة التعامل مع الوكالة بشكل مكثف، واستمرار الحوار مع المجتمع الدولي. أما الصحف ذات التوجه الأصولى فقد هاجمت تقرير البرادعي، واتهمته بالازدواجية وأنه يفهم على معنين، مما يجعله وسيلة خداعية تعطى ذريعة لأعداء إيران بمهاجمتها وحصارها، وتساعد على عدم حصول إيران على حقوقها المشروعة فى حيازة التقنية النووية وتخصيب اليورانيوم على أراضيها. وقد تابعت الصحف زيارة خافيير سولانا لطهران، وما يحمله من اقتراحات محفزة لإيران، وقد طالبت الصحف ذات التوجه الإصلاحى بضرورة دراسة هذه الباقة دراسة متأنية، مؤكدة أن هذه المقترحات ربما تكون وسيلة إيران للخروج من العزلة وحل أزمتها النووية، فى حين أكدت الصحف ذات التوجه الأصولى أن إيران لن ترضخ أمام أية مطالب بوقف تخصيب اليورانيوم، وأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى لن تنجح طالما لم يتغير الموقف الغربى تجاه مطالب إيران المشروعة، وطالما لم يأخذ الغرب العرض الإيرانى بجدية، وقد حاولت بعض الصحف أن تتخذ موقفا موضوعيا من العرض الأوروبى، وقامت بتحليله، وبيان الجوانب الإيجابية فيه، مؤكدة أنه يلتقى مع العرض الإيرانى فى أنه متعدد الجوانب، ويشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية والنووية.



توجهات مجلس الشورى الإسلامى الجديد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الواضح أن عملية انتخاب الدكتور على لاريجانى رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي، وطاقم رئاسة المجلس الذى ضم حجة الإسلام محمد حسن أبوترابى فرد نائبا أول للرئيس، وهو من علماء الدين المجتهدين، وتراجع محمد رضا باهنر، زعيم المدافعين عن الحكومة، إلى موقع النائب الثانى بعد أن كان النائب الأول، وتغير باقى أعضاء هيئة رئاسة المجلس، وتعديل واضح فى لجان المجلس ورئاساتها، وعدم تمكن الإصلاحيين من الوصول إلى اللجان الحساسة فى المجلس، وهو أمر طبيعي، تمثل دليلا على اتجاه لتوازن القوى فى الساحة السياسية الإيرانية، وإيجاد طريق جديد لتغيير الأوضاع على هذه الساحة، وهى رسالة تدركها الحكومة والرئيس أحمدى نجاد، ومعناها أنه لن يتكرر تساهل المجلس السابق تجاه ما تعرضه الحكومة على المجلس الجديد.

إن نوع موقف لاريجانى وهيئة رئاسة المجلس الجديد ورئاسة لجان المجلس، يعتبر من النوع الناقد للحكومة، لأن من الواضح اختلاف التوجه بين رئاسة المجلس والحكومة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية، وخاصة مسألة اتجاه الحكومة لدمج البنوك، واستبدالها بنظام القرض الحسن، وتغيير البنية الاقتصادية للبلاد، وبأزمة الملف النووى الإيرانى والسياسة الخارجية عموما، وهو ما يمكن أن يحدث تصادما بين الحكومة والمجلس، خاصة إذا لجأت الحكومة إلى اتخاذ قرارات استثنائية. ويبدو أيضا أنه قد تم عقد صفقة بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس خلال لقاءهما الذى استمر أكثر من ساعتين فور انتخاب رئيس المجلس، تشير إلى أن المجلس سيتعاون مع الحكومة للإسراع فى حل عدد من المشاكل الاقتصادية الملحة، مع تيسير عمل الحكومة فى هذا المجال، كما سيتم التشاور بينهما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والحركة الدبلوماسية. وقد أكد أحمدى نجاد فى المؤتمر الصحفى عقب اللقاء أن المجلس حصن قوى لتحقيق أمانى الشعب ومنبر قوى لاتخاذ القرارات بشأن تحسين أمور البلاد، وأن المجلس والحكومة مستمران فى تعاونهما، وللمجلس دور بارز فى التقنين والرقابة والمشورة والتخطيط، كما أن للحكومة دور تنفيذي، وأنه يأمل أن يبدأ فصل جديد من التعاون والرفقة بين المجلس والحكومة فى هذه المرحلة، من أجل خدمة أفضل للجماهير، وتقدم أفضل لشئون البلاد. وأكد لاريجانى فى هذا المؤتمر أن المجلس يفكر فى بعض الآليات بشأن تعاون المجلس مع الحكومة والسلطة القضائية، وأن اجتماع اليوم كان فرصة لوضع أسس هذا التعاون مع الحكومة، وسوف نستكمل هذا البحث. ويقول محمد حسن أبوترابى فرد النائب الأول لرئيس المجلس: ينبغى تقنين رؤية العشرين سنة القادمة على المدى البعيد بشكل جاد، وإيجاد المجال لحركة مجموعة النظام فى اتجاه تحقيق أهدافها خلال فترة محددة باعتبارها صناعة لحضارة جادة، وأن تكون مصوباتنا فى مجلس الشورى الإسلامى وقانون التخطيط والميزانية متفقة مع هذه الرؤية، أما على المدى القريب فينبغى بحث التحديات الاقتصادية الحالية، وكشف السلبيات والمشاكل الاقتصادية. وقد أكد داودى مساعد أول رئيس الجمهورية أنه نقل للمجلس رؤية رئيس الجمهورية بأن الحكومة ستتعاون مع المجلس إلى أقصى حد من أجل حل مشاكل الجماهير، كما أكد على أصغر

زارعي عضو المجلس البارز في تكتل مؤيدى الحكومة، أن المجلس يقف مع التعاون مع الحكومة. وفي المقابل أكد رئيس المجلس أن المجلس يبدى اهتماما بمشروعات الحكومة من أجل السيطرة على التضخم ومواجهة الجفاف في بعض المحافظات، ويؤيدها.

وقد كانت كلمة آية الله سيد على خامنئى زعيم الثورة الإسلامية إلى المجلس الجديد تمثل توجيها إلى هذا الأمر، حيث أكد على ضرورة أن يتعاون المجلس مع الحكومة كأساس لنشاطه، لأن الحكومة نشيطة وفعالة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف التى يسعى المجلس لتحقيقها، وأن من أهداف أعداء البلاد إيجاد الخلاف بين السلطات الثلاث فى البلاد، ولذلك على الجميع أن يعمل فى إطار المسئوليات الموكلة إليه، وأن من مسئوليات المجلس الرقابة إلى جانب سن القوانين. يقول اسماعيل كوثرى نائب العاصمة طهران فى البرلمان: إن أهم النقاط التى وجهها زعيم الثورة للمجلس هى أن يلتزم المجلس بالقيام بواجباته بدقة سواء فى مجال التقنين أو الرقابة، وأن على أعضاء المجلس أن يقروا كل ما من شأنه مصلحة النظام والبلاد والشعب، ومتابعة تنفيذ القوانين التى يصدرها المجلس. . ويقول حجة الإسلام محمد غروى عضو المجلس: ينبغى التعامل مع الحكومة بفعالية وإيجابية حتى يمكن حل مشاكل الجماهير والبلاد، مثل التضخم والإسكان والزواج والشئون الثقافية والأخلاقية بشكل جاد، فضلا عن الرقابة على عمل الحكومة.

يسعى المجلس الجديد لتقوية دوره فى مجال الرقابة بعد أن كان اهتمام المجلس السابق فى سن القوانين مما أضعف دوره الرقابي، ومن الواضح أن الصفقة التى يريد المجلس الجديد إبرامها مع رئيس الجمهورية تتضمن أن يطلق المجلس يد الحكومة فى عملها لتحقيق أهداف التعمير والتنمية، مع تيسير أعمالها من خلال سن وإصلاح وتنقيح القوانين البيروقراطية، فى مقابل أن تتيح الحكومة للمجلس ممارسة جانب الرقابة المنوط به، وهو الجانب الذى كان المجلس السابق يعطله لمصلحة الحكومة، تاركا لرئيس الجمهورية النشط المجال لكشف مافيا الفساد، وإجراء التغييرات التى يراها ضرورية فى الأجهزة التنفيذية والوزراء والوزارات بناء على نتائج رقابته. يقول مجتبى بيكدلى المتحدث باسم حزب الله إيران: بالنظر إلى أن الحكومة قد قامت بحركة واسعة فى مجال التعمير وبأسلوب مبتكر، مما ضاعف النشاط العمرانى أربعة أو خمسة أضعاف، وقد أوجد هذا الحجم من المشروعات العمرانية العديد من المشكلات، فإن من واجب المجلس أن يتعاون عن قرب ودون مجاملة التعاون الواجب مع الحكومة لحل هذه المشكلات، خاصة فى المجال الاقتصادي، كما ينبغى على المجلس مراجعة القوانين البيروقراطية ويقوم بتنقيحها، خاصة فيما يتعلق بإطلاق يد المحليات فى المعاملات اللازمة للنمو والتقدم. وأكد حجة الإسلام حميد رسائى النائب الأصولى فى تكتل الأغلبية أن الزعيم قد أكد على البعد الرقابى فى عمل المجلس، إلى دعمه، ونحن بالفعل فى حاجة وهو ما يلزم أن يؤخذه المجلس على محمل الجد، وأن يمتنع النواب عن تقديم مصالحهم الشخصية والحزبية والسياسية على المصالح الوطنية، وفق توجيهات الزعيم. ويؤكد مجيد أنصارى أن الاهتمام بمراقبة الحكومة بعيدا عن الأغراض السياسية، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعمل البرلمان فى المرحلة القادمة، كما أنه من الضرورى اقتراب المجلس أكثر من الخبراء والنخبة، والتشاور معهم، لأن المرحلة القادمة تستدعى الاستفادة من كل الخبرات الوطنية. وقد بدأ المجلس دوره الرقابي، رغم ذلك التوافق، فرفض فى أول تعامل مع الحكومة اللائحتين المقدمتين منها حول مواجهة الجفاف باعتبارها ناقصة، وطلب من الحكومة أن تعدل البند الرابع والثامن من الخطة الخمسية الرابعة قبل أن تطلب مبلغ ٤٥ ألف مليار ريال من الاحتياطى النقدي، لكن من الواضح أن المجلس سوف يستجيب لطلب الحكومة بعد تعديل الخطة لمواجهة الجفاف وغلاء الأسعار.

كما يسعى هذا المجلس إلى أن يكون له دور مؤثر فى السياسة الخارجية خاصة فى المباحثات حول الملف النووي، ولاشك أن خبرة الدكتور لاريجانى فى هذه المسألة عندما كان أمينا للمجلس الأعلى للأمن القومى والسياسة الخارجية تسمح له بهذا التدخل، وقد أعلن أن المجلس سيقوم بدراسة متأنية لاقتراحات ومحفزات الاتحاد الأوربى الجديدة التى حملها سولانا إلى طهران، ويبدو أن الحكومة لا مانع لديها من الاستفادة بهذه الخبرة لأن مؤيدى الحكومة فى المجلس قد أعطوا أصواتهم للدكتور لاريجاني، وكان الدكتور لاريجانى مع بدء مهامه كرئيس للسلطة التشريعية، قد أدلى بعدد من التصريحات القوية وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ففى الوقت الذى ينظر فيه الغرب إلى توليه رئاسة السلطة التشريعية على أنه بداية لسياسة مرنة لإيران تجاه مفاوضات الملف النووى باعتباره شخصية براجماتية رغم انتمائه لتيار الأصوليين، أكد لاريجانى أن المجلس لن يسمح لأحد أن يخدعه بمقترحات غير عادلة حول المشروع النووي، مؤكدا أن تقرير الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة النووية يشير إلى صدق إيران وشفافية مشروعها النووي، وأن أجهزة المراقبة الدولية لم ترصد أى عمل يشير إلى اتجاه البرنامج الإيرانى إلى الاستخدام العسكري، مشيرا إلى أن بعض بنود التقرير تحتمل تفسيرين، وهو مالا يوافق عليه، فإن استمرت الوكالة فى تقاريرها على هذا النحو فإن المجلس سيفكر فى إعادة النظر فى التعامل مع الوكالة الدولية. كما أشار لاريجانى إلى

موقف حزب الله اللبناني من الأزمة اللبنانية، فأشاد بشجاعة وحكمة حسن نصر الله زعيم الحـزب، واعتبر الانفتاح الحاصل في الساحة السياسية الإقليمية مقدمة لانتصارات قادمة. وأكد لاريجاني أن المجلس لن يكون ساحة للصام السياسي أو الحزبي، بل سيكون حسب توجيهات الزعيم العقل المفكر للنظام في التنظير والتوجيه والعمل الديواني.

من الواضح أن علماء الدين المعتدلين في حوزة قم العلمية قد نجحوا في تحقيق المعادلة داخل التيار الأصولي، فهم الذين طلبوا من الدكتور على لاريجاني أن يرشح نفسه في قم، ونجاحه في الانتخابات بأغلبية ساحقة يشير إلى أن علماء الدين قد ارتضوه ممثلا لهم، وهو في ذات الوقت ممثل للزعيم في أخطر مؤسسات النظام وهو المجلس الأعلى للأمن القومي، كما أن علماء الدين بذلوا جهودا كبيرة في إقناع الجماعات المختلفة داخل التيار الأصولي باختيار لاريجاني رئيسا للسلطة التشريعية، رغم علاقاتهم الطيبة بغلام على حداد عادل الرئيس الأصولي السابق للمجلس، فضلا عن دعم انتخاب أبوترابي فرد نائبا أول للرئيس، مؤكدين على ضرورة تحقيق التوازن في السلطة بين مؤسسات النظام، وقد ظن بعض المحللين أن ماحصل عليه لاريجاني من دعم، ونجاحه في تولي رئاسة السلطة التشريعية، وحصوله على سلطة الرقابة على الحكومة ومؤسسات الدولة بناء على توجيهات الزعيم، يسمح له بالترشيح في انتخابات رئاسة الجمهورية والفوز بهذا المقعد، باعتبار أنه ليس من الضروى التجديد للرئيس أحمدى نجاد، كما لم يتم التجديد لحداد عادل في رئاسة البرلمان، إلا أننا نرى أن هؤلاء المحللين لم يدركوا حقيقة الظروف التي يمر بها النظام، والتي تجعله يتمسك بكل في موقعه الجديد، أحمدى نجاد في رئاسة السلطة التنفيذية لأسلوبه الثورى والعملي في الإدارة وقربه من الجماهير، والاستفادة بدعم الجماهير له، واستمرار لاريجاني رئيسا للسلطة التشريعية كعامل ضبط لإيقاع حركة السلطة التشريعية، لأنه يتمتع بالمؤهلات المطلوبة لهذا الواجب، وهو رغم عقلانيته وثقة العلماء فيه، ليس مؤهلا لتولى إدارة السلطة التنفيذية.

ربما يتم التحالف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار يسمح بتعزيز قوة الأصوليين أمام التيارات الأخرى، خاصة التيار الجديد الذى بدأ يتشكل بتحالف خاتمى مع رفسنجاني ليضم القوى المعتدلة من سائر التيارات والجماعات السياسية في إيـران، وذلك من خلال تحييد عمل مجمع تحديد مصلحة النظام الذى يرأسه رفسنجاني، والمنوط به الحكم في أى خلاف يظهر بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمعنى أن يتم التنسيق بين هذه السلطات، فلا يكون هناك أى داع للجوء إلى مجمع تحديد المصلحة، وهو ما يضعف من فاعلية هذا المجمع، ويقلل من دور رفسنجاني السياسي، وينحصر نشاطه في عمل مجلس الخبراء، فلا تكون لديه أو لدى خاتمى أو لدى مهدى كروبي زعيم روحانيون مبارز وحزب الثقة الوطني فرصة للنجاح في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، لو فكر أحدهم في ترشيح نفسه أمام الأصوليين، ويبدو أن هذا الأمر يتم بمباركة زعيم الثورة الإسلامية ودعمه، حيث تضمنت توجيهاته إلى المجلس أن يقوم بالتعاون مع السلطتين الأخريين، وأن يكون مثل البرمجيات أو «السوفت وير» للنظام كله.

المجلس الثامن والأولويات الوطنية

اسد الله افشار ■ ايران ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨

اتسمت انتخابات مجلس الشورى الاسلامى الإيرانى الثامنة بمميزات عدة سواء في مرحلتها الأولى أو الثانية، فقد أجريت تلك الانتخابات بحضور جماعى كثيف شاركت فيه جموع الأمة الإيرانية وهو الحدث الذى خلق حماسة جديدة في تاريخ الثورة الإسلامية وأثبت باليقين أن تحقيق النصر في هذا الصدد إنما يتم من خلال المشاركة الشاملة من جانب الأمة الإيرانية.

وفى إطار تقديرنا للمشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى وتقديرنا أيضا لجهود وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور وكذلك تهنئتنا لنواب الشعب المنتخبين، يجدر بنا أن نستعرض المطالب الآتية بوصفها تحتل صدارة الأولويات الوطنية في المرحلة الراهنة.

أولاً: إن الدخول إلى ساحة السلطة السياسية لا يعد أمراً مهماً في حد ذاته بل المهم هو في تلك الرؤيا وذلك الإدراك الكامن في تلك الفئة التى نجحت في الفوز بالسلطة وذلك من أجل تحقيق أهدافها وأمنياتها التى هى نموذج مصغر لأهداف وأمنيات الأمة بأسرها. وهنا يكون من المهم السعى التام من أجل الاستفادة من التجارب السابقة لهذه الفئة وكذلك تلك التجارب الخاصة بغيرها من القوى السياسية، إذ يمكن أن يصبح مثل هذا الأمر بمثابة البوصلة الخاصة بالتحركات المستقبلية.

ثانيا: من أهم الموضوعات التى يجب على تيار الأغلبية في المجلس الثامن أن يدركها جيداً أن الاستحقاقات الناتجة عن الوجود والمشاركة في الحاكمية ليست هى تلك الاستحقاقات المترتبة على عدم الوجود والمشاركة في الحاكمية. ذلك أن أى مفكر أو سياسى أو رجل دين أو أى فرد مهم في المجتمع يستطيع أن يصمت أو يمارس الصمت تجاه بعض التطورات أو الأحداث والمستجدات المجتمعية في كافة المجالات مادام غير متحمل لأية أعباء أو مسئوليات في داخل النظام، هو يستطيع أن يصمت وبنفس القدر يستطيع أن يرفع صوته أو يصرخ معترضاً. لكن هؤلاء الأشخاص أنفسهم إذا ما أصبحوا في داخل المسئولية الحكومية فإنهم يصبحوا ملزمين بأداء مهمتهم وفقاً للاستحقاقات الناتجة عن توليهم السلطة أو المسئولية ومن ثم لا يصبح "الصمت" حقا لهم.

من هنا يجب على جميع أعضاء المجلس الثامن ألا يمارسوا الصمت بل يجب عليهم التحرك الفعال فور انطلاق اللحظات الأولى من اليوم الأول من عمر المجلس الثامن وأن يؤدوا دورهم ومسئوليتهم والتزاماتهم وأن يمارسوا اختصاصاتهم وصلاحيتهم الدستورية في إطار القانون والدستور من اليوم الأول.

ثالثا: يجب على أعضاء المجلس الثامن الذين انتخبهم الشعب والذين تعهدوا بتنفيذ "شعارات الخدمة" أى خدمة الوطن والشعب، يجب عليهم أن يضعوا في اعتبارهم الأولويات الآتية بوصفها في مقدمة الأولويات التى يحتاج إليها شعبنا العظيم مستفيدين في إدراك ذلك من جميع التجارب التى مضت.

من أهم هذه الأولويات ما يلى:

الاهتمام الجدى والحقيقى بالمطالبات والمشكلات الاقتصادية والمعيشية للشعب.

الاهتمام الفعال بالبنى التحتية الاجتماعية - الثقافية للمجتمع والتى تعرضت للضرر في السنوات الماضية.

الاهتمام الحقيقى بكرامة الناس وتعامل الشعب مع الحكومة والعكس.

الحرص التام على استخدام "ترمومتر الأخلاق والثقة" في جميع المجالات الحياتية والاجتماعية.

إعادة بناء الثقة الوطنية في الحكام.

خلق روح الأمل في المستقبل والتأكيد على ثراء هويتنا القومية.

إعادة النظر في القيم الدينية والثورية من أجل إقامة وتشييد علاقة حقيقية بين النظام وبين الأجيال الشابة.

اتخاذ الخطوات المؤثرة من أجل تحقيق وتنفيذ أهداف الخطة العشرينية لتنمية إيران مع التأكيد على المقولات والمبادئ الثلاث الحاكمة في هذا الصدد وهى: التطلعات، التوقعات، الاحتياجات.

التعرف على مصادر "الاحتكار" التى باتت كامنة في الدولة وكذلك مراكز القوى الاقتصادية والحكومية والخاصة التى صارت سبباً لظهور الفساد والتفرقة والتمييز ومن ثم انتشار الفقر وشيوعه في المجتمع ومأسسة نوع من المحاسبة والمواجهة القانونية أو الرقابية على هذه القوى.

إقرار الأمن من أجل تحقيق المناخ اللازم لتدفق الاستثمارات والمشاركة الشعبية العالية في إدارة شئون الدولة وإعمال نوع من الفصل بين أصحاب الدخول المرتفعة وتصنيفهم إلى فئات مستفيدة مما عاشته الدولة من أزمات طوال السنوات الماضية.

إصلاح هياكل الدخل القومى وتوجيه المصادر الطبيعية من أجل وضع نظام توزيع عادل للدخول، وتحديد تكلفة الدعم والمساعدات، والقضاء على الفجوة القائمة بين الطبقات.

إصلاح هيكل النظام الإدارى بالدولة.

وأخيرا لازال لدينا الأمل في أن تتحقق الأولويات التى طرحناها بصدق وإخلاص عن طريق همة وإخلاص وتعاون جميع نواب الشعب المنتخبين للمجلس الثامن.

هل انتصر الأصوليون حقا؟

مصطفى ايزدى ■ امروز (اليوم) ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨

تمثل انتخابات المجلس الثامن واحدة من أهم الانتخابات التى أجريت بعد انتصار الثورة الإسلامية.

القاعدة الأساسية أن الأشخاص يستطيعون أن يكونوا نواباً عن الشعب طالما أنهم يتمتعون بمعدل قبول معقول من جانب الناس، لكن على الرغم من ذلك فإن قانون الانتخابات فى بلدنا - إيران- يعطى الفرصة لكل الأفراد لكى يصبحوا نواباً حتى وإن كانوا يحظون بنسبة واحد فى المائة من الأشخاص الذين لهم حق التصويت. حيث يعطى القانون الانتخابى أولئك الأفراد الذين لايتمتعون بموافقة ٩٩٪ من آراء الناس وأصواتهم، الحق فى الوصول إلى مجلس الشورى الإسلامى بوصفهم نوابا للأئمة مادامو يتمتعون بنسبة ١٪ ليصبح بمقدورهم التحدث باسم الناس ونيابة عن الشعب ويتخذون مواقف معبرة عن قضاياه وهمومه و.....إلى غير ذلك.

يجب على رجال القانون أن يخبرونا: هل من حق الأفراد الذين لا يتمتعون سوى بـ ٧٪ من الأصوات فقط أن يصبحوا نواباً عن الأمة حتى وإن كانت مشاركتهم فى الانتخابات قانونية؟، وهل الإشكال يكمن فى القانون أم أنه يكمن فى تعريف "النيابة البرلمانية"؟، وهل عدم مشاركة الشعب فى الإدلاء بالتصويت عبر صناديق الانتخاب له معنى أو فهم خاص بشأن المشروعية والقابلية من الزاوية القانونية والاجتماعية، أم لا يغض النظر عما إذا كان له مغزى سياسى أم لا؟

وفقا لهذه المقدمة البسيطة سوف نعمل على إلقاء نظرة سريعة على انتخابات المجلس الثامن سواء فى المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية، وذلك حتى نتمكن من إدراك الظروف المحيطة ببعض الأجنحة السياسية فى الدولة وتحديداً الجناح اليمينى المحافظ .

فالواقع الذى لاشك فيه أن هذا الجناح اليمينى طوال السنوات القليلة الماضية قد تمكن من إعمال سيطرته شبه المطلقة على معظم وسائل الإعلام المهمة فى الدولة ومن ثم بدأ يتحدث - بشكل منتظم - عن صورته المحبوبة فى

المجتمع وبين أوساط الشباب. وبات معتقداً أنه يمثل مطلباً شعبياً بل وبات يبدو كأنه "إرادة إلهية" أيضاً وهو ما مكنه من تحقيق النصر فى انتخابات مجالس الشورى المحلية والفوز ببلدية طهران وكذلك تحقيق النصر فى انتخابات المجلس السابع وأيضاً الانتخابات الرئاسية التاسعة وأخيراً انتخابات مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الثامنة، فى حين أن الأرقام والاحصاءات الخاصة بمسيرة الانتخابات فى إيران تثبت العكس، وتؤكد على أن شعبية ومكانة هذا الجناح آخذة فى النقصان بشكل كبير.

المؤكد أيضاً أنه لو كانت الظروف السياسية والاجتماعية فى الدولة تشبه تلك التى كانت قائمة فى ١٩٩٧ و ٢٠٠١ وكانت الناس مهتمة تماما بالمشاركة الحقيقية فى الانتخابات ومؤمنة بحتمية عدم الهروب من الساحة أو التخلى عن المسئولية الوطنية.. لو كان الأمر كذلك.. ما كان ممكناً لهذا الجناح اليمينى أن يحقق النصر.

فالأرقام والاحصاءات تؤكد على أن هذا الجناح عندما كان منافساً حقيقياً لليسار والإصلاحيين لم يتمكن من تحقيق الأغلبية أبداً وأن ما نجح فى تحقيقه هو نسبة الثلث من الناخبين وذلك عندما كان المناخ الوطنى والانتخابى شفافاً ومنفتحاً أكثر مما هو عليه الآن. لكن مع ذلك فإن هذا الجناح اليمينى لم يتمكن من تحقيق نسبة الثلث هذه فى انتخابات المجلس الثامن التى سيطر عليها سيطرة مطلقة.

إن الممارسات الحكومية فى المجتمعات التى تتصف بالحرية تؤكد وتقول بأن دعم ثلث الناخبين لأى تكتل لا يمكن أن يعطى التكتل أهلية إدارة الدولة أو أن يدعى بأنه يحظى بين الناس بالقبول والتأييد .

لكن خلال السنوات الماضية والتى أصبحت كل المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية تحت السيطرة المطلقة للجناح اليمينى، فإن الحقيقة بدت مختلفة عما يجب أن تكون عليه.

فإذا نظرنا للانتخابات البرلمانية الثامنة فسوف نجد رعاية إعلامية طاغية تروج لحقيقة سرابية مفادها أن المحافظين فى إيران باتوا يتمتعون بقبول مجتمعى واسع وأن منهجهم فى إدارة الدولة بات مقبولاً من الجميع.

على الرغم من أن أغلبية المجلس الثامن تقع تحت سيطرة العناصر الأصولية، إلا أن أغلبية الشعب الإيرانى ربما كانت لها ميول نحو السياسات اليمينية وربما استبعدت من حساباتها العناصر الإصلاحية وهو الأمر الذى لا يتطابق مع واقع الأمور من جهة وهو ما لا يتطابق مع الأرقام والإحصاءات من جهة أخرى.

فالمنطق يقول أنه لو كانت الناس تميل نحو الجناح المحافظ، فإنه كان من الواجب عليها ألا تجلس فى منازلها وقت الانتخاب بل وكان من الواجب أن تسارع من أجل دعم هؤلاء المحافظين عبر صناديق الانتخاب.

وذلك مثلما حدث فى عامى ١٩٩٧ و٢٠٠١ عندما خرج الناس ليؤيدوا الإصلاحيين آنذاك.

فهذا هو عين ما حدث فى انتخابات هذا العام خاصة فى دائرة طهران التى تحظى بتأييد قطاع مهم فيها للمحافظين حيث فضل معظم الناس الجلوس فى منازلهم عن الخروج من أجل التصويت فى الانتخابات، فالذى حدث بكل تأكيد أن الناس بدت غير مكترثة وبشكل يقينى بمرشحى التيار اليمينى فى إيران، ولهذا السبب نفسه يبدو المحافظون سعداء بالفعل نظراً لأنهم يتمتعون بأغلبية المجلس ولا يتمتعون بتأييد أغلبية المجتمع وأن الذين معهم هم أغلبية المجلس وليس أغلبية الشعب.

فى الانتخابات الأخيرة وتحديداً فى دائرة طهران فإن آخر شخص حظى بالتأييد فى قائمة المنتخبين فى المرحلة الأولى هو من الوجوه البارزة والمعروفة والمهمة فى التيار المحافظ حيث حظى بـ (٣٨٠) ألف صوت من إجمالى ستة ملايين صوتا فى حين أن هذا الشخص نفسه كان قد حصل منذ (٢٣ سنة) على ٤٩٠ ألف صوتا من جملة (٢) مليون ناخب فى طهران. بعبارة أخرى نقول إن قبول هذا الشخص فى الدورة الثانية من انتخابات مجلس الشورى كان بنسبة ٢٤,٥٪ فى حين بلغت هذه النسبة لذات الشخص فى الانتخابات الثامنة ٦٪ فقط من إجمالى من لهم حق التصويت. هذا الشخص نفسه غير قادر على أن يصدق أنه هبط على هذا الشكل وبهذا المستوى.

مثال آخر.. أحد نواب رئيس المجلس الذى تمكن من الفوز بعضوية المجلس فى الدورات الثالثة والرابعة والخامسة عن طريق دائرة طهران أيضا، بات يعانى هو الآخر من نفس هذا الوضع.

الأرقام والإحصاءات الانتخابية بعد انتصار الثورة تفيد بأن الشخص الأول الذى جاء على رأس قائمة طهران فى الانتخابات الثامنة حظى بأقل عدد من الأصوات حصل عليه كل من تربع على عرش قائمة طهران فى الدورات الانتخابية السبع الماضية، هذا الأمر تم على الرغم من تزايد عدد الذين لهم حق التصويت فى كل دورة عن الأخرى السابقة لها.

على سبيل المثال فى الانتخابات الثامنة حصل المتصدر لقائمة الجناح اليمينى على أقل من ١٤٪ ممن لهم حق التصويت فى دائرة طهران وهو ما يقل كثيراً جداً عما تحقق لنظرائه فى جميع الدورات الانتخابية السابقة. الجدير بالذكر هنا أن المتصدر لقائمة الإصلاحيين فى الانتخابات السادسة التى جرت عام ٢٠٠٠ كان قد حصل على ١,٧ مليون صوتا بما يعادل ٣٢٪ من اجمالى من لهم حق التصويت فى دائرة طهران.

نتيجة ما سبق يمكن بلورتها فى الآتى: أن نسبة ٥٪ أو ١٠٪ من الآراء التى لها حق التصويت لا يمكن أن تصبح دليلاً دامغاً على أن الجناح اليمينى يتمتع بقاعدة شعبية تؤهله للتحدث باسم الأمة.

المؤكد أن هذا الأمر ينطبق أيضا على قطاع مماثل من الإصلاحيين الذين دخلوا غمار المنافسات الانتخابية الأخيرة وذلك على الرغم من الصدامات الرقابية التى مارستها المؤسسات الرقابية ذات الصلة (مجلس صيانة الدستور) والحملات الإعلامية التعبوية للإذاعة والتليفزيون وبقية وسائل الإعلام التى هتكت حرمان الجناح الإصلاحى.

المؤكد أيضا أن لا أحد يختلف حول حقيقة مؤكدة هى الأخرى وهى أن انتصار أى جناح أو تكتل سياسى فى انتخابات ما لا يمكن أن يصبح انتصاراً حقيقياً إذا لم يحظى هذا الجناح أو التكتل بدعم من الأغلبية المجتمعية وبخلاف ذلك نكون أمام هزيمة حقيقية قد نالت منه حتى وإن تمكن من السيطرة على المجلس أو على رئاسة الجمهورية أو حتى على سائر أركان السلطة فى الدولة.

ما الذى سيعود على أحمدى نجاد من وراء تولى على لاريجاني رئاسة المجلس الثامن؟

مسعود قريشى ■ امروز(اليوم) ٦/٦/٢٠٠٨

طبقا لما كتبته صحيفة كارگزاران، تحدث المحلل الأصولى أمير محبيان عن نتيجتين مهمتين بالنسبة لأحمدى نجاد من وراء تولى لاريجانى رئاسة المجلس الثامن: الأولى، ضعف مكانة حداد عادل بعد الهزيمة فى الانتخابات الأخيرة. إذ يقول محبيان: على أية حال كان من الممكن أن يكون حداد عادل أحد المرشحين المحتملين فى الانتخابات الرئاسية القادمة، وأحد المنافسين لأحمدى نجاد، وربما لازال هذا الأمر قائما حتى الآن.



لكن شخصية حداد عادل توحى بأنه طالما لم يعد رئيسا لمجلس الشورى الوطنى فإنه لن يكون بإمكانه الدخول كمنافس قوى فى الانتخابات الرئاسية؛ ولهذا طالما أن حداد عادل لم يصبح رئيسا لمجلس الشورى فمن المحتمل أن تتقلص فرص منافسته لأحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية.

وبالنسبة للنتيجة الثانية يقول محبيان: على الجانب الآخر بالنسبة لعلى لاريجانى هناك احتمالين، إما أنه حصل على رئاسة مجلس الشورى بدون مساعدة أحمدى نجاد وهذا الأمر تترتب عليه نتيجتان: الأولى، اتضاح خفة وزن الرائحة الزكية فى المجلس. والثانية، مع الخلفية الذهنية ونوعية التحديات التى كانت فى المجلس الأعلى للأمن القومى بالنظر إلى اختلاف وجهة نظره مع أحمدى نجاد، من الممكن أن تتوفر الظروف التى تجعل لاريجانى يرى أن رائحة الخدمة الزكية تقف ضده وتتبنى موقفا أكثر تحديا تجاهها؛ ولهذا بالنظر إلى دعم هذه الجماعة لعلى لاريجانى تكون هناك إشارة إيجابية من جانبها ستخفف من حدة موقفها النقدي.

النقطة الأخرى التى من الممكن أن تكون موضع نظر أحمدى نجاد، هى أنه قد يكون هناك اتفاق يقضى بأن يتولى لاريجانى رئاسة المجلس لمدة أربعة أعوام مقابل ألا يدخل الانتخابات الرئاسية القادمة. على أية حال يعتبر لاريجانى المنافس المحتمل لأحمدى نجاد فى الانتخابات القادمة، وبالنظر إلى المكانة التى يتمتع بها بين الأصوليين من الممكن أن يطرح نفسه كبديل لأحمدى نجاد، أما لو استمر رئيسا للمجلس لمدة أربع سنوات فسيكون بالفعل خارج دائرة المنافسة.

لماذا الإقبال على لاريجانى؟

BAZ NEWS 27 /5/2008

لم يمض وقت طويل على انتخابات المجلس الثامن، وتشكيل ائتلاف أصولى شامل، حتى انتخب على لاريجاني رئيساً مؤقتا لمجلس الشورى.

الملاحظ أن لاريجانى الذى أنتخب من قبل ائتلاف الأصوليين كرئيس للمجلس هو نفس الشخص الذى كان مغضوبا عليه من قبل بعض كوادر الأصوليين بسبب تشكيل لائتلاف منافس هو الائتلاف الشامل للأصوليين.

المثير هنا أن بعض أعضاء جماعة الرائحة الزكية قد دعموا السيد لاريجانى، وهذه الجماعة هى التى توترت علاقتها جدا بالسيد لاريجانى عقب استقالته من مجلس الأمن القومى.

ومرة واحدة انقلب الحال، وأيدته الجماعة بشدة لزعامة المجلس.

والسؤال هنا، ما الذى حدث، وما الاتفاق الذى تم بين الأصوليين بشأن لاريجانى؟

هناك احتمالات عديدة لهذه الواقعة منها، أن لاريجانى يجب أن يصبح رئيساً للمجلس، حتى يتدرب على مهام رئاسة الجمهورية ويستعد لهذه المهمة الكبرى، ويعود مرة أخرى إلى معسكر الحكومة، أو ربما حدث اتفاق بين الأصوليين في المجلس حتى ينفصل لاريجانى عن رفقائه أمثال قاليباف ورضائى، ويقلل من قدرة هؤلاء في انتخابات رئيس الجمهورية.

وعلى هذا النحو كان ذهاب لاريجانى إلى قم ومن هناك عاد مرشح المجلس الثامن بدعم مرجعية قم التى دعمته ليصبح رئيس المجلس، وبعد ذلك يتهيأ تماماً للفوز برئاسة الجمهورية.

مجلس الشورى: العقل المفكر للنظام

عصر إيران ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨

تقدم الدكتور على لاريجانى الرئيس المؤقت لمجلس الشورى الإسلامى بخالص الشكر لجهود الدكتور غلام على حداد عادل رئيس المجلس السابع ووصفه بأنه ثروة قومية قائلاً أننا نقدر الرئاسة المعنوية للدكتور حداد عادل لمجلس الشورى الإسلامى وأننا سوف نستفيد من وجهات نظره.

وأكد الرئيس المؤقت للمجلس الثامن على أنه سيضع على جدول أعماله تقوية الجانب الذى يقوم على الخبرة في أداء المجلس وتقليص حدة الصراعات الحزبية.

وقد افتتح على لاريجانى خطابه فى الجلسة العلنية لمجلس الشورى الإسلامى بتقديم التحية للإمام الخمينى قائلاً: إننا نشاهد اليوم الحركة العظيمة للثورة فى إيران وإنها فى حالة ازدهار على مستوى العالم الإسلامى وإننا نرجع ذلك لهذا الرجل الربانى.

وقال لاريجانى مشيراً إلى رسالة المرشد الأعلى للجمهورية التى وجهها إلى المجلس الثامن: إن رسالة المرشد رسمت خارطة طريق المجلس الثامن وقد صور المجلس باعتباره العقل المفكر للنظام، وقال مؤكداً على أن زعيم الثورة ينتظر من المجلس التصديق على القوانين الفاعلة والدقيقة: ستتم الاستفادة من الخبرات والوقت في المجلس للتصديق على مشروعات القوانين واللوائح.

وأكد الرئيس المؤقت لمجلس الشورى الإسلامى على ما قاله المرشد بشأن التركيز على بُعدين هما الرقابة والتعاون مع سائر السلطات الأخرى كاستراتيجية واضحة للمجلس: يجب على النواب بالتعاون والإخلاص أن يضعوا آلية مناسبة للتعاطى مع سائر السلطات والقيام بواجب الرقابة أيضاً.

وشدد لاريجانى أيضاً على أن المجلس يقدم التشريع الذى يرشد عمل الحكومة وفى حالة الاختلاف تجتمع مجموعة من الجانبين لحل القضايا العالقة قبل أن تتفاقم الخلافات.

وصرح رئيس المجلس قائلا: إن الوجود المكثف للنواب في المجلس الثامن هو نتيجة مبدئية وإن رئاسة المجلس سوف تعمل على ألا يتحول المجلس إلى ساحة للصراعات الحزبية.

كما أشاد لاريجاني بالكلمة الشجاعة للسيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله قائلاً: هذا الرجل العظيم لم يغتر بالانتصار الذى حققه في لبنان بل إنه بذل كل مساعيه لرفعة لبنان، وأكد على أن نصر الله الابن الحقيقى للإمام وأن حزب الله هو قلعة المقاومة في مواجهة أمريكا وإسرائيل وإننا نعتبر موقفه السياسى الانتصار الأكبر لحزب الله.

وتحدث لاريجانى عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقال: لقد تم التأكيد في هذا التقرير على أن جميع المنشآت النووية خاضعة لإشراف الوكالة، وأكد أن الوكالة قد كشفت في تقريرها أنه لا توجد أى مشكلة مطلقاً في المنشآت النووية وأنها تراقب وضع الماء الثقيل عن طريق الأقمار الصناعية. لم تعثر الوكالة مطلقاً على أى دليل يدين إيران في القضايا النووية.

المجلس الذى ولى

إيران ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨

حاول المجلس السابع قدر الإمكان تجنب معالجة القضايا السياسية الداخلية والموضوعات التى تسبب التوتر، وكان هذا المجلس قد أمضى عاميه الأولين فى عهد خاتمى بينما أمضى العامين الآخرين فى عهد محمود أحمدى نجاد.

ورغم أن حداد عادل أكد على أن المجلس السابع قد عمل فى كلا العهدين على أساس مبدأ التعاون مع الحكومة، فإن البعض يعتقد أن هذا التعاون لم يكن متساويا فى كلا العهدين، وأن النواب المحافظين مع تهدئة الأجواء السياسية فى البلاد فى الشهور الأولى من توليهم المسئولية قد هيأوا المجال لقدوم حكومة أحمدى نجاد. فى المرحلة الأولى أحدث المحافظون ضجة فى المجلس السابع بعدم السماح لحكومة خاتمى بتقديم تعريف للجريمة السياسية واستعادة لائحة خطط التنمية الرابعة من مجمع تشخيص مصلحة النظام.

بينما حدث فى المرحلة الثانية توافق وتنسيق بين نواب المجلس السابع وسياسات حكومة أحمدى نجاد من حيث المواقف السياسية وطبقاً للمراقبين لم يكن أداء هذا المجلس واقعاً فى خانة رد الفعل إزاء قرارات رئيس الحكومة.

ويرى هؤلاء أن امتناع المجلس عن التصويت على بعض اللوائح المقترحة من قبل الحكومة التاسعة يمثل دليلا على استقلال المجلس عن الحكومة. على أية حال انتهى المجلس السابع بـ ١٢ طلب إحاطة و٣ استجوابات للوزراء.

١ - أداء المجلس السابع:

أشاد الأصوليون كثيراً بنجاحات المجلس السابع. من هذه النجاحات ارتباط المجلس بإحياء قيم الثورة، وخلق مناخ سياسى هادئ، وتهيئة المجال لإلغاء الإصلاحيين واستقرار الحكومة الأصولية. وعلى الساحة الاقتصادية ساهم المجلس فى زيادة نسبة التوظيف وتثبيت الأسعار وبهذا الشكل لم يتركوا مجالاً لذكر الإخفاقات، لكن من الواضح أن هناك هوة كبيرة بين حكم الرأى العام وبين ما يدين الأصوليون فى المجلس السابع. وقد ذكر السيد حداد عادل فى اليوم الأخير من عمل المجلس السابع مؤكداً على أن المجلس السابع قد تبنى التعاون مع الحكومة من دون أن تكون هناك مخاصمة. فقد تم التصديق بشكل نهائى على ٤٤٨ لائحة ومشروع قانون من إجمالى ٨٢٣، البعض قد تم إبلاغه للحكومة والبعض لازال فى مراحله النهائية.

وأضاف حداد عادل: هناك ١٤٤ قرار للمجلس يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية والجمركية والضرائبية مع الدول التى سيكون لها أثر إيجابى فى العلاقات الدولية مع إيران. وأضاف: كان هناك فى المجلس السابع ١٢ طلب إحاطة و١٠٤ سؤال و٣ استجوابات.

مخاصصة البنزين:

كان من أهم القرارات فى هذه الدورة لمجلس الشورى الإسلامى قرار مخاصصة البنزين، لكن القرار الذى اتخذه المجلس فى الحقيقة ليس هو الذى يطبق اليوم ولم يبد المجلس أى رد فعل إزاء هذا الأمر.

لوائح ميزانية ٢٠٠٨:

على الرغم من المعارضة الشديدة لبعض النواب الأصوليين فى مجلس الشورى الإسلامى، إلا أنه تم التصديق على لوائح موازنة الجمهورية الإسلامية والتى كانت الأكثر ضجة على مدى تاريخ الجمهورية.

وبينما يبدو أن مجلس صيانة الدستور لم يكن يعارض بشكل قوى الموازنة المقترحة من جانب الحكومة التاسعة التى قد

تم التصديق عليها من جانب مجلس الشورى الإسلامى، فإن هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام قد أعلن فى رسالة لأحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور أن موازنة عام ٢٠٠٨ تحتوى على بنود كثيرة تتنافى مع السياسات العامة للنظام.

ويعد ذلك أبلغ مجلس صيانة الدستور اعتراضات مجمع تشخيص مصلحة النظام لمجلس الشورى الإسلامى وقد قوبل هذا الإجراء برد فعل متشدد من جانب النواب الأصوليين للمجلس الذين لم يروا ضرورة لمراعاة اعتراضات المجمع.

٢ – ماذا قال الآخرون عن المجلس السابع؟

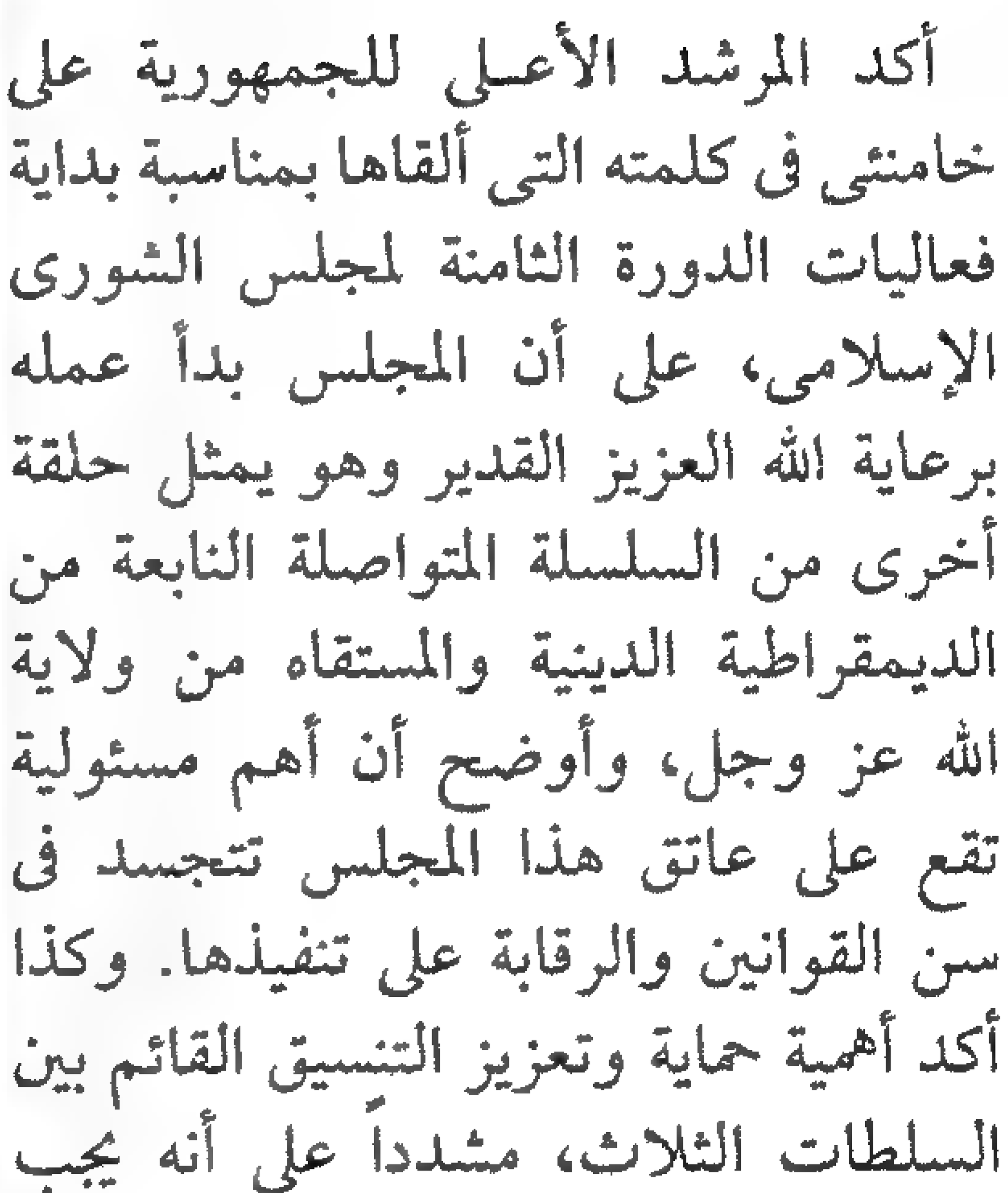
كان حداد عادل يرى أن أهم نقاط قوة المجلس السابع تكمن فى الدفاع عن أسس الثورة الإسلامية وأفكار الإمام الراحل والالتزام والإيمان الحقيقى بالدستور والدفاع عن استقلال البلاد وحماية المصالح القومية والتأكيد على الحفاظ على عزة وكرامة الجمهورية الإسلامية.

فيما قال عماد أفروغ النائب الأصولى بالمجلس: "إننى أشعر اليوم بأن الضرورة تتطلب الاهتمام بشكل أكبر بالجانب الشعبى لهذا النظام والذى يتمثل فى الجمهورية والديمقراطية لأن هذا الجانب من النظام قد طغى بشدة فى المجلس السابع".

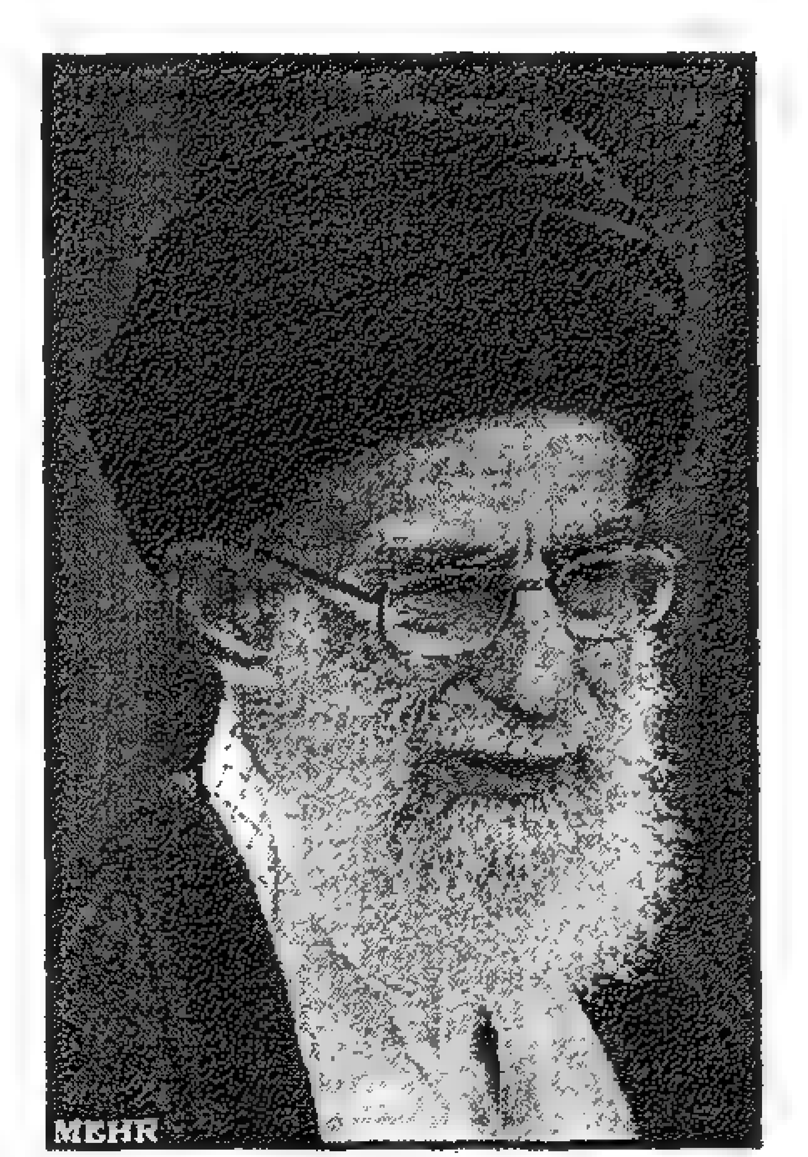
أما فاطمة رجبى الكاتبة الأصولية فقد شنت هجوما على المجلس فى إحدى مقالاتها اتهمته فيها بالتدخل فيما لا يعينه.

أهمية التنسيق بين الحكومة والمجلس الثامن

www.fararu.com 28 /5/2008



أكد المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى فى كلمته التى ألقاها بمناسبة بداية فعاليات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى، على أن المجلس بدأ عمله برعاية الله العزيز القدير وهو يمثل حلقة أخرى من السلسلة المتواصلة النابعة من الديمقراطية الدينية والمستقاه من ولاية الله عز وجل، وأوضح أن أهم مسئولية تقع على عاتق هذا المجلس تتجسد فى سن القوانين والرقابة على تنفيذها. وكذا أكد أهمية حماية وتعزيز التنسيق القائم بين السلطات الثلاث، مشدداً على أنه يجب أن يتمتع نواب مجلس الشورى الإسلامى بالنزعة الشعبية ومواصلة المحافظة على هذه النزعة.



ومن ناحية أخرى، وصف المرشد والشعور بالمسئولية تجاه المعبود سبحانه بأنها أهم من جميع المسائل والقضايا الأخرى، قائلاً: إذا ما تحلى المدراء والمسئولون داخل النظام الإسلامى بمثل هذا الشعور والالتزام، لتبلور التناغم بين الجميع فى ظل الأجواء الآمنة والهادئة وجرى حل المشاكل كافة".

كما اعتبر التكامل المعنوى للإنسان بأنه الهدف النهائى لجمهورية إيران الإسلامية، مضيفاً أن إقامة مجتمع إسلامى يتمتع بنظام عادل هو هدف على المدى المتوسط يمهد السبيل لتحقيق ما كان بصدده الرسل، أى التكامل المعنوى للبشرية كافة.

وكذا اعتبر أن معرفة الواجبات الإلهية وتفهمها جيداً وأدائها بحزم وشجاعة ممزوجة بطمأنينة قلبية تمهد الأرضية لكسب رضى الله تعالى وبلوغ أى شخص الأمان الإلهى، وأن هذه الواجبات ستلقى فى المقابل المسئولية الجسيمة على الشخص المسئول على التشريع فى البلاد. ووصف المرشد القانون بأنه برنامج تحرك عظيم لكل بلد، موضحاً أن سن القوانين يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لأى بلد أو شعب، لكن بالنسبة إلى دولة مثل إيران التى فتحت آفاقاً جديدة أمام البشرية، فإنها تحظى بأهمية بالغة للغاية.

واعتبر إيران أنها صرخة عالية مدوية فى مواجهة التحرك الأعمى للأنظمة السلطوية الرامى لتقويض دعائم الإنسانية والعدالة، مؤكداً أن السبيل الوحيد لبسط النفوذ المعنوى لهذه الصرخة العالمية وهذه الرسالة الجديدة المنفذة يكمن

فى التبليغ الصحيح، أى إقامة نظام عادل مبنى على الفكر الإسلامى وتنمية الشعوب.

وأكد أن الديمقراطية الدينية ومظاهرها ومن بينها نيابة الشعب فى إيران، ذات جذور عميقة للغاية، مضيفاً أن ولاية الله تشكل الركيزة الأساسية للفكر الإسلامى وأن سبحانه أعطى للإنسان هذا الحق بأن يفوض هذه الولاية للشخص أو للأشخاص الذين حددهم دستور إيران بأنهم وسائل لممارسة الولاية عبر الانتخابات وهذه هى الركيزة الأساسية العميقة وموضع اعتقاد الديمقراطية الدينية.

وأشار المرشد إلى المواقف التى جرى التأكيد عليها فى ندائه بمناسبة بداية فعاليات المجلس الثامن موضحاً أن القانون يجب أن يتصف بالشمولية والكمال والاستمرار والصراحة وعدم التأويل والدقة وحل المشاكل ومتابعة معاناة المواطنين. وأن هذه القوانين ينبغى أن تحوز على إمكانية تطبيقها ضمن مختلف الظروف ويكتسب المواطنون الاطمئنان حول صنع قراراتهم المستقبلية باستثناء الأمور الاستثنائية خلال فترات وجيزة.

وأكد ضرورة اتخاذ تدابير فاعلة لحل المشاكل الناجمة عن تباين وجهات النظر، فإذا ما حدثت خلافات فى وجهات النظر بشأن حدود الصلاحيات، فبالإمكان حل هذه المشكلة من خلال التعاطى بين المسئولين والعمل وفق الدستور والاستفادة من أفكار وجهات نظر مصرح بها لتفسير القانون وكذلك الاستفادة من وجهات نظر النخب والمتخصصين، مشددا على ضرورة ابتعاد النواب عن التأثر بالمتقدمين، وفى الوقت ذاته على نواب المجلس الحفاظ على استقلاليتهم بشكل كامل فى عملية صنع القرار التى فوضها لهم الدستور.

وكذا أكد المرشد أن مهام المجلس فى عملية الإشراف توازى مهمته فى التشريع وسن القوانين وأنها تكتسب أهمية كبيرة للغاية مشدداً على ضرورة توقى النواب الحيطة والحذر فى ممارسة مهمة الإشراف وألا يتحول هذا الأمر إلى أداة لإثارة الخلافات بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وحذر المرشد من إثارة الخلافات فى المجال المتلاحم لهذه السلطات التى تقوم بمهمة قيادة البلاد، حيث إن ذلك من أهداف أعداء الإسلام والشعب الإيرانى ومن أهدافهم القديمة أيضاً مما يقتضى التحلى باليقظة والوعى.

أما فيما يتعلق بجهود المجلس السابق، فقد أعرب خامنئى عن امتنانه البالغ لجهود الدكتور حداد عادل رئيس المجلس فى دورته السابعة وهيئة الرئاسة ونواب المجلس فى الامتناع عن الدخول فى مشكلات مع السلطات الأخرى، مضيفاً أنه يجب على المجلس الثامن اعتماد التعاون مع الحكومة بالمثل، لأن الحكومة تمارس أعمالها بجهد وأن المهام والأهداف التى تتابعها هى نفسها التى يسعى المجلس إلى تحقيقها.

وأخيراً، دعا خامنئى إلى ضرورة بقاء نواب المجلس الثامن على نزعتهم الشعبية واستمرار صلاتهم مع أبناء الشعب الإيرانى، وأنه لا يحق لأى شخص أو مسئول فى إيران القيام بتكوين طبقة ارستقراطية جديدة، ومن هذا المنطق، يجب على جميع المسئولين عن تنظيم نواب المجلس أن يدخلوا الساحة ساعين وأن يبقوا سالمين مقاومين مبتعدين عن كافة أشكال الفتن. وفى هذا السياق أيضاً، أكد على ضرورة تهذيب النفس بوصفه الأساس لجميع النجاحات، داعياً نواب المجلس الثامن المنتخبين من قبل الشعب الإيرانى إلى الاستعانة بالله عز وجل واللجوء إلى القرآن الكريم والأدعية ومعرفة قدر أنفسهم.

اختلاق الملفات لخاتمى: أسرار لم يفصح عنها

ايرج جمشيدى ■ امروز(اليوم) ٢٩/٥/٢٠٠٨

ربما لا يتصور أحد أن نار الانتخابات الرئاسية العام القادم ستشتعل من قلب رماد انتخابات المجلس الثامن الذى لم يهدأ بعد وأنها ستطال واحدا من المرشحين الأساسيين فى هذه الانتخابات. وانطفاء هذه النار، بناء على استطلاعات رأى بعض المراكز الرسمية المهمة سيوقف هبوط شعبية أحمدى نجاد، والواقع على الرغم من توزيع الأموال بشكل مباشر على الشعب فى مختلف أنحاء البلاد فقد هبطت شعبيته بشكل كبير.

لكن وبنفس معدل هبوط شعبية أحمدى نجاد زادت شعبية المرشح الآخر أى خاتمى،وتتزايد الرغبة العامة فى عودته

للرئاسة مرة ثانية. ووجود مثل هذا الاستطلاع يحظى بمكانة خاصة، ومع أنه لم يتم الإعلان بشكل رسمى لكن الناشطين السياسيين يعرفون هذا الأمر. ونفس الموضوع يعرفه معارضو خاتمى أيضا مما اضطرهم لأن يقوموا بعمل ما قبل أن يفوت الآوان. لأن خاتمى يوجد فى سجله فى سابقة العمل السياسى تجربة فترتين من رئاسة إيران، وبالتالى سيكون من الصعب رفض صلاحيته بناء على المواضع العامة، إلا أن يلفقوا له إدانة قوية.

على وجه الدقة، العام الماضى فى نفس هذه الأيام كانت هناك تخمينات وإشاعات على الساحة، إذ فجأة تم اتهام خاتمى بنسيان مبادئ الشرع، وعرضت بعض مواقع الأصوليين المتطرفين على الانترنت فيلما لزيارة خاتمى إلى إيطاليا، فى الفليم يظهر خاتمى وهو يصافح عددا كبيرا من المواطنين الإيطاليين. ومن الواضح أنه فى هذا الزحام مدت إحدى السيدات يدها لخاتمى فصافحها. أدت هذه المسألة إلى أن تقوم الدنيا ولم تقعد وشن الأصوليون المتطرفون ضجة هائلة واتهموا خاتمى بنسيان الشرع واقتراف المحرمات.

واستمرت القصة حتى أن صحيفة متطرفة مشهورة تابعة للنظام اقترحت نزع ملابس خاتمي، وتبع ذلك أن قام بعض رجال الباسيج بالتوقيع على رسالة طالبوا فيها بمحاكمة خاتمي. ومن المؤكد أن التخطيط كان يقضى بأن يعرض فى نفس الوقت الذى كان يعرض فيه فليم خاتمى فيلم لأحمدى نجاد وهو يقبل يد أستاذته حينما كان تلميذا فى المدرسة. وكان رد فعل الأصوليين المضاد قد قوى من شبهة التسييس وارتباط هذه الضجة ضد خاتمى بالانتخابات الرئاسية، حتى أن البعض وجه النقد للأصوليين، لو أن مس الأجنبية حرام فهذا القانون عام وشامل لا استثناء فيه، ولو أن مصافحة خاتمى لامرأة مسيحية حرام فمن باب أولى أن تقبيل أحمدى نجاد يد إمرأة مسلمة يكون مشكلة شرعية أكبر.

كما أن بعض العلماء فى قم فى هذه الأيام قالوا أن لم يرتكب ما يفيد انتهاك حرمات الدين الإسلامي. وقد أدت كل هذه العوامل إلى إفشال مشروع تلفيق التهم لخاتمي، ومع أنه كان فى العام الماضي فإنه ترك مفتوحا، ولكن مع بداية العام الجديد ومع دق أجراس الخطر فتح مرة ثانية والذريعة هذه المرة لم تكن مصافحة خاتمى لامرأة مسيحية، بل حادث المدينة الجامعية، الحادث الذى يعتبره البعض أبشع حدث فى تاريخ الحركة الطلابية فى إيران؛ لأنه فى هذا الحادث الذى وقع فى ٨/ ٧/ ١٩٩٩ فى المساء وحينما كان الطلبة يستريحون حتى يذهبوا فى الصباح إلى الجامعة لتأدية امتحان نهاية الترم، بينما هم نائمون وإذ بالكرابيج والمدى والهراوات تحيط بهم، قام بهذا العمل عدة آلاف من أولئك الذين يعرف الجميع هويتهم من خلال ملابسهم الشخصية، وحتى الآن لم يمثل أحد ممن نفذوا هذه العملية أو ممن أعطوا الأوامر بها أمام القضاء.

وقد أدين فى الحادث أحد رجال الأمن بدرجة (عريف) بتهمة سرقة ماكينة حلاقة أحد الطلبة، وبهذا أغلق الملف، لكن يبدو أنه كانت هناك فى ذلك الوقت مصالح تتطلب إغلاق هذا الملف، أما الوقت الحاضر فيبدو أن الأمور فرضت ضرورة فتحه من جديد، لكن من زاوية أخرى، وربما تكون هذه واحدة من عجائب أحداث الأعوام الأخيرة فى إيران، إذ أن الذى يطالب بفتح الملف ثانية ليس الطلبة وليست حكومة السيد خاتمى وليس السيد خاتمى نفسه، بل المتهم الأساسى فى هذا الملف أى فرهاد نظرى قائد قوات أمن طهران فى ذلك الوقت هو الذى يطالب بفتحه، وكان فرهاد نظرى قد اختفى عن الأعين قرابة العقد من الزمان بعد هذه الأحداث، إلا أنه ظهر فجأة فى الأيام الأخيرة من عمل مجلس الشورى الإسلامى، وأعلن أنه طبقا لتقرير لجنة المبدأ (٩٠) من لائحة مجلس الشورى الإسلامى فإنه يعتزم تقديم خاتمى للمحاكمة ويقاضيه مرة ثانية بخصوص هذه الأحداث، حتى يرد الاعتبار لنفسه.

وهذه اللجنة المذكورة معنية بالتحقيق فى شكاوى المواطنين من السلطات الثلاث وسائر الجهات الرسمية فى البلاد، وأى شخص يتقدم بشكوى، يتم إعداد تقرير بشأنها ثم يرسل إلى المحكمة ، وطبقا للقانون فإن المحكمة مكلفة بدراسة هذه التقارير خارج جدول الأعمال وتصدر حكما فيها. وكان فرهاد نظرى قد تقدم فى بداية عمل المجلس السابع إلى هذه اللجنة بشكوى. وبعد هذه الخطوة لم يعد هناك أى خبر عن هذا الموضوع، ويبدو أنه قد حفظ نظرا لبعض المصالح، ولكن فجأة وخلال الأيام الأخيرة من عمل المجلس المنتهى تم البت فى شكوى فرهاد نظرى وتم التأكيد فيها على أن فرها د نظرى برئ مما نسب إليه وبناء عليه يستطيع فرهاد أن يقاضى خاتمي.

وقد أدت قراءة هذا التقرير فى جلسة علنية للمجلس إلى اعتراض النواب الإصلاحيين؛ لأنه طبقا لقولهم ليس معلوما ما هو أساس هذا التقرير؟ وكيف طرح بشكل مفاجئ، والأهم من كل هذا كيف يتحول المُتَّهَم إلى متَّهِم، وبينما يعيش كثير من الضالعين فى هذه الأحداث فى حريةَ تامة بعيدا عن مسألة القانون يجب الآن مقاضاة خاتمى من جانب أحد المسئولين الأساسيين عن هذه الأحداث؟! وجود مثل هذه الشبهات من المؤكد أنها لفتت الأنظار إلى الانتخابات الرئاسية فى العام القادم؛ لأن الأصوليين على مدى فترة توليهم الحكم لم يكن أدائهم بالشكل المطلوب خصوصا على الساحة الاقتصادية وأثار استياء الرأى العام بشكل ملحوظ.

ومن المؤكد أن الاستياء من أداء الأصوليين على سائر

الساحات مثل: السياسة الخارجية والأمن الاجتماعي، والنواحي الثقافية و... لا يقل عن الاستياء من الحالة الاقتصادية. بناء على هذا لو أصبح أحمدي نجاد أمام منافس فى قوة خاتمي، حينئذ لن تكون العواقب محمودة. ومن المؤكد أن كثيرين كانوا يظنون أن هذا الأمر سيحدث فى انتخابات المجلس الثامن، لكن فى هذه الانتخابات ألغى تيار سياسى كامل من الانتخابات ولم يكن بإمكانه دخول المعركة الانتخابية. ومع هذا استطاع العدد المحدود الذى منح صك الصلاحية دخول المجلس، أما فى انتخابات طهران لم يسمح للمرشحين سوى الذين كانوا موضع ثقة الأصوليين بدخول المجلس.

حتى أن مجلس صيانة الدستور لم يكن على استعداد للرد على أشكال الاعـتراض الواسعة النطاق على كيفية عقد الانتخابات وعملية الفرز ثم إعلان النتائج فى المرحلة الأولى والثانية. وبهذا الشكل أثرت آلية رفض الصلاحيات وكيفية عقد الانتخابات فى الحفاظ على التركيبة السياسية للمجلس الثامن، لكن ليس من المعلوم ستظل هذه الآلية وهذه الحلول بنفس الفاعلية السابقة فى يد الأصوليين للإبقاء على رئاسة الجمهورية فى حوزتهم، خصوصا وأن دخول السيد خاتمي الذى بحكم شعبيته فى الجهات الرسمية من الممكن أن يضرب كل المعادلات.

وأخيرا فإن المشروع الذى حالوا تدشينه العام الماضى فشل، وفى العام الجديد قد بدأ بمشكلة أخرى وهى أن فرهاد نظرى هو المسئول عن فتح المشروع الجديد، مع أن هذا المشروع من الممكن أن يكون فرصة أخرى للإصلاحيين، فهم بفتح ملف المدينة الجامعية ثم ملف أعمال القتل المتتالية سينبهون الرأى العام إلى ما كان يحدث فى البلاد على مدى الأعوام الماضية. وهذان الملفان بقدر ما يكونا من الممكن أداة فى يد معارضى خاتمى للافتراء عليه والنيل منه، بنفس القدر من الممكن أن يكونا فى صالح الإصلاحيين، فهم بقراءة هذين الملفين مرة ثانية وإحياء الماضى سيرسمون خطوط المستقبل أمام الجميع.

المصباحيون يسعون لاقتلاع جذور فكر الإمام(*)

الميزان ٦/٦/٢٠٠٨

بمناسبة حلول الذكرى التاسعة عشر لرحيل زعيم الثورة الإسلامية الإمام الخميني، أقام آية الله طاهرى بعض المراسم فى حسينية أصفهان الكبرى بحضور جمع غفير من الوجوه السياسية والثورية فى أصفهان وأنصار الأمام.

وقد تحدث حجة الإسلام والمسلمين على أكبر محتشمى بور فى ذكرى رحيل الإمام الخمينى فى أصفهان قائلا: للأسف يوجد اليوم أشخاص لم يستوعبوا قضايا الإسلام الأولية، وأصبحوا يمثلون أيديولوجية تيار متطرف، ولم يعد هناك أى اختلاف بين الفرقة المصباحية وطالبان وجاهلية صدر الإسلام. وبات الأشخاص الذين لا يولون أى أهمية للشعب وللأمة الإيرانية وشبابها الذين كان الإمام يرى أنهم ركنا من أركان الثورة، لا يتبعون أفكار الإمام.

ووصف محتشمى بور فى كلمته التى ألقاها فى هذه المناسبة أن توافق الذكرى التاسعة عشر لرحيل الإمام مع ذكرى شهادة السيدة فاطمة الزهراء ينطوى على كثير من المعانى والأسرار وقال: ظهر النبى صلى الله عليه وسلم فى كمال القوة والمظلومية والوحدة وكان يدعو للإسلام على مدى ثلاثة عشر عاما فى مكة فى أحلك الظروف، وبعد الهجرة إلى المدينة، أخذ ينشر الإسلام رويدا رويدا ووصل الإسلام إلى قمة القوة والمنعة والعزة فى هذه الفترة. لكن النبى أخبرنا بأن الإسلام سيعود غريبا، وبعد رحيل النبى بدأت مرحلة غربة الإسلام.

وأضاف: بعد رحيل النبى وفى عهد الخليفة الأول والثانى والثالث شاهدنا من الناحية الظاهرية انتشار الإسلام خارج جزيرة العرب فى كثير من الدول، لكن من الناحية الواقعية كان الإسلام يعيش فى غربة. لأن انتشار الإسلام لا يعنى الانتشار الظاهرى والمادى. وعندما يلزم على وفاطمة الزهراء وسائر أصحاب النبى وأنصاره بيوتهم، ويعتزل حملة الإسلام الخالص المجتمع ولا يعد لهم وجود فيه، فهذا هو الخطر الذى يهدد الإسلام، وكيف بعد أربعة عشر قرنا يعيد التاريخ نفسه مرة ثانية، ونرى الابن القوى للنبى، أى الخمينى، تلصق به التهم والافتراءات فى النجف كما كانت تلصق بالنبى فى مكة وكان عملاء أمريكا والشاه قد جعلوا حياة الأمام صعبة عسيرة فى النجف، وسيقت الكوادر التى

كان يتق فيها الشعب إلى غياهب السجون.

لقد قام هذا النظام بناء على إرادة الشعب

ووصف محتشمى بور الديمقراطية بأنها من مبادئ الثورة التى لا تقبل المساس به وأن الإمام قد أكد عليها قائلا: إن الركنين الأساسيين لهذه الثورة هما، الإسلام والجمهورية، أى تواجد الشعب، وأن هذا النظام قام بناء على إرادة الشعب، وعندما يتحدث الأمام عن الجمهورية انطلاقا من معرفة الإسلام وسائر الأديان السماوية فإنه لا يكون حديث شعارات أو خداع.

وأضاف محتشمى بور: أليس من الظلم للثورة وللإمام أن ينحى جانبا كل من كان فى رفقة الإمام، وتأتى الجماعة التى لم تكن ذات يوم مع الثورة والإمام وتصبح داعية الثورة والمفسرة لها، وتنشئ مؤسسة باسم الإمام فى قم. إن الأشخاص الذين يتواجدون اليوم بين القواعد العسكرية ويقدمون أفكارهم للشباب على اعتبار أنها أفكار الإمام لم ولن يؤمنوا مثقال ذرة بفكر الإمام.

المصباحيون يستأصلون جذور فكر الإمام

وقال مشيرا إلى بعض الأفكار التى يتم الترويج لها فى المجتمع اليوم على اعتبار أنها أفكار الإمام الخميني: يقول شخص ما هذه الجمهورية التى يتحدث عنها الإمام قد طرحت وفقا لمقتضيات ما قبل الثورة وإلا ما كان رأى الشعب هو الأساس، وليس لدينا فى الإسلام جمهورية، أى أن ذلك الشخص الذى يقع على رأس الفرقة المصباحية يسعى لاستئصال جذور فكر الإمام.

وأضاف: رأى الشعب هو من المبادئ الإسلامية وطالما أن الشعب لم يبايع ولم يصوت فلن تكون لأحد المشروعية وهو من المبادئ الإسلامية الأصيلة التى لا تقبل المساس بها. لم يعد هناك أى اختلاف بين الفرقة المصباحية وطالبان وجاهلية صدر الإسلام

لم يقبل الإمام مطلقا فكر مصباح يزدى

وأضاف عضو مجمع روحانيون مبارز: إن التيار المصباحى لم يذهب يوما ما إلى الجبهة، فكيف به يصبح اليوم داعية؟، ويصبح له وجود بين قواعد قوات (الباسيج). ولم يتول مصباح يزدى أى مسئولية فى عهد الإمام، ولم يحدث يوما ما أن قبل الإمام فكر هذا الشخص ومنذ عام ١٣٤٤هـ.ش (١٩٦٥م) لم يشاهد فى كل البيانات التى وقعها العلماء ورجال الدين فى قم والمدن أى توقيع لهذا الشخص. فما الذى حدث حتى أصبح هؤلاء الأشخاص ثوريين بهذا الشكل؟، أليسوا هم مسلمو ما بعد فتح مكة الذين جاءوا وعزلوا آل بيت النبوة؟، أليسوا هم الخوارج الذين يكفرون أى فكر غير فكرهم؟.

وقال محتشمى بور مشيرا إلى الفكر السامى للإمام الخميني: تكمن أهمية الإمام فى التوفيق بين الفكر والقول والعمل، وهو صاحب وفكر عظيم لحرية كل الأجيال، يقول الإمام: يجب أن يذهب الشاه وأن يسقط نظامه حتى تقرر الأمة الإيرانية مصيرها بنفسها. كان الإمام يعتقد أن الشعب سيختار الطريق الصحيح، وليس هناك وصى عليه.

(*) سوف تنشر المجلة مقالا يرد على تصريحات محتشمى بور فى العدد القادم.

قصة اتهام رفسنجانى بـ«معاداة ولاية الفقيه»

حسين رضوى | نواندیشن (الفكر الجديد) ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨

قوبلت أحدث المساعى المبذولة من جانب وسائل الإعلام الخاصة بالتيار الحاكم من أجل تشويه صورة شخصيات محورية بالنظام والثورة برد فعل متشدد من جانب مكتب رئيس مجلس الخبراء هاشمى رفسنجانى.

بدء رد فعل مكتب رفسنجانى بعدما نشر الموقع الرئيسى لأنصار الحكومة أجزاءً من أحاديث محرفة ومقطعة ضمن كتاب جديد ادعى أن رئيس مجلس الخبراء لا يؤمن بمبادئ الجمهورية الإسلامية وعلى رأسها ولاية الفقيه.

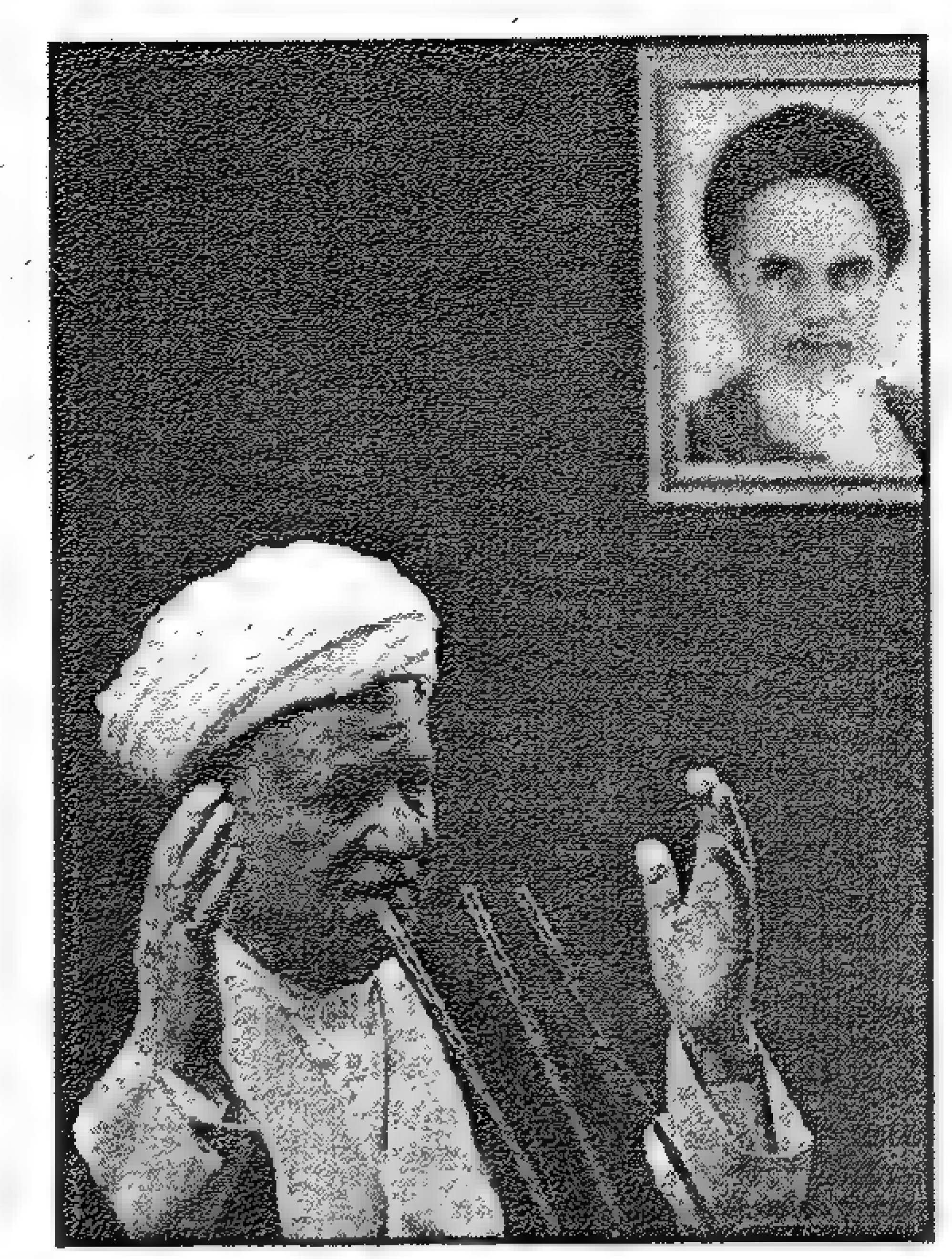
وقد ورد فى تقرير لهذا الموقع تحت عنوان: "رفسنجاني: لقد كنت معارضا لإدراج مبدأ ولاية الفقيه فى الدستور"، أن رفسنجانى خلال حوار له مع صادق زيبا كلام، تحدث للمرة الأولى عن رأيه بشأن إدراج مبدأ ولاية الفقيه فى دستور الجمهورية الإسلامية قائلا: "ربما لا يعلم الكثيرون أنه عندما توصلنا فى مجلس الخبراء إلى مبحث ولاية الفقيه، الذى تم طرحه من قبل البعض، كنت معارضا لذلك".

لقد تم اتهام رفسنجانى بمعارضته لإدراج مبدأ ولاية

الفقيه في الدستور من جانب هذا الموقع، الذي أشار إلى أن أعضاء حركة "نهضت آزادي" (نهضة الحرية) من المناصرين أيضا لمثل هذا التوجه، حيث ورد بالموقع ما يلي: " ليس من الواضح ما هو الدافع وراء طرحه لمثل تلك التصريحات بعد مرور ثلاثة عقود، وبعد إقرار مبدأ ولاية الفقيه كركن أساسي في نظام الجمهورية الإسلامية؟".

تشويه صورة هاشمي، ورد في أعقاب تشويه صورة آية الله صانعي وخاتمي، كما أن نشر هذا الموضوع من جانب مواقع الإنترنت الداعمة للحكومة، جاء في إطار تحركات إعلامية خاصة بالتيار الحاكم، والتي أوردت في أقل من عشرة أيام العديد من الموضوعات المحرفة والمتشددة، حيث استهدفت في البداية آية الله صانعي واتهمته بطرح مواقف غير فقهية وغير إسلامية ومتعارضة مع أفكار الإمام، ثم اتهمت السيد خاتمي رئيس الجمهورية السابق باتخاذ مواقف ضد القومية الإيرانية.

كان من الطبيعي بعد اتهام مرجع تقليد بانتهاج مواقف غير إسلامية، واتهام رئيس الجمهورية السابق بتبني مواقف ضد القومية، وهو الشخص الذي كان مسئولا عن مصالح الجمهورية الإسلامية، أن يتهم أيضا رئيس مجلس الخبراء، برفض ولاية الفقيه، ومثلما دافع كل من صانعي وخاتمي عن مواقفهم ضد تلك الحملات الدعائية، فقد كذب مكتب هاشمي رفسنجاني ادعاءات هذا الموقع.



جدير بالذكر أن الموقع المشار إليه امتنع عن نشر هذا الرد لعدة أيام، ولم يقدم على نشره إلا بعد إدراجه في العديد من المواقع الأخرى.

رد مكتب هاشمي رفسنجاني

ورد في الرد ما يلي:

لقد نشر في هذا الموقع مقال بعنوان "رفسنجاني: لقد كنت معارضا لإدراج مبدأ ولاية الفقيه في الدستور"، نقلا عن كتاب " هاشمي بدون رتوش"، وطبقا لقانون وسائل الإعلام، أطالبكم بنشر هذا الرد من منطلق تنوير الرأي العام.

إيمان ووفاء آية الله هاشمي رفسنجاني، لمبدأ ولاية الفقيه حقيقة أوضح من الشمس، لأنه منذ أعوام قبل وبعد الثورة الإسلامية كان وسيظل مدافعا عن المبدأ السامي لولاية الفقيه .

لم يكن لآية الله هاشمي رفسنجاني تواجد في مجلس الخبراء الذي تباحث وتناقش بشأن دستور الجمهورية الإسلامية.

للأسف فإن من قام بنقل أقوال رفسنجاني عن مذكرات "آذري قمي"، لم يتحرى الدقة، ولم يعتمد على أسانيد صحيحة.

أبحاث آية الله هاشمي رفسنجاني حول موضوع ولاية الفقيه، تعلمونها جيدا وتعلمون أيضا أن له رؤية مفادها أنه خلال غيبة إمام الزمان فإن لدى أشخاص ممن تتوافر لديهم شروط علمية وفكرية خاصة، القدرة على تأسيس حكومة الإمامة.

مغزى التغيرات فى وزارة المخابرات

روز (اليوم) ١٣/ ٥/ ٢٠٠٨

استحوذت التغييرات الأخيرة فى وزارة المخابرات الإيرانية (مجلس الدفاع الوطنى الإيرانى)، على اهتمام الكثير من المراقبين والمحللين، الذين أعربوا عن مخاوفهم إزاء سياسة الانفرادية التى تنتهجها حكومة محمود أحمدى نجاد في المجال الأمنى والساعية إلى تصفية بعض الشخصيات في وزارة المخابرات.

فقد انتقد موقع "بازتاب" التابع لقائد الحرس الثورى السابق وأحد خصوم أحمدى نجاد محسن رضاكى القرارات المتنوعة للحكومة حيال تقاعد بعض القوى المتخصصة ذات الخبرات الطويلة في جهاز الاستخبارات. وقد تزامن ذلك مع طرح مشروع قانون فورى إبان الأيام الأخيرة من عمر مجلس الشورى السابع عبر جلسة علنية، يضع قيودا على دور وزارة المخابرات في تحديد أهلية المرشحين للانتخابات الإيرانية. وقد لفت الانتباه فى شروع هذا القانون أن كثيرا من النواب الأصوليين يتابعونه وبشدة، الأمر الذى يعكس اهتماما فيما يتعلق بمحدودية الاستطلاعات التى تجرى من قبل الأجهزة الاستخباراتية والأمنية، ولعل سعى الأجنحة الموالية للحكومة يشير بدوره إلى أنه حتى الأصوليين يخشون من مسألة الاستقطاب في وزارة المخابرات واستغلال حكومة أحمدى نجاد لتلك الوزارة. وخاصة أنه في اليوم الذى ناقش فيه المجلس الأصولى مشروع هذا القانون كشف الموقع الإلكترونى "تابناك" (السطوع)، وهو المقرب من سكرتير مجمع شخيص مصلحة النظام، فى حواره مع خبير فى الشئون الأمنية -لم يرغب في الإفصاح عن هويته- بالمحاولات الخفية لحكومة أحمدى نجاد لتصفية بعض القوى الداخلية بوزارة المخابرات وحذر من نتائج تلك الخطوة.

-وزارة المخابرات من يونسى حتى محسنى اجه أى:

استطاعت حكومة الإصلاحات فى عهد الرئيس السابق محمد خاتمى تجاوز الكثير من الأزمات لاسيما ملف سلسلة الاغتيالات الشهيرة، ووسط الظروف التى كانت تمر بها الجمهورية الإيرانية لم يحظ تيار اليمين المتشدد بالسيطرة المطلقة على مستوى المدراء في وزارة المخابرات. أما في عهد الحكومة التاسعة (حكومة أحمدى نجاد)، بدأت الوزارة تشهد الكثير من صراعات الأجنحة، وكذا تحركت الوزارة في ظل تلك الحكومة تجاه الصراعات الشديدة مع معارضى النظام خاصة نشطاء المجتمع المدنى والسياسيين داخل التيارات الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن ثمة مخاوف عديدة من أسلوب محسنى إجه أى حيال تصفية أحداث مسلسل الاغتيالات، وبعد ثلاث سنوات على إدارة جهاز المخابرات فقد تبين بدقة معالم هذه الوزارة التى اختلفت كثيراً حالياً، وبعدما رفضت فى البداية أهلية محمود أحمدى نجاد للتصدى لمجلس بلدية طهران، أصبح الآن يسيطر بأسلوبه عليه، إذ تشير بعض المصادر إلى أنه بعد أن تم طرد كافة العناصر المتشددة من الأجهزة الأمنية، راحت الحكومة الجديدة وبشكل خفى تستخدم أسلوب العنف فى التعامل مع الحركات الاجتماعية فيما عرف بأسلوب الرحلة الجديدة للوزارة مع المعارضة السياسية، ومن ثم بدأنا نشهد الصدامات الأمنية المتكررة في الشوارع مع النشطاء السياسيين لاسيما نشطاء الحركة النسائية الناهضة، وعلى ما يبدو، فإن ذلك كان مؤشراً غير كافى على التغيير الملموس لمدراء الوزارة، لذلك فقد عمدوا إلى سحق الحركات الطلابية خلال الفترة الأخيرة.

إيران والسعودية، علامة استفهام!

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من المعروف أن آية الله هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس خبراء الزعامة الإيرانى قد قام منذ انتصار الثورة الإسلامية فى إيران بدور مميز فى العلاقات الإيرانية - السعودية، إلى الحد الذى يعتبر معه مهندس إقامة ودعم العلاقات مع السعودية، وحل الخلافات الموجودة بين البلدين خلال السنوات الماضية وحتى الآن. ولقد جاءت زيارة رفسنجانى للسعودية هذه المرة فى وقت دأبت فيه السعودية على اتخاذ مواقف شديدة وغير مسبوقة ضد إيران خلال السنتين الأخيرتين، إلى حد أنه يشاع أن السعودية طلبت من روسيا أن تقطع تعاونها السياسى والاقتصادى مع إيران فى مقابل محفزات مالية كبيرة، للمساعدة على إضعاف إيران. لذلك تعتبر زيارة هاشمى رفسنجانى الأخيرة للمملكة العربية السعودية واشتراكه فى المؤتمر الدولى للوحدة الإسلامية، والذى استهدف الحوار بين المذاهب الإسلامية، وعقد فى جدة فى ٤/٦/٢٠٠٨م، من نقاط الارتكاز التى تعول عليها إيران فى القيام بالتفافة حول أقطاب الدول العربية والإسلامية لدعم حركتها الإقليمية والدولية، وتأتى السعودية على رأس الدول المستهدفة بهذه الالتفافة إزاء نشاطها السياسى الملحوظ تجاه القضايا والمشاكل العربية والإقليمية، ومع تراجع الحركة المصرية فى قدرتها على التأثير فى الأوضاع القائمة سواء العربية أو الإقليمية، ومع التجميد الذى فرضته على محاولات التقارب التى قامت بها إيران تجاه مصر.

ولعل التقدير الخاص من السعوديين لرفسنجاني، ودعوة الملك عبد الله له، كفيلة بأن تجعل زيارته ناجحة فى إزالة قدر كبير من التوتر بين الرياض وطهران، كما تساعد فى دعم السياسة الخارجية للحكومة الحالية فى إيران. ويؤكد داوود هرميداس باوند خبير الشئون الدولية الإيرانى أن زيارة رفسنجانى للسعودية تأتى بعد النجاح الذى تحقق فى التفاهم بشأن الأزمة اللبنانية، ورغبة شعوب المنطقة فى السعى لحل باقى المشاكل، وخاصة المشكلة العراقية والمشكلة الفلسطينية من أجل تحقيق الاستقرار والمحافظة على مصالحها فى المنطقة، وتستطيع إيران والسعودية بإمكانياتها ونفوذهما أن تقوما بدور خلاق فى حل هذه المشكلات، وهو ما يحتاج إلى اتفاقات واضحة بعيدا عن الشعارات، ومع إدراك السعودية صعوبة التفاهم مع الحكومة الإيرانية الحالية، ترحب برفسنجانى باعتباره ممثلا للتيار المعتدل كاختيار مناسب لتحقيق هذه الأهداف، بعد النجاح الذى حققته زيارته الأولى للسعودية فى ديسمبر ١٩٩٧م، واستغرقت عشرة أيام فى ضيافة الملك عبد الله عندما كان وليا للعهد، والتى ترتب عليها توجيهاته بوقف التعنت مع الحجاج والمعتمرين والزوار الإيرانيين والشيعة فى مكة والمدينة، والزيارة الثانية فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥م، وكان برفقته قيادات مكتب دعم العلاقات الخارجية الإيرانية مثل على أكبر ولايتى وكمال خرازي. ومن ثم فإن الاستفادة من حضور رفسنجانى المؤتمر الدولى للحوار الإسلامي، للتباحث حول تنشيط العلاقات السعودية الإيرانية على مستوى عال، ولدعم وتثبيت الاتفاق الذى تم لإنهاء الأزمة اللبنانية فى اجتماع الدوحة، ونقل هذه التجربة إلى القضية الفلسطينية، وإقرار التصالح بين حركتى فتح وحماس، وبحث الاتفاق الأمنى المزمع عقده بين أمريكا والعراق. لقد اعتبر الإيرانيون أن سياسة الملك عبد الله

تنأى عن التأثر بالضغوط الخارجية فى علاقاتها مع إيران من أجل مصالحها الوطنية والإقليمية، والأخذ فى الاعتبار مصالح الطرفين، وهو ما يدل على تغير واضح فى مواقف القيادات السعودية تجاه مصلحة العالم الإسلامي. كما ترى النخبة السعودية ضرورة الحوار مع إيران، من أجل الوصول لاتفاقات تمكن من الاستفادة من الطاقة والقوى البشرية والسياحة والموقع الجغرافى والصناعة والزراعة والمجالات الأخرى، وهو ما أكدته صحيفة الرياض فى مقالاتها، من أن الخلاف فى العقائد والفكر بين الناس أمر طبيعي، ولكنه لا ينبغى أن يوجد النزاع، وأنه قد حان الوقت ليستفيد المسلمون سواء كانوا عربا أو فرسا أو تركا من إمكاناتهم من أجل تحسين أوضاعهم وتقدم بلادهم، لا أن يتوقفوا عند التساؤل: من منهم على حق؟!

وقد كان رفسنجانى إيجابيا فى كلمته خلال جلسة افتتاح المؤتمر، فقال: إننا فى حاجة إلى أن نتخذ خطوات تنفيذية فى هذا المؤتمر تجاه قضايانا المعاصرة، وقد اقترح زعيم الثورة الإسلامية أن نقوم بتدوين ميثاق للوحدة الإسلامية، وأن نعمل على إزالة الفرقة والخصومة بين الدول الإسلامية، ونسعى لدعم الوحدة الإسلامية، اقتداء بما قام به الرسول عليه السلام فى المدينة حين عقد الإخاء بين المسلمين وميثاق التعاون مع أهل الكتاب. واقترح رفسنجانى التشاور بين المسلمين حتى فى القضايا المتعلقة بالفتوى، باعتباره أن الشورى أرسخ قواعد الإسلام، وأكد أن العالم الإسلامى يزيد عن مليار وستمائة مليون مسلم، أى ربع تعداد العالم، وينتج ٢٠٪ من إنتاج العالم، كما يقع فى أفضل المناطق الاستراتيجية والجيوسياسية، مع تعاليم تبنى الإنسان فى الساحة الدولية، فلو أن قوة منسجمة ومتحدة تشكلت من العالم الإسلامى على الساحة الدولية من خلال ميثاق الأخوة فلن يكون لها نظير فى العالم، وأشار رفسنجانى إلى أن المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الإسلامية بصدد تدوين مسودة لميثاق الوحدة الإسلامية، وأن توقيع علماء ونخبة العالم الإسلامى عليه سيحدد محورا للحركة كما ينبغى أن تكون، وليس كما يريدون أن يصوروها. وكان رفسنجانى قد افتتح قبل المؤتمر مركزا إخباريا للمجمع العالمى للتقريب بين المذاهب، مؤكدا أن هذا المركز سيسد فراغا موجودا فى الإعلام الإسلامي. مشيرا إلى أن إيران قد عقدت ٢١ مؤتمرا للوحدة الإسلامية، وإن العالم الإسلامى فى حاجة إلى تعاليم مدرسة آل البيت، وينبغى أن نعمل بالشكل الذى نمهد به الطريق لنشر هذه المدرسة بين الأمة الإسلامية.

واتخذ رفسنجانى خطوة عملية عندما هاجم رفسنجانى التطرف، واعتبره جرثومة خطيرة فى العالم الإسلامي، لأنه يزيد من الظروف التى تمنع الوحدة بين المسلمين، وقال إن إيجاد أى نوع من الخلاف أو التشتت فى العالم الإسلامى فى شكل طبع كتب ومجلات بلا محتوى واتهام المذاهب بخرافات ومسائل باطلة آفة خطيرة تمنع وحدة العالم الإسلامى وتساعد أعداءه.

أما الخطوة الجريئة التى اتخذها رفسنجاني، فرغم أن هذه هى زيارته الثالثة للسعودية، لكنه أول مسئول إيرانى يزور منطقة فدك الشيعية فى ضواحى المدينة المنورة، بعد زيارته لمنطقة أحد وموقع الخندق والاطلاع على مخطط توسعة الحرم النبوي، وقد طلب رفسنجانى الالتقاء مع الشيعة فى حسينية الشيعة فى المدينة المنورة وزعيمهم وإمام مسجدهم الشيخ إمري، وأكد رفسنجانى فى حديثه إلى شيعة المدينة المنورة أن أهم أهداف زيارته بعد أداء العمرة هو المساهمة فى تحقيق الوحدة بين المسلمين، لأنها من ألزم الضرورات اليوم للأمة الإسلامية، لأن اختلاف القوى الإسلامية يجعل المسلمين مشغولين بأنفسهم، ويضيع الفرص من أيديهم، وأنهم إذا اتحدوا يشكلون أكبر قوة عالمية، وطالب الأخوة الشيعة والسنة فى المملكة العربية السعودية بإخلاص تجاهل الخلافات الجزئية، والتركيز على الأمور المشتركة أكثر والتعاون حولها، وأضاف فى حواره مع الشيخ إمرى إمام جماعة الشيعة فى حسنية شيعة المدينة، أنه لمس جهود خادم الحرمين الشريفين للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وتحقيق الوحدة بين المسلمين. وإنه فى كل مرة يزور فيها المدينة المنورة يطلب بشوق لقاء الشيخ إمرى وشيعة المدينة، وقد نجح هذه المرة فى تحقيق هذا اللقاء والحوار مع حشد أكبر منهم، على أمل أن تتعمق هذه الحركة التى بدأها خادم الحرمين الشريفين، وأن يصل الحوار إلى نتيجة طيبة، مطالبا الشيعة بالتزام الاعتدال فى إقامة مراسم زيارة البقيع، مشيرا إلى أنه كان للشيعة مشاكل تم حل بعضها بالتفاهم الودى مع الملك عبد الله عندما كان وليا للعهد، حيث يعيش الشيعة الآن براحة أكبر، وأعرب عن أمله فى أن يتمكنوا من القيام بتقاليد العزاء هناك.

وقد أعلن رفسنجانى أنه سيتم فى القريب العاجل إحياء البقيع، مع ما يمثله هذا الإعلان من موافقة سعودية على أن تشترك إيران فى إعادة تخطيط منطقة البقيع، بحيث يسمح للشيعة بزيارته والقيام بمراسمهم المذهبية فيه، وتم بالفعل صدور أمر الملك عبد الله، وهو ما أتاح لنساء الشيعة أن يزوروا البقيع ويصبحوا أكثر قربا من مرقد أئمتهم لأول مرة، وكان رفسنجانى قد اصطحب معه فى الزيارة مداحى أهل البيت فقاموا بمدح الأئمة فى البقيع خلال الزيارة، وتم السماح لهم، وبوجود وزير الحج بالقيام بالإنشاد الدينى ومدح آل البيت، وبناء على طلب رفسنجاني، الذى قام بزيارة البقيع ثلاث مرات فى يومين، منهم مرتان مع وزير الحج

السعودي، وهو ما استوجب شكر رفسنجانى للمسئولين السعوديين على تفهمهم ومساعدتهم، وطلب من الزوار الشيعة أن يفكروا فى وحدة المسلمين خلال زيارتهم.

ولاشك أن هذه الزيارة تمثل نجاحا للالتفاف الإيرانى تجاه السعودية، ففضلا عن كون رفسنجانى أول مسئول إيرانى يزور منطقة فدك الشيعية بالمدينة المنورة، كان اللقاء الثانى له بالملك عبد الله فى جدة بحضور الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، حيث شكر رفسنجانى الملك عبد الله على أوامره بحل مشاكل الزوار الإيرانيين للمدينة والبقيع، وطالب باستمرار تنفيذ هذه الأوامر للمحافظة على وحدة الفرق الإسلامية ودعمها، مؤكدا على ضرورة إيجاد السبل المناسبة لتجميع جهود علماء البلدين لمواجهة السلوك المتطرف لكلا الطرفين، باعتبار أن السعودية وإيران دولتان إسلاميتان مهمتان فى المنطقة، وأن دعم التعاون الدينى والسياسى بين الدولتين بشكل أكبر وأكثر جدية يصب فى مصلحة العالم الإسلامى والمنطقة. وأن للبلدين دور محورى للمساعدة على حل مشاكل المنطقة والعالم الإسلامي، وإن الإرادة السياسية فى إيران تتجه إلى دعم العلاقات والتعاون الثنائي، وعلى أمل أن يشهد المستقبل زيادة مطردة فى العلاقات الثنائية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

وحول أوضاع العراق قال رفسنجانى إن الخلاف بين أتباع المذاهب والطوائف فى العراق يمثل سما لنا وللشعب العراقي، أما الذين يتهموننا بالتدخل فى شئون العراق، هم الذى يمثل وجودهم خطرا على العالم الإسلامي، إننا نريد أن يدير العراقيون شئون بلادهم بأنفسهم، حتى لا يحتاجوا إلى مساعدة الآخرين.

وقد أشار الملك عبد الله فى هذا اللقاء إلى الدور الهام والفعال لإيران فى معادلات المنطقة والعالم الإسلامي، وأن السعودية راغبة فى دعم العلاقات بين البلدين، وأن يستطيع البلدان بالتدبير والإدارة المتزنة تحقيق أهدافهما بإحباط بعض الأفكار المتطرفة التى تهدد وحدة المسلمين وانسجامهم. وشكر الملك عبد الله جهود رفسنجانى فى تحقيق النظام لجموع زوار البقيع، وأن استمرار هذا النظام يستلزم مواجهة المتطرفين وإيجاد نظام وآلية خاصة تحقق هذا الهدف بالتدريج.

وقد رحب الملك عبد الله بالتشاور وتبادل الرأى بين العلماء البارزين فى كل من إيران والسعودية لتقريب وجهات النظر، ودعم الجوانب الدينية المشتركة بين البلدين، وطالب بزيادة ودعم هذا التشاور، وأبدى تقديره لدور رفسنجانى فى الاهتمام بهذا الموضوع الهام. وأكد الملك عبد الله أن سياسة أمريكا فى المنطقة خاصة تجاه إيران خاطئة وتخالف العرف الدبلوماسي، وأن السعودية قد أعلنت موقفها صراحة من أخطاء السياسة الأمريكية.

وقد أكد محسن رضائى أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى كان مصاحبا لرفسنجاني، أن زيارة رفسنجانى كان لها عدة جوانب، أولها الجانب السياسي، وقد حقق نجاحا بقبول المسئولين السعوديين زيادة التعاون بين البلدين، والجانب الثانى هو حديث رفسنجانى أمام مؤتمر الحوار بين الإسلام وسائر الأديان، وأثار إعجاب علماء السنة والشيعة على السواء، وأذاعه التليفزيون السعودى على الهواء، وقد استطاع رفسنجانى إزالة الجانب الأكبر من حساسية الطرفين، كما ركز على نشاط التقريب بين المذاهب الإسلامية، مؤكدا أن مشاكل العالم الإسلامى لن تحل إلا بتعاون الدول الإسلامية الكبرى. أما الجانب الثالث فهو نجاح رفسنجانى فى أن يفتح البقيع للشيعة رجالا ونساء طوال الليالى الأربع، وحضور ما يزيد على ١٥ ألف شيعي، مما أوجد تفاؤلا بين الإيرانيين والشيعة، حيث حل قضية معاملة الإيرانيين والشيعة، وكشف منطقة فدك وتحديد بستان السيدة فاطمة والآبار، ووضح للمسئولين السعوديين السنة هذه الأماكن واحدا واحدا، ومن إنجازات هذه الزيارة أيضا أنه تم التحكم فى الخلافات حول مراسم الزيارة وتنظيمها، ومنع الصدام بين الطرفين، ومنع تبادل الاتهام بالتطرف.

إن نظرة تحليلية لزيارة رفسنجانى للسعودية فضلا عن أنها تكشف عن حركة التفافية جديدة لإيران حول مصر، واختراق العلاقات المصرية - السعودية، والاتفاق حول منع تصدير الثورة الشيعية للدول السنية، فإنها تثير التساؤل حول الموقف السعودي، وهل هو مداراة لإيران من أجل تحقيق هدف استراتيجي؟ أم تحول جديد فى الفكر السعودى عن الثوابت العقائدية من أجل المصلحة الوطنية؟

إيران وعلاقات القوة الجديدة فى الشرق الأوسط

ديبلماسى ايران(الدبلوماسية الإيرانية) ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨

يعرض هذا المقال، الذى نشره موقع ديبلماسى ايران وهو مركز بحثى مستقل معنى بالشئون الدولية والإقليمية ويشرف عليه محمد صادق خرازى مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الدراسات والبحوث، رؤية إيرانية لتحولات مراكز القوى فى الوطن العربى، وتحليلا للدورين المصرى والسعودى فى المنطقة، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على العلاقات الإيرانية - العربية، وعلى الدور الإيرانى فى منطقة الشرق الأوسط، ونظرا لأهميته، لاسيما فى ظل الأفكار التى يطرحها على صانع القرار الإيرانى، فقد ارتأت المجلة ضرورة ترجمة كل محتويات المقال. مع تحفظنا على كثير من الأفكار والآراء التى يقدمها بل ورفضنا لبعضها، لكننا ننشره للتعرف على اتجاهات الفكر الاستراتيجى الايراني ورؤيته للتطورات الإقليمية ولتوازن القوي في المنطقة كي نستطيع فهم وتفسير السياسات الخارجية الايرانية وبالذات إدراتها لعلاقاتها الإقليمية.

الواقع الجديد للعلاقات الإيرانية - العربية بات يشهد نوعاً من التداخل فى المجالات المختلفة من جهة، ويخلق قدراً من القلاقل والمخاوف الأمنية والتغييرات الجيوبوليتيكية من جهة أخرى. من هنا فإن محاولة رسم نموذج يبين محددات وخصائص العلاقات الإيرانية - العربية فى الظروف الراهنة يبدو مهمة معقدة للغاية. ولهذا فإن معرفة وفهم المتغيرات الحادثة فى العالم العربى ودور الأطراف المشاركة فيها يمكن أن يساعد فى فهم وإدراك المناخ الحالى القائم بين إيران والعالم العربى.

أحد أهم المتغيرات التى حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية فى العالم العربى والتى تعد دليلاً على صحة نظرية تحرك أو تمدد الشرق الأوسط ناحية "الشرق" هى "أفول" مكانة مصر بوصفها الدولة الزعيم أو القائد للوطن العربى وظهور دعاة جدد للزعامة فى شرق العالم العربى أى المملكة العربية السعودية، هذه الدولة أصبحت تشكل الآن أكبر منافس لإيران فى الشرق الأوسط كله أكثر من أى دولة عربية أخرى.

قيام الدولتين بدور مختلف فى العراق وفلسطين ولبنان ورؤية السعوديين المختلفة عن رؤية الإيرانيين بشأن كيفية تحقيق الأمن فى الخليج ، والدور الذى تتوقع الولايات المتحدة أن تقوم به السعودية من أجل محاصرة إيران، والمستجدات التى طالت علاقة الدولتين مؤخراً كلها عوامل أدت إلى وضع العلاقات بين إيران والعالم العربى على المحك بشكل دائم.

فى كتابه الذى نشر فى عام ١٩٩٥ بشأن مستجدات الأوضاع فى العالم العربى والشرق الأوسط تحدث جون بيير شونبام الخبير الفرنسي المتخصص فى شئون العالم العربى والشرق الأوسط قائلا: "لقد انتقل مركز الثقل فى العالم العربى من منطقة البحر المتوسط إلى منطقة الخليج (الفارسى) فى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة". والواقع أن جملة من التطورات والأحداث والمستجدات الأخرى التى وقعت فى منطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت ١٩٩٥ وحتى الآن تؤكد على صحة هذه النظرية.

من جملة تلك الأحداث وقوع تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من شن الحرب الأمريكية على الإرهاب التى بدأت بأفغانستان ثم العراق، واستقرار عشرات الآلاف

من القوات العسكرية الأجنبية فى هاتين الدولتين وأخيراً تحول إيران والولايات المتحدة إلى "حالة أزمة" على عتبة الانفجار. هذه الأحداث أدت بدورها إلى التأكيد على صحة النظرية التى توقعت تحول مركز ثقل الشرق الأوسط إلى منطقة الخليج (الفارسى). وبتعبير آخر تحرك نطاق الشرق الأوسط ناحية الشرق بحيث شمل ضمن ما كان يشمله كلا من أفغانستان وباكستان لأن هاتين الدولتين دخلتا بالفعل فى قلب الفكر المنشئ للتوصيف الجديد الخاص بالشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن القاعدة وطالبان قد ظهرا ونميا فى باكستان وأفغانستان، إلا أنهما يعتبران نتاجاً لقراءة خاصة بشأن الإسلام الذى ترجع جذوره فى منطقة الجزيرة العربية وكذلك السواحل الجنوبية للخليج (الفارسى).

فى ظل هذه التحولات الجديدة صارت إيران واقعة بالفعل فى قلب منطقة الشرق الأوسط، ويبدو ذلك جليا فى الأزمات التى تحدث فى هذه المنطقة والتى باتت إيران تلعب فيها دوراً محورياً. على سبيل المثال إذا ما نظرنا إلى الأزمات الثلاثة الكبرى الموجودة الآن فى منطقة الشرق الأوسط وهى: الصراع العربى - الإسرائيلى، الأزمة العراقية، وأزمة الملف النووى الإيرانى، فسوف ندرك تماماً أن إيران تعد من اللاعبين الأصليين فى هذه الأزمات الثلاث وليس فى أزمتها مع الغرب فقط.

وقد أنتجت أزمة الملف النووى الإيرانى تداعيات عديدة منها:

١ - أن هذا الملف لم يعد يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل فحسب لكن الدول العربية باتت هى الأخرى مهتمة تماما به، حيث وضعته فى صدارة أولوياتها الخاصة بالسياسة الخارجية. وقد انعكس ذلك فى إبداء دول مجلس التعاون الخليجى مخاوفها وهواجسها من هذا البرنامج الإيرانى، فخلال قمة مجلس التعاون التى انعقدت فى أبو ظبى فى ديسمبر ٢٠٠٥، أعرب البيان الختامى للقمة عن مخاوف دول المجلس من تأثيرات البرنامج النووى على الوضع البيئى فى منطقة الخليج، واحتمالات حدوث تلوث لمياه الخليج جراء الأنشطة النووية المستقبلية لمحطة بوشهر. وفى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٧ أعلنت هذه الدول عزمها البدء فى برنامجها النووى السلمى وهو ما يعد رداً عربياً خليجياً على البرنامج النووى الخاص بإيران.

٢ - قضية التمدد الإيرانى على الساحة الإقليمية، الذى تعتبره الدول العربية الخليجية تحولاً كاشفاً عن تزايد قدرة إيران ونفوذها فى المنطقة، والذى انعكس فى اعتقادها بأن هلالاً شيعياً فى طور التكوين يبدأ من لبنان وينتهى فى باكستان وأن قيادة هذا الهلال توجد فى طهران.

٣ - من المنظور العربى فإنه بعد وصول الشيعة إلى الحكم، وكذلك تزايد مكانة الأكراد فى النظام السياسى العراقى خرج العراق من معادلة التوازن العربى مع إيران ليصبح بمثابة دولة خاضعة للنفوذ الإيرانى. وفى رؤية دول مجلس التعاون الخليجى فإن العراق يجب أن يكون فى مواجهة إيران بشكل دائم، وليس إلى جوارها أو مؤيداً لها لأنه فى هذه الحالة لن تكون هناك أى قوة فى المنطقة قادرة على خلق التوازن فى مقابل التحالف الإيرانى - العراقى.

٤ - تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعلاقات وروابط قوية مع فصائل المقاومة الفلطينية وعلى رأسها حماس، ومن هنا فإن دور إيران فى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى قد شهد تصاعداً مهماً. من المنظور العربى فإن هذا الدور أسفر عن تدعيم نفوذ إيران فى المنطقة وعمل دوماً لصالح القوى والجماعات المعارضة لمسيرة السلام مع إسرائيل.

٥ - على الرغم من أن الدول العربية عامة والخليجية خاصة تعلن دوماً عن رغبتها فى إيجاد سد فى مواجهة القوة الإيرانية المتصاعدة وتتهم إيران بشكل عمدى ومتكرر بالتدخل فى الشئون اللبنانية والفلسطينية والعراقية إلى جانب نفوذها الكبير فى منطقة الخليج (الفارسى)، إلا أنها قلقة للغاية من إمكانية حدوث صدام عسكرى بين إيران والولايات المتحدة إلى درجة أنها تعتبر حدوث مثل هذا الصدام بمثابة الكارثة أو العمل الكارثى الذى يمكن أن يلحق بمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج (الفارسى) بصفة خاصة.

من المؤكد أن الوضع الراهن للعلاقات العربية - الإيرانية قد بات انعكاساً مباشراً لهذا التدخل المركب سواء فى مستويات ودوائر المصالح المختلفة لكل من الطرفين، أو فيما يخص المخاوف والقلاقل الأمنية وأخيراً على صعيد التغييرات الجيوبوليتيكية. من هنا لم يعد خافياً أن توصيفاً دقيقاً يوضح محددات وخصائص العلاقات الإيرانية - العربية فى الظروف الراهنة يعد عملاً معقداً للغاية.

إن إدراكا منطقيا للتغييرات الحادثة فى العالم العربى ودور لاعبيه من شأنه أن يساعد فى تحليل المناخ الراهن القائم الآن بين إيران والعرب.

من أهم المتغيرات التى شهدتها المنطقة طوال العقود الثلاثة الماضية والتى تشهد على صحة نظرية التمدد الجغرافى الشرقى لمنطقة الشرق الأوسط، أفول مكانة مصر بوصفها الدولة القائدة للعالم العربى وظهور قيادة وزعامة عربية جديدة فى شرق العالم العربى هى المملكة العربية السعودية.

إن مصر الزعيم العربى التقليدى على مر التاريخ والتى كانت الفاعل الرئيسى فى الشئون والقضايا العربية إلى درجة أن السلام أو الحرب مع إسرائيل لم يكن لهما أى معنى من

دونها.. صارت تعاني من وضع عربي ودولي مثير للأسف.

قبل عقد أربعة من الآن كانت مصر محور التحرك السياسي في الشرق الأوسط برمته عربياً كان أم غير عربي وذلك اعتماداً على مرتكزات سياسية واقتصادية وعسكرية عديدة.

أما الآن فإن كل ما كان مصرياً قبل عقود أربعة صار يحتل المكانة الثانية في مقابل المنافسين الجدد من عرب الخليج (الفارسي). من هنا أصبح العالم العربي يشاهد قنوات الجزيرة، والعربية، وإم بي سي، وإل بي سي، وإيه آر تي. ويبدأ العرب يحلمون بإرسال أبنائهم إلى جامعة الملك السعود وجامعة الملك فيصل وجامعة الملك فهد فضلاً عن أفرع الجامعات العربية العريقة التي صارت موجودة في دبي، والشارقة، والمنامة، والكويت والدوحة.

ومن ناحية أخرى أصبح الإسلاميون السنة العرب بداية من شمال غرب أفريقيا وحتى السواحل الشرقية للخليج (الفارسي) تحت تأثير الفكر السلفي، بل لقد بدأوا يقرأون القرآن بطريقة الترتيل الخاصة بالشيخ السديسي والشيخ الحذيفي.

الآن أيضاً نجد الصلاة والصوم والحج تتم بفتاوى صادرة من المفتي السعودي، كما أن أهم علماء العالم الإسلامي السني المعاصرين معظمهم من خريجي جامعات أم القرى في مكة والجامعة الإسلامية في المدينة وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض. الملفت للنظر أن بن لادن في عقد التسعينيات - عندما كان يحارب الشيوعية في أفغانستان - كان يقوم بتنفيذ معظم عملياته الجهادية بالاعتماد على جذب العناصر الجهادية والتي كانت في معظمها من الشباب المصري ما يعني أنه نجح في خطف معظم أتباعه من جماعة الإخوان المسلمين.

أيضاً القوى العاملة المصرية في دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت موجودة قبل عقود ثلاثة كانت في معظمها من الكوادر المتخصصة بين معلم وأستاذ جامعي وطبيب ومهندس ومحامي وصحاف.. لكن اليوم فإن معظم القوى المصرية العاملية في دول مجلس التعاون الخليجي هي من العمال البسطاء الذين يعودون، بعد عدة سنوات من عملهم في هذه الدول، إلى مصر بلحى طويلة ودشداشة قصيرة على غرار أتباع الوهابيين.

تعاني مصر اليوم - على المستوى الداخلي - من مشكلات اقتصادية وسياسية متعددة، كما تعاني من التجاهل والإهمال العربي والدولي لها. في المقابل فإن السعودية تقف الآن على "رأس إمبراطورية الثروة الجديدة في العالم العربي" وهي تعمل على فرض سياستها على العالم العربي برمته.

إن دور السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية الرامية على فرض عزلة إقليمية ودولية على إيران، وكذلك النفوذ السعودي النافذ في جناح الأغلبية في لبنان (تيار ١٤ آذار)، ودعم السعودية المؤثر، سياسياً وأمنياً، للسنة في العراق، وكذلك الدور السعودي المحوري في جهود إقرار السلام بين العرب وإسرائيل، كلها من العوامل التي ضاعفت وقوت من مكانة السعودية في الملفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط من جهة وارتقت بالدور السعودي في النظام الدولي من جهة أخرى.

إلى جانب هذه القدرات السياسية والاقتصادية التي صارت متاحة للسعودية فإنها أيضاً باتت تتمتع بوسائل إعلام ضخمة نجحت في ملء آذان وأعين الشعوب العربية.

لن نكون مبالغين إذا ما قلنا أنه من بين كل عشرة أشخاص مفكرين ونخبويين إعلاميين عرب يوجد ثمانية منهم يعملون لصالح السعودية ومن الاثنين الباقين يوجد شخص منهما يعمل لصالح سائر الدول الخليجية الأخرى. وقد اختارت النخب العربية المثقفة، من كتاب، وفنانين، ووزراء، وسياسيين متقاعدين الإقامة في بيروت ولندن ودبي نتيجة الأجور الضخمة التي يحصلون عليها من جهة، والعمل لحساب هذه الإمبراطورية العربية السخية الجديدة من جهة أخرى.

الخليج الفارسي مركز اهتمام بوش في أولى جولاته الشرق أوسطية:

مما لاشك فيه أن الجولة الشرق أوسطية التي قام بها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في يناير ٢٠٠٨ تعد مثالاً بارزاً ومهماً في عملية دراسة التحولات الجديدة في مراكز القوى في منطقة الشرق الأوسط. فخلال هذه الجولة قام جورج بوش بزيارة خمس دول عربية إضافة إلى إسرائيل والضفة الغربية. من بين هذه الدول العربية الخمس توجد أربع دول خليجية ثم كانت محطته الأخيرة في مصر التي توقف فيها لساعات قليلة. خلال جولته الخليجية، كشف بوش عن هدفين رئيسيين له هما: إقامة تحالف عربي ضد إيران وتفعيل المباحثات الخاصة بالحل النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. في ما يخص الهدف الثاني فإن مقارنة بسيطة بين بوش وأسلافه تكشف لنا أنه الرئيس الوحيد الذي لم يعط اهتماماً حقيقياً لتفعيل مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل، وهو الأمر الذي جعله موضع انتقاد وهجوم حتى من جانب العرب المعتدلين الذين اتهموه بأنه لم يقم بعمل أي شئ لصالح الفلسطينيين.

الواقع يؤكد على أن بوش قد خطط لعقد مؤتمر "أنابوليس" وقام بالتحدث لأول مرة عن قيام دولة فلسطينية ليس من أجل القضية ذاتها ولكن من أجل تشجيع العرب على مساعدته في مشروعه الخاص بمحاصرة إيران.

وكانت المحاضرة الوحيدة التي ألقاها بوش خلال زيارته لمنطقة الشرق الأوسط في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي. في هذه المحاضرة طالب بوش بإقامة تحالف ضد إيران.

وبعيدا عما إذا كان بوش قد كان موفقاً فى تحقيق هذا الهدف أم لا، فإن وجود مثل هذا القرار أو الهدف فى جدول أعماله والإعلان عن ذلك الهدف فى أقرب منطقة - من الناحية الجغرافية - مطلة على السواحل الإيرانية وفى دولة خليجية تتمتع بمكانة الشريك التجارى الخليجى الأول مع إيران، قد أدى إلى الارتقاء بدور دول مجلس التعاون الخليجى سواء بالنسبة لمكانة الشرق الأوسط فى السياسة الخارجية الأمريكية، أو فيما يخص علاقات إيران مع الدول العربية من جهة أخرى.

ثم كان الهدف الثانى المعلن من جانب بوش أثناء زيارته المنطقة هو تفعيل المباحثات الخاصة بالحل النهائى والفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين والذى تم الاتفاق عليه فى أنابوليس.

الواقع أن بوش هو أول رئيس أمريكى يتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة، كما أنه أول من وضع قضية تعويض اللاجئين الفلسطينيين على طاولة التفاوض وذلك من أجل حل مشكلة هؤلاء اللاجئين وقطع الطريق أمام عودتهم، وهذه القضية ذاتها تعد نوعاً من الاعتراف المتجدد بدور الدول العربية المنتجة للنفط التى سوف تصبح بالضرورة أحد المصادر المهمة لتوفير هذه التعويضات.

فى مبادرة السلام العربية التى طرحتها السعودية، وبدلاً من التأكيد على عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين تمت الإشارة إلى ضرورة إيجاد حل عادل لهذه المشكلة وهو ما يكشف عن ميل ورغبة عربية نحو التطبيع مع عودة محددة لجزء من اللاجئين وتعويض أولئك الذين سوف يبقون خارج وطنهم بموافقة طوعية من جانبهم.

وهنا لا يخفى على أحد أن تعويض اللاجئين سوف يتم كما سبق القول من خلال العوائد النفطية الدولارية المتضخمة التى باتت موجودة لدى الدول العربية الخليجية.

خلال العقود الثلاثة الماضية كانت السعودية وبشكل دائم هى آخر حجر يلقى به من أجل دفع الدول العربية للمشاركة فى المباحثات أو المفاوضات الدولية الخاصة بحل قضية الصراع العربى - الإسرائيلى. وهذا هو ما حدث أثناء انعقاد مؤتمر أنابوليس، فعندما أعلنت السعودية عن موافقتها على المشاركة فى هذا المؤتمر، اقتنعت واشنطن بأن سائر الدول العربية سوف تشارك فيه إن آجلا أم عاجلا .

وهذا هو عين ما حدث من جانب سوريا التى خافت من التهميش والعزل إذا لم تشارك فى المؤتمر الذى أعلنت السعودية موافقتها على المشاركة فيه.

الواقع أن هدف بوش من مؤتمر أنابوليس الذى سبق زيارته الشرق أوسطية لم يكن حل قضية الصراع العربى- الإسرائيلى وإنما كان التمهيد لمطالبة العرب برد الدين إليه عبر موافقتهم على تشكيل تحالف ضد إيران.

فالمؤكد أن بوش الذى ظل متهما من جانب الدول العربية بأنه، على عكس سلفه بيل كليتون، لم يهتم باتخاذ أى خطوة أومبادرة لحل الصراع العربى- الإسرائيلى، كان يدرك عندما تحرك أن وقته فى البيت الأبيض قد بدأ فى النفاد وأن الانقسام الفلسطينى بين حماس وفتح من شأنه إعاقة الوصول إلى حل سريع للقضية الفلسطينية خاصة وأن حماس تعارض تماما التفاوض مع إسرائيل ومن ثم ترفض الاعتراف بها.

كذلك تعانى الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت من ضعف شديد بسبب الهزيمة الكبيرة التى منيت بها أمام حزب الله فى حرب يوليو ٢٠٠٦ .

من هنا فإنه مع وجود هذا المستوى الكبير من الضعف الكامن فى أطراف هذا المثلث (الولايات المتحدة -إسرائيل- فلسطين) فإن فرص تحقيق النجاح فى مباحثات السلام تبدو أقل من أى وقت مضى وهذا هو ما دفع بوش إلى التقدم بمبادرته بشأن عقد مؤتمر أنابوليس من جهة وحديثه عن الدولة الفلسطينية الموعودة من جهة أخرى.

من هنا أيضا رأى بوش ضرورة البحث عن دافع آخر مثير ومحفز من أجل إظهار اهتمامه بالقضية الفلسطينية فى ظل الظروف المعقدة الراهنة وهو ما وجده فى "إيران".

فى حلقة نقاشية أجرتها قناة الجزيرة بمناسبة زيارة الرئيس جورج بوش لمنطقة الشرق الأوسط والتى شارك فيها عدد من المحللين العرب، أشار معد البرنامج إلى أن جورج بوش الأب فى عام ١٩٩١، بعد أن اطمأن إلى تأييد الدول الأعضاء فى "إعلان دمشق" (دول مجلس التعاون + مصر وسوريا) لخطته الرامية إلى تحرير الكويت قام بتقديم "مؤتمر مدريد" كهدية للعرب.. فهل نحن الآن بصدد سيناريو مشابه لما حدث آنذاك؟.

الواقع أن مؤتمر أنابوليس ثم مؤتمر الدول المانحة للمساعدات المالية الذى عقد بعد ذلك فى باريس بدا موضع تساؤل من الجميع، حيث تولدت قناعة مفادها أن هذين المؤتمرين إنما يهدفان إلى تأييد السياسة الأمريكية الرامية إلى عزل إيران.

فقبل زيارة بوش للمنطقة قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت جيتس بزيارة تمهيدية أسفرت عن إبرام صفقات أسلحة أمريكية لدول منطقة الشرق الأوسط بقيمة بلغت ٦٣ مليار دولار على الأقل.

الحصة الرئيسية لهذه الصفقات كانت من نصيب السعودية وإسرائيل ثم بعد ذلك الدول الأصغر الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى. وعلى الرغم من أن هذه الدول سوف تتحمل أعباءاً ثقيلة جراء هذه الصفقات، إلا أنها وافقت على دفع هذه المبالغ الضخمة انطلاقاً من قناعتها القائمة

على أساس أن هذه الأسلحة الأمريكية تحميها وتدعم استقرارها.

من ناحية أخرى فإن هذا التوجه العسكرى والتسليحى لا يمكن أن يتحقق بالشكل الفعال من دون الارتباط بالجهود الأمريكية الرامية إلى إعمال السيطرة على إيران عبر الاستفادة من القدرات الطبيعية والجغرافية المتوفرة لدى الدول الخليجية العربية.

إهانة مصر فى زيارة بوش الشرق أوسطية:

فى آخر محطة لجولة بوش الشرق أوسطية وبعد ثلاثة أيام من الضيافة الخاصة من جانب الإماراتيين والكويتيين والبحرينيين والسعوديين بوصفه ضيفا وصديقا كبيرا، وحصوله على هدايا ضخمة وسخية وسيوف ذهبية عربية، بعد كل هذا وصل بوش إلى شرم الشيخ ونزل ضيفاً لساعات قليلة.

ونتيجة لهذه الزيارة القصيرة التى قام بها لأكبر دولة عربية بدأ المصريون فى التحدث عن الزيارة ووصفها بأسماء وأوصاف كشفت عن حقيقة رؤيتهم للحدث، إذ اعتبروها زيارة مهينة لمصر، أشبه بـ"زيارة ترانزيت" لتناول الغذاء والتزود بالوقود.

وعلى عكس زياراته لدول مجلس التعاون الخليجى وإسرائيل والضفة الغربية حيث كان بوش يشارك مضيفيه فى مؤتمر صحفى، اكتفى بوش فى شرم الشيخ، وفى حضور الرئيس المصرى حسنى مبارك، بقراءة بيان صحفى قصير.

الواقع أن بوش، الذى لم يكن لديه جدول أعمال مهم للتباحث بشأنه مع الرئيس المصرى حسنى مبارك، جعل كل اهتمامه مركزا حول انتقاد الأوضاع الداخلية المصرية وإبداء قلقه ومخاوفه بشأن الأوضاع الداخلية فى مصر ومستقبل هذه الدولة.

من الواضح أن الولايات المتحدة غير راغبة فى تدخل مصر فى المباحثات التى تجرى بين إسرائيل والفلسطينيين ظناً منها أن هذا التدخل يعقد الأمور أكثر وأكثر مثلما حدث قبل ذلك فى ولاية كلينتون عندما تدخلت مصر فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التى سميت بـ"كامب ديفيد٢"، حيث لم ترض الولايات المتحدة وإسرائيل عن النتائج التى تحققت آنذاك جراء مشاركة مصر فيها.

وعلى الرغم من إصرار الرئيس مبارك على إظهار نفسه بوصفه حليفاً للولايات المتحدة، إلا أن بوش تحدث عن صعوبات ما تواجهها العلاقة بين مصر والولايات المتحدة. لقد بلغ الأمر بالأمريكيين إلى حد توجيه انتقادات لاذعة إلى مصر فيما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية معتبرين أن مصر لا يمكن مقارنتها - فى هذا الصدد - بأصغر دولة عربية وهى البحرين.

ففى البحرين وعلى الرغم من النمط غير الديمقراطى للحكومة فيما يخص الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ٢٠٠٦ وما نتج عنها من تجاوزات، إلا أن الأمريكيين على قناعة مفادها أن الضغط على هذه الدولة فيما يخص حقوق النسان والديمقراطية يمكن أن يحقق تقدماً مهما فى هذا الصدد.

ولهذا السبب نفسه لم ينطق بوش بأى كلمة فى هذا الموضوع - الديمقراطية - عندما كان فى المنامة. أما فيما يخص مصر فإن الضغط على نظام مبارك بات واحداً من المحاور الأساسية على جدول أعمال بوش.

الواقع أن الولايات المتحدة قلقة من مستقبل مصر ولهذا السبب تقوم بإجراء اتصالات مع جميع أحزاب وقوى المعارضة بما فيها الإخوان المسلمين. وفى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى مصر عام ٢٠٠٥ قامت مصر بإطلاق سراح أيمن نور رئيس حزب الغد - أحد المعارضين لمبارك - نتيجة للضغوط الأمريكية وقد شارك فى الانتخابات منافساً رئيسياً لمبارك، لكن بعد الانتخابات تم القبض عليه وإيداعه السجن مجدداً. والآن فإن أحد أهم المطالب الأمريكية من مصر هى إطلاق سراح أيمن نور.

لا يخفى على أحد أن مصر لا تمتلك القدرة اللازمة لكى تمارس دورها فى ملفين مهمين آخرين يرتبطان بالسياسة الأمريكية وهما إيران والعراق، كما أن الولايات المتحدة ذاتها غير راغبة فى أن تتدخل مصر فى أى من هذين الملفين. إن قدرة مصر تبدو ضعيفة للغاية فى السياسة الخاصة بحصار إيران كما أن نظام مبارك بات يفتقد لأدوات التأثير فى العراق وأفغانستان ولبنان.

وحتى عندما طالبت مصر، شأنها شأن دول مجلس التعاون الخليجى، ببدء المباحثات المتعلقة بتحرير التجارة مع الولايات المتحدة، فإن البيت الأبيض قام عمداً بالربط بين الملفات الاقتصادية والسياسية، فى حين أن الولايات المتحدة لا تقوم بذلك مع حلفائها الخليجيين حيث أنهت مباحثاتها بشأن تحرير التجارة مع غالبية هذه الدول.

نتائج مهمة:

١ - تمثل محاولات عزل إيران ومحاصرتها وعدم استبعاد الخيار العسكرى للتعامل معها، سياسة محورية لبوش فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذا الحصار لا يعد هدفا جديداً فى السياسة الخارجية الأمريكية إذ كان قائماً طوال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه يبدو اليوم مختلفاً عما كان عليه الأمر من قبل.

فقد تحول عزل إيران إلى ما يشبه "المفتاح" لحل جميع المشكلات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط سواء فى العراق أو لبنان أو فلسطين، حيث تعد إيران والقوى

المؤيدة لها فى تلك الدول هى العقبات الحقيقية أمام المشروع الأمريكى.

إن الولايات المتحدة فى حالة ما إذا تمكنت من تحجيم النفوذ الإيرانى فى العراق تستطيع أن تغير من انتقادات حلفائها العرب من جهة وتدفعهم إلى قبول المتغيرات والشروط الجديدة فى العراق من جهة أخرى ومن ثم الحصول على دعمهم فى تقليص حدة أعمال العنف التى تقوم بها الجماعات السنية داخل العراق من جهة ثالثة.

من البديهى أيضا أن محاصرة إيران وإنهاء تأييدها ودعمها لحماس ومن ثم تهميش معارضتها لمشروعات السلام القائمة الآن فى المنطقة بات يحظى الآن بأهمية مضاعفة أكثر من ذى قبل.

كذلك بدأ حلفاء الولايات المتحدة من العرب يدعمون جهودها من أجل مواجهة النفوذ الإيرانى وإجهاض أية محاولات ترمى إلى تمدد النفوذ الشيعى فى بقية دول المنطقة على غرار ما حدث فى العراق. إن إظهار مخاوف وقلق العرب من تشكيل هلال شيعى يمكن أن يفسر لنا أحد أهم أسباب تحالفهم مع الولايات المتحدة.

الواقع أن تحالف العرب مع الولايات المتحدة ضد إيران يقوم فى جوهره على نوعين من القلق: أولهما، الخوف من صدام عسكرى إيرانى - أمريكى، يمكن أن تستخدم خلاله واشنطن تحالفها مع العرب من أجل تحقيق وتنفيذ هذا الخيار العسكرى وذلك من منطلق قناعتهم بأن تحقق هذا الأمر سوف يشكل كارثة بكل المقاييس، إذ سوف يصبح لزاماً على جميع دول المنطقة أن تدفع تكاليف مثل هذا الصدام العسكرى.

وثانيهما، الخوف من الرأى العام العربى الذى يعادى الولايات المتحدة بشدة ولا يعتبر أن تحالف الدول العربية مع الولايات المتحدة ضد إيران عملاً مشروعاً. من هنا فإن الدول العربية تنتهج منهجاً محافظاً مع إيران. فعندما ترى لهجة أمريكية حادة وعنيفة ضد إيران، تؤكد هذه الدول العربية على أن إيران دولة جارة وأن مواقفها تختلف عن المواقف الأمريكية تجاه إيران، وهو ما بدا جليا من جانب الإماراتيين خلال زيارة بوش إلى أبوظبى. كما ترحب الدول العربية بكل التحركات الدبلوماسية التى من شأنها حل الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، من دون أن يعنى ذلك أنها مستعدة للقيام بخطوة فى مسيرة ازدهار ورفع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران، بل العكس هو ما حدث عندما تسافر وفود إيرانية مختلفة إلى تلك الدول حيث توضع أمامها الموانع والعراقيل المختلفة من أجل الحيلولة دون تحقيق أية مصالح اقتصادية وتجارية إيرانية مع المؤسسات والرعايا الإيرانيين الموجودين داخل أراضيها.

٢- فى المناخ الجديد السائد فى منطقة الشرق الأوسط تمتنع الدول العربية عن الدخول فى مجالات تعاون حقيقية مع إيران يكون من شأنها دعم وإرتقاء مكانة إيران. لهذا فإنه من غير المتوقع أن يتم الترحيب بأية جهود تعاونية استراتيجية مشتركة كتلك التى طرحتها إيران على لسان الرئيس أحمدى نجاد الذى شارك فى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٧.

الملفت للانتباه فى هذا الصدد أن البيان الرئاسى لتلك القمة قد خلا من أى ترحيب بمشاركة إيران أو بالاقتراحات التى قدمها الوفد الإيرانى بل لم يتم إدراج مثل هذا الأمر فى الموقع الرسمى للمجلس على الإنترنت وهو ما يكشف عن أن هذا البيان لم يكن يحظى بالإجماع ولايبدو سوى مجرد وثيقة بروتوكولية. ووفقاً لأحد المحللين العرب فإن قبول العرب بمثل هذه المقترحات التى تقدمت بها إيران يعتبر نوعا من التراجع السياسى العربى تجاه إيران.

٣- إن التأثير العربى الأكبر على النفوذ الإيرانى فى منطقة الشرق الأوسط ينطلق من السعودية، فالنفوذ السعودي بات موجوداً فى جميع المناطق التى يوجد فيها نفوذ إيرانى ما جعل السعودية هى أكبر لاعب عربى منافس لإيران فى فلسطين، والعراق، ولبنان، والخليج، وأفغانستان، وربما كل العالم الإسلامى.

بالإضافة إلى هذا فإن السعودية تعد "قوة بلا منازع أو منافس" فى السوق النفطية وداخل أوبك، كما أن ما يزيد من تصاعد القدرة السعودية فى هذه المجالات هو تحالفها مع الولايات المتحدة من جانب ووجود مصالح ضخمة مشتركة بينهما من جانب آخر.

٤- على الرغم من أن مصر صارت مفتقدة للأدوات والآليات المؤثرة فى التطورات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنها ما زالت مركز الحضارة والثقافة والسياسة فى العالم العربى لاسيما أنها تمتلك قدرات ذاتية خفية ضخمة.

ربما يرى بعض المحللين أن الوقت الراهن، الذى حتماً سوف تودعه مصر ذات يوم، هو أنسب وأفضل الأوقات لعودة واستئناف العلاقات بين إيران ومصر.

لكن من الناحية العملية فإن الملاحظ أن نظام الرئيس مبارك لازال مصرا على البقاء فى دائرة التحالف مع واشنطن مع إدراكه فى الوقت نفسه أن لديه مخاوف وقلاقل مشروعة تجاه التدخلات الأمريكية فى مصر لصالح منافسى هذا النظام وبالطبع لصالح منافسى جمال مبارك نفسه وهو ما يمنع هذا النظام من القيام باتخاذ خطوة جريئة يمكن أن تؤدى إلى عودة العلاقات مع إيران.

٥- إن الشئ المسلم به أن إيران - فى ظل الظروف الراهنة - باتت تتحول تدريجياً لتصبح قوة إقليمية كبرى، وفى

الوقت الذى تبدو فيه مصر ذات مستقبل غامض وقدرة تأثير ضعيفة فى أحداث الشرق الأوسط، فإن استئناف العلاقات بين مصر وإيران سوف يكون لمصلحة مصر أكثر ومن هنا يجب أن يتوفر لديها رغبة لكى تدخل إيران كلاعب كبير فى منطقة الشرق الأوسط.

٦- مما لاشك فيه أنه عند القيام بتحليل توازن القوى فى العالم العربى والشرق الأوسط، لا يجب على أحد أن يغفل القدرة الاقتصادية التى باتت قائمة لدى دول مجلس التعاون الخليجى. ففى هذا الصدد يرجح الخبراء أن حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى دول مجلس التعاون الست فقط قد بلغ رقما قياسيا هو ١٦٠٠ مليار دولار وهو ما يفوق ما هو متحقق بالنسبة للصين ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٣٠٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠.

من هنا ومع الوضع فى الاعتبار الاستقرار الاقتصادى والتجربة الناجحة لهذه الدول فى الاستفادة من العوائد النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا سوف نصبح أمام عقد جديد يشهد مزيداً من التحرك لأعلى فى تنمية هذه الدول.

ضغوط بوش الإقليمية على طهران، ومنح مزايا نووية للسعودية والإمارات

امروز (اليوم) ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨

رغم أن زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط، لم تسفر عن زيادة إنتاج النفط الخام فى منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، إلا أنها قدمت ضمانات بشأن قدرة المملكة العربية السعودية على إنتاج الطاقة النووية، لدرجة أن كبار مسئولى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أثناء اجتماعهم المشترك فى المزرعة الخاصة بالعاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز، توصلوا إلى اتفاق بشأن التعاون المشترك بين واشنطن والرياض فى مجال الطاقة النووية، ووقع مذكرة التفاهم كل من جورج بوش وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية ونظرائهم السعوديون.

طبقا لهذا الاتفاق، قررت الرياض البدء فى إنتاج الطاقة النووية بدون امتلاك منشآت دورة الوقود النووي، ومن خلال استيراد اليورانيوم المخصب من دول أخرى.

ويأمل المسئولون الأمريكيون فى إظهار نموذج يحتذى به بالنسبة لباقى دول الخليج، ففى الوقت الذى وقعت فيه تلك الاتفاقية، بين واشنطن والرياض، وقعت أيضا اتفاقية مماثلة بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة فى مجال الاستفادة من الطاقة النووية.

وطبقا لوسائل الإعلام الأمريكية فقد تقرر كذلك عقد اتفاق بين الدولتين يقضى بتصدير عتاد عسكرى أمريكى متطور، للمملكة العربية السعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار. وبالرغم من أن تصدير معدات عسكرية متطورة للمملكة العربية السعودية يقتضى أولا إطلاع الكونجرس الأمريكي، إلا أنه طبقا لتصريحات كبار مسئولى البيت الأبيض تجرى حاليا مباحثات منظمة بين الجانبين من أجل تصدير مفتوح لتلك المعدات الحربية.

من ناحية أخرى وصف البيت الأبيض الدافع وراء دعمه للمملكة العربية السعودية، بأنه خطوة للعمل على زيادة إنتاج النفط السعودي، لكن بعض المحللين لقضايا الشرق الأوسط كانت لهم رؤية مختلفة. فقد صنفوا هذا السلوك الأمريكى ليس فقط فى إطار اتفاقية أمنية أو نووية بين واشنطن والرياض، واعتبروه سلوكا أمريكيا تجاه الشرق الأوسط يركز على محورين أساسيين، الأول يتلخص فى حسم قضية السلام بين إسرائيل وفلسطين، والثانى يتمثل فى التصدى للسياسات الإيرانية.

الدكتور محمد الصدر مستشار وزارة الخارجية للشئون العربية والإفريقية فى حكومة خاتمي، كان من ضمن هؤلاء المحللين، وفى هذا الشأن يرى الصدر أن تعدد زيارات المسئولين الأمريكيين وعلى رأسهم بوش إلى منطقة الشرق الأوسط، كانت نتيجة وجود تغيير فى الاستراتيجية

الشرق أوسطية لدى المنظرين من المحافظين الجدد فى البيت الأبيض، وأنه على مدى السنوات السبع الماضية، كانت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تركز على إطلاق العنان لإسرائيل ليلحقوا بالفلسطينيين أشد الضرر، أو تقديم الدعم لإسرائيل إذا اقتضت الضرورة.

ويضيف الصدر: "لكن تلك السياسة تغيرت وقد توصل صانعوا السياسات الأمريكية إلى نتيجة مفادها أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تصبح القطب الأوحد فى الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فعليها امتلاك القدرة على حل النزاعات العالقة بالمنطقة، وإذا عجزت عن حل تلك القضايا، فلن تتحقق سيادة المبادئ الأمريكية على العالم أجمع".

وطبقا لما أورده الصدر فإن أهم ما يشغل العالم حاليا هو المسائل العالقة فى الشرق الأوسط، الأمر الذى دفع بوش حاليا لحسم تلك المسائل سريعا حتى يقال أن نهاية ولايته الرئاسية شهدت تحقيق السلام فى الشرق الأوسط.

وفى حين يرى بعض المحللين السياسيين أنه بالرغم من وجود نزاع بين طهران والرياض فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية، فإن المملكة العربية السعودية لن تستمر فى دعمها المستمر للتوجهات المناهضة لإيران، بضغط من بوش، لأن الرياض تدرك أن الولايات المتحدة إذا أرادت خفض نفوذ ودور إيران فى الشرق الأوسط، فعليها أولا حل القضية الفلسطينية، لأن تأزم العلاقات بين طهران والرياض لن يساهم بفاعلية فى حسم قضايا الشرق الأوسط.

يوجد تحالف قوى بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، هذا التحالف يربو عن خمسين عاما، وإذا رفضت المملكة العربية السعودية الطلب الأمريكى بزيادة إنتاج النفط الخام إلى أكثر من ٣٠٠ ألف برميل يوميا، فإن هذا يعنى وجود خلاف فى المصالح الاقتصادية بين الدولتين، وليس خلاف فى القضايا السياسية والأمنية الاستراتيجية.

جدير بالذكر أن جورج بوش الذى لم يتبق فى ولايته الرئاسية سوى عدة أشهر، زار منطقة الشرق الأوسط مرتين فى غضون الأشهر الأربعة الأخيرة، بينما لم يقدم على مثل تلك الزيارات على مدى ولايته للرئاسة والتى استمرت لسبع سنوات، وهذا يعكس أكثر من أى شيء آخر الاهتمام الأمريكى المتزايد فى الفترة الأخيرة بدور إيران فى الشرق الأوسط. والعمل على دعم وتقوية حلفاء واشنطن فى المنطقة وعلى رأسهم لبنان والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، بهدف عزل إيران وسوريا وحماس وحزب الله.

تحدٍ جديد يسمى الاتفاق الأمني

ابتكار ٩/٦/٢٠٠٨

تمثل الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية التى تتضمن النص على تواجد طويل الأمد للقوات الأمريكية فى العراق تحديا حقيقيا فى العراق، وفضلا عن إثارتها لمخاوف داخلية، أثارت كذلك مخاوف دول الجوار العراقى وبخاصة إيران، وبعض الدول العربية وخاصة السعودية ومصر اللتين كانتا تترقبان انتهاء عام ٢٠٠٨ بفارغ الصبر لتتخذ الولايات المتحدة قرارا بإخراج قواتها من العراق.

إن مخاوف العرب أكبر من مجرد تواجد القوات الأمريكية على الأراضى العراقية إذ أن لديهم نفس الشيء فى بلادهم، إنما ما يخشاه العرب هو السيطرة الكاملة على العراق وخاصة فى الشئون العسكرية والأمنية مما يؤدى إلى خروج العراق من دائرة الجامعة العربية ويضعف قراراتها وتأثيرها ويضعف المجتمع العربى ككل، وهذا أمر لا يسر العرب على الإطلاق.

دول الجوار العراقى ستكون قلقة للغاية من تواجد العدو فى أراضى جارها، تلك المخاوف تشعر بها إيران وسوريا أكثر من بقية دول الجوار العراقى الأخرى، فالإيرانيون يعتبرون الأمريكيين أعداء لا يمكن التصالح معهم، لأنهم فى كل حين بصدد التخطيط لمؤامرة للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية، كما كان لتصاعد سياسة التهديد الأمريكية يوما بعد يوم أثر بالغ فى سوء الظن المتبادل بين الطرفين، وهذا أدى بدوره إلى نظر الإيرانيين إلى التواجد الأمريكى فى العراق على أنه تواجد للعدو فى أراضى الجار. لدى السوريين أيضا إحساس مشابه لما لدى الإيرانيين، فهم

يعتقدون أن تواجد الأمريكيين فى العراق له نفس المعنى الذى يفهمه الإيرانيين.

إن الهجوم الأمريكى على العراق وما تبعه من استعلاء وإعجاب بالذات من قبل الولايات المتحدة كان يستند فى الأساس على الدعوة إلى تغيير أنظمة الحكم "الاستبدادية" فى منطقة الشرق الأوسط وأعلن أن العراق بوابة الدخول إلى الشرق الأوسط الجديد ونقل النظام الديمقراطى إلى جميع دول الشرق الوسط، الأمر الذى أدى إلى أن تنظر معظم دول المنطقة إن لم يكن جميعها للولايات المتحدة نظرة ارتياب، وربما يمثل هذا الموضوع السبب الرئيسى للمعارضة الإقليمية لتواجد القوات الأمريكية فى العراق، وقيام كل دولة باستخدام أساليها للردع والتأثير بقدر قوتها ونفوذها للحيلولة دون التواجد طويل الأمد للقوات الأمريكية فى العراق.

فى داخل العراق أيضا يوجد تيار له نفس الدافع فى معارضة التواجد الأمريكي، لعل الاختلافات فى العراق حول الاتفاقية ومدتها الزمنية اتخذت شكلا عميقا على نحو عجيب، والسبب الأساسى فى ذلك هو عدم توفر معلومات كافية عن تفاصيل الاتفاقية فلا الحكومة العراقية ولا حكومة الولايات المتحدة أعلنت محتوى هذا الاتفاقية، الأمر الذى أدى إلى إساءة كثير من الأحزاب العراقية الظن بالاتفاق.

يعارض التيار الصدرى والأحزاب الموالية له الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها و أى اتفاق أمنى طويل الأمد يوقع بين العراق والولايات المتحدة، ويطالب جميع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية الأخرى بإدانة الاتفاقية.

أكد فلاح شنشل أحد زعماء التيار الصدري، أن هذا الاتفاق به مشكلات كثيرة لأنه يعطى الأمريكيين حصانة من المثول أمام القضاء العراقي، ويقول شنشل علينا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى التى وقعت مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة كألمانيا واليابان، فهما لا يزالان يدفعان حتى الآن كلفة التوقيع على مثل هذا الاتفاق.

وانتقد إبراهيم الجعفرى رئيس الوزراء العراقى السابق والمعروف بتأييده للتيار الصدرى هذه الاتفاقية بشدة واعتبر الشروط المدرجة فيه شروطا مذلة للعراقيين.

الحقيقة أن نورى المالكى فى آخر لقاء له مع جورج بوش كان قد وقع مسودة تمهيدية لحضور طويل الأمد للقوات الأمريكية فى العراق الأمر الذى أدى آنذاك إلى تصاعد اعتراضات داخلية وبخاصة من التيار الصدرى.

كما قيل آنفا أن تفاصيل هذا الاتفاق المثير للصخب لم تعلن بعد لكن بعد المصادر أعلنت أن من ضمن بنود الاتفاق إنشاء ٤٠٠ قاعدة عسكرية أمريكية وضمان حق الحصانة القضائية للجنود والرعايا الأمريكيين.

الحكومة العراقية لم تؤكد صحة هذه البنود حتى الآن، وبالطبع لم تنفذ هذه البنود حتى الآن

لكن على الرغم من هذا فإن على دباغ المتحدث الرسمى باسم الحكومة العراقية يعتبر أن الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية لا زالت فى مراحلها الأولى ويقول فى هذا الصدد:

يؤكد العراق على سيادته على جميع المستويات ومن الممكن أن يستمر التشاور بين العراق والولايات المتحدة حول هذه الاتفاقية حتى نهاية العام الجاري، والعراق يضغط بشدة للحفاظ على سيادته كاملة غير منقوصة على أراضيه ومياهه ومجاله الجوى وجميع شئونه الداخلية والخارجية ولن يقبل ينتهك بند من بنود الاتفاق سيادة العراق ومصالحه.

إيران تخطيء فهم تصريحات المالكي

محمد على عسجرى ■ اعتماد(الثقة) ٢٠٠٨/٦/١٩

أثارت تصريحات رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى بشأن وصول المباحثات العراقية - الأمريكية حول الاتفاقية الأمنية المزمع إبرامها بينهما إلى طريق مسدود حالة من التفاؤل فى الأوساط الإيرانية، لكن سرعان ما تدارك عدد من المسئولين العراقيين الأمر وأطلقوا تصريحات تنفى حديث المالكى وتشير إلى تعثر المباحثات فى بعض بنود الاتفاقية لكنها مستمرة وهناك نية أكيدة لتوقيع الاتفاقية فى شهر يوليو، الأمر الذى حول حالة التفاؤل التى سادت الأوساط الإيرانية لفترة قصيرة إلى حالة من الترقب ومواصلة إعداد أوراق الرد على هذه الاتفاقية التى تخشاها إيران، وفيما يلى رد فعل الصحف الإيرانية على تصريحات نورى المالكى وما تلاها من تصريحات بقية المسئولين العراقيين:

ما حدث يبين أن التصريحات فى العراق منفصلة عن السياسات، وينبغى بدلا من الالتفات إلى تصريحات بعض الأفراد، الاعتداد بالسياسات العامة للعراق والتوجه الرئيسى للعلاقات الإيرانية - العراقية.

الواقع أن عراق اليوم ليس كعراق صدام حسين عندما كان شخص واحد يحدد السياسات وينفذها بإرادته الفردية. كان صدام يستطيع أن يتحالف مع المعسكر الشرقى فى يوم، وفى اليوم التالى يتحالف مع المعسكر الغربى أو أن يقوم بألعاب متهورة بين المعسكرين بالأسلوب الذى يحدده هو شخصيا ببساطة بالغة دون أن يحدث هذا تناقضا فى النظام السياسى للدولة.

أما العراق اليوم فهو دولة تعددية، على الرغم من جميع صور انعدام الأمن فيه وسيادة الفوضى والعناصر الجوهرية الموجودة بكيانه التى تتعارض مع الديمقراطية والفيدرالية، لذلك فإن كل لون من الكلام يقال فى هذه الدولة، ويسمع بها كلام الجميع بدء من السياسيين حتى الأفراد العاديين من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، ومن الطوائف المذهبية المتعددة إلى الجماعات المتمردة والإرهابية.

فى مثل هذه الأجواء يمكن القول بأنه لا يوجد شخص يحدد القرار بمفرده حتى لو كان رئيس الوزراء وللحكم بشكل صحيح على ما يدور فى العراق يجب أخذ ما سبق بعين الاعتبار ثم النظر إلى السياسة العامة للعراق حتى لا نقع فى دائرة سوء الفهم مرة أخرى.

أحد السياسات العامة للعراق حقيقة تواجد قوى التحالف الدولى على أراضيه، وعلى رأسها ١٤٠ ألف جندى أمريكي، والخروج العراق من وضعية الاحتلال من الناحية القانونية يشترط البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذى تصر الحكومة العراقية على الالتزام به أكثر من الولايات المتحدة تحديد وضع هذه القوات قبل نهاية العام الميلادى الجاري.

فى ظل هذا الوضع اقترح الأمريكيون عقد اتفاقية يعتقد الكثيرون أنها ستكون نوعا من فرض الامتيازات الأجنبية.

هذه الاتفاقية نشر عنها معلومات متناثرة فقط وواجهت معارضة شديدة من داخل وخارج العراق، حتى أن دولة مثل بريطانيا تعترض عليها وتريد لنفسها نصيبا فيها.

ومن بين دول جوار العراق تمثل هذه الاتفاقية حساسية بالغة لإيران ولعلها أحد الأسباب الرئيسة لزيارة نورى المالكى لطهران بهدف طمأنة إيران وتهدئة مخاوفها.

إن أهداف الولايات المتحدة فى العراق وكما أعلنها مسئولوها مرات عديدة إستراتيجية، وبعضها يتوافق مع مطالب داخلية بالعراق، ولذا فإن هذه الاتفاقية لو واجهت ردود فعل سلبية موسعة من قبل العراقيين فلن يكون هناك سبب لأن تصبح صيغة تحمل اسم التعاون الأمريكى العراقى طويل الأمد، كما أن نفس ردود الفعل هذه ستدفع المسئولون العراقيون على مختلف المستويات إلى وقف التعاون العراقى الأمريكي، لهذا السبب فإن العراقيين فى حالة تشاور دائم مع الأمريكيين.

حتى لو كان الأمر قد وصل كما قال نورى المالكى إلى طرق مسدود، فسيسعون جاهدين إلى البحث عن طريق جديد لمواصلة المباحثات والتعاون، على هذا النحو يمكن توقع أنه حتى مع خروج الـ١٤٠ ألف جندى أمريكى من العراق لن يلغى هذا التعاون أو ينقطع.

من خلال الوعى بالسياسات الإستراتيجية العامة للعراق يمكن فهم تصريحات بعض المسئولين العراقيين على النحو

الذى لا يوقع فى دائرة سوء الفهم والتقدير، بل يمكن أن يساعد على التخطيط للتعامل مع العراق فى المستقبل، التعامل الذى يقوم على الفهم الكلى لشبكة التوازنات الداخلية للعراق وسياساته ومواقفه الدولية والإقليمية.

فى هذا الإطار يمكننا بدلا من إضاعة الفرص وتبادل المجاملات التى لا طائل منها والحديث عن مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية أو توجيه الإرشادات للمسئولين العراقيين، المطالبة بعقد اتفاقية مشابهة مع إيران على النحو الذى يضمن السلام والاستقرار وطبيعة التفاعلات المستقبلية بين الدولتين المتجاورتين.

البنود السرية فى الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا

ابتكار ١٠/٦/ ٢٠٠٨

تزايدت التسريبات الإعلامية فى الآونة الأخيرة عن بعض البنود السرية فى الاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية، حيث تمت الإشارة فيها إلى مواضيع هامة منها ما يلي:

١- للقوات الأمريكية الحق فى إنشاء القواعد العسكرية وسيتم دعم هذه القواعد من قبل الجيش العراقى ويتحدد عدد هذه القواعد وفق الظروف الأمنية التى تحددها الحكومة الأمريكية ومشورة السفارة الأمريكية فى بغداد والقادة الأمريكيين وكذلك التشاور مع وزارة الدفاع العراقية والجهات المعنية.

٢- ليس من حق الحكومة العراقية أو الدوائر القضائية العراقية استدعاء الأفراد الأمريكيين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، وهذه الحصانة القضائية تشمل الشركات الأمنية والمدنية والعسكرية، وشركات الدعم التابعة للجيش الأمريكي.

٣- الحكومة العراقية لا تحدد صلاحيات القوات الأمريكية، وليس لها الحق فى تحديد تحركاتها أو مساحة المنطقة التى تحت سلطة القاعدة العسكرية.

٤- لقوات الأمن الأمريكى الحق فى إنشاء مراكز أمنية وبخاصة السجون التابعة لها وذلك للحفاظ على الأمن.

٥- للقوات الأمريكية الحق فى استخدام حقها فى اعتقال المهددين للأمن والسلام دون أن تحتاج إلى إذن من الحكومة العراقية أو مؤسساتها.

٦- للقوات الأمريكية الحرية فى استهداف أى دولة تهدد الأمن والسلام العالمى أو الإقليمى أو العراقى أو تهدد دستور العراق أو تدعم الإرهاب أو الجماعات شبه العسكرية، ويمكن للقوات الأمريكية استخدام أراضى ومياه وأجواء العراق لتنفيذ هذا الأمر.

٧- تتأسس العلاقات الدولية والإقليمية العراقية وتوقيع المعاهدات بالتشاور مع الحكومة الأمريكية حتى يتم الحفاظ على أمن ودستور العراق.

٨- تستمر سلطة القوات الأمريكية على وزارات الدفاع والداخلية والاستخبارات لمدة عشر سنوات، يتم خلال هذه السنوات تدريب وإعداد كوادر هذه الوزارات.

٩- الفترة الزمنية لتواجد القوات الأمريكية فى العراق ممتدة وغير محدودة، وإعادة النظر فى هذا الأمر موكل للحكومتين العراقية والأمريكية، تبعا لأداء الهيئات العسكرية والأمنية العراقية وتحسن الوضع الأمنى.

ماذا بعد خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق؟

حوار مع ناظم عمر دباغ ممثل حكومة إقليم كردستان العراق في طهران

 اعتماد(الثقة) ١٢/٦/٢٠٠٨

رغم مرور خمس سنوات علي الاحتلال الامريكي للعراق، إلا أن قضايا الأمن الداخلي العراقي لم تحل بعد، ولعل القضايا السياسية والأمنية بالعراق قد ازدادت تعقدا بمرور الوقت.
وطبقا لآخر التقارير المنشورة واجهت المشروعات الاقتصادية الأمريكية في العراق خسائر وأضرارا جمة، ومع أن التقارير نفسها ذكرت أن أغلب العمليات «الإرهابية» قد قامت بها عناصر من العرب والأفغان، لكن أداء هذه الجماعات الإرهابية شبه العسكرية في العراق قد استخدم كأساس للاتهامات الأمريكية الدائمة ضد إيران.
وعلي الرغم من أن كبار المسئولين العراقيين قد أعلنوا أن أساس العلاقات العراقية - الإيرانية هو التعاون وليس التدخل السلبي الإيراني في الشئون العراقية، لكن تكرار الدعاية السلبية ضد إيران قد يحول هذه الاتهامات بمرور الوقت إلي عقيدة راسخة لدى الرأي العام العالمي.
في هذا السياق، أجرينا الحوار التالي مع ناظم عمر دباغ ممثل حكومة إقليم كردستان العراق في إيران بهدف دراسة العلاقات الإيرانية - العراقية والتحديات التي تواجه طريق المباحثات الأمنية العراقية بين إيران والولايات المتحدة.

* في حوار أجريناه منذ عام مضي تناولنا المشكلات والقضايا التي يواجهها العراق، وحينها كنت معارضا لخروج القوات الأمريكية من العراق لأن الأمن العراقي في هذه الحالة من وجهة نظركم سينهار بكامله وتواجد القوات الأجنبية قد كفل قدرا من الاستقرار، وقد ذكرت في العام الماضي أن العراق مقسم إلي عدة مناطق وأن المنطقة السنية فقط هي التي يتم بها معظم العمليات الإرهابية، وأعلنت أن بقية مناطق العراق تتمتع بنسبة من الأمن تتراوح بين ٥٠٪ إلي ٩٠٪، فلماذا في رأيك اندلعت شبه حروب أهلية العام الحالي في العراق ؟

- إجمالا أريد أن أصحح بعضا من آرائك، أعتقد أن معدل الاستقرار الأمنى في العراق قد زاد، لكن في بعض الأماكن بالعالم وحتى في الدول الأوروبية من الممكن أن تظهر مشكلات يطلق علي بعضها مشكلات أو أنشطة إرهابية.

اعتقادي الشخصي فيما يتعلق بتواجد القوات الأجنبية علي الأراضي العراقية أننا لا زلنا بحاجة إلي تواجد هذه القوات. لماذا ؟ لأن القوة العسكرية للجيش العراقي والقوات الأمنية لا زالت في مرحلة التكوين ولم تصل بعد إلي الحد الذي لا يجعلها بحاجة إلي تعاون قوى التحالف في العراق.

أما فيما يتعلق بحدوث الاضطرابات في مدينة البصرة ومدينة الصدر هذا العام فأعتقد أن هناك ظروفا خاصة قد أحاطت بالأمر هناك، وإذا دققت في الأمر فستجد أنه في ظل الملابسات التي جعلت الحكومة الأمريكية بصدد اتخاذ قرار بتخفيض قواتها العسكرية في العراق حدثت بعض العمليات والتفجيرات الإرهابية، ثم ظهرت مشكلة مقتدى الصدر (حركة المهدي) التي أحدثت اضطرابات في البصرة وبغداد، لكنني أعتقد أن القوات العسكرية والشرطة العراقية بقيادة نوري المالكي استطاعتا أن تظهرا ما لديهما من قوة وقدرتهما علي التعامل مع مليشيات مسلحة خارجة علي النظام والدولة، ثم كانت النتيجة في البصرة إيجابية إلي حد أنهم استطاعوا تحجيم تواجد الميليشيات المسلحة وتقييد حركتها، وجاري تنفيذ نفس الأمر في بغداد، بناء علي هذا فإن ما تم الاتفاق عليه بين مقتدى الصدر وحكومة نوري المالكي قد أدى إلي نتائج إيجابية لأنه دفع عددا من أعوان الصدر إلي التعاون مع الحكومة المركزية للعمل علي استتباب الأمن في العراق، نحن نشعر أنه في الفترة الأخيرة استطاعت القوات الحكومية

العراقية في البصرة السيطرة علي ما يتراوح من ٨٠٪ إلي ٩٠٪ من القوات شبه العسكرية وغير العسكرية أو أنها اعتقلت أفرادها أو طردتها من المدينة .

*** إذا هل تعتبر أن الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في العراق راجعة في الأساس إلي قرار الولايات المتحدة بإخراج عدد من قواتها العسكرية ؟**

- في رأيي هناك أسباب لوقوع هذه الأحداث، ولو دققت لأدركت أن وقوع تلك الأحداث عدلت الولايات المتحدة عن قرارها بسحب عدد من قواتها وأوقفت أوامر الانسحاب .

*** ما هي هذه الأسباب ؟**

-الأسباب التي تعطي الولايات المتحدة الذريعة في التواجد. فبعض الأطراف في المنطقة لا يريدون أن يكون العراق مستقلا .

*** هل هؤلاء من داخل العراق أم أنهم أطراف إقليميون؟**

- أعتقد أنهم عراقيون وإقليميون أيضا، بسبب أن استقرار الأمن في العراق ليس من مصلحة البعض لأنهم يريدون الصيد في المياه العكرة والحصول علي ما يحاجون إليه عبر تأزم الوضع في العراق، الأمر الثاني أن استقرار الأمن في العراق سيؤثر علي الدول الأخرى بالمنطقة من ناحية مشروع الديمقراطية فهم يخافون من التجربة الديمقراطية التي ما زالت في مرحلة النمو بالعراق، الأمر الثالث أن ما يقوم به نوري المالكي من هجوم علي القواعد الإرهابية في منطقة الموصل قد أدى حتى الآن إلي نتائج إيجابية جدا وقد استطاع القبض علي أكثر من ١٢٠٠ إرهابي واستولى علي أسلحة كثيرة كانت بحوزتهم، والواقع أننا بصدد الوصول إلي وضع أكثر تقدما في شأن التصدي للإرهاب .

طبقا للسؤال الأول الذي طرحته أقول أن الأمن والاستقرار في العراق الآن أكثر تحققا وأن العراق أكثر استقلالا من ذي قبل .

حتي المناطق السنية التي كانت تذكر مرارا في أخبار العمليات الإرهابية مثل الأنبار والفلوجة وحتي ديالى الآن تتردد أسمائها علي نحو أقل، لكننا جميعا نؤمن بأنه ينبغي علي دول الجوار أن تتعاون مع العراق أكثر لإقرار قدر أكبر من الأمن والاستقرار في العراق، وعلي الدول التي تطالب بسرعة خروج القوات الأمريكية المحتلة من العراق أن تقضي علي العوامل التي تؤدي علي بقاء المحتلين في الأراضي العراقية أولا، وبعدها فليقولوا للأمريكيين أخرجوا من العراق . حينها يمكن توقيع بروتوكول أمني مع الأمريكيين مثل البروتوكول الذي وقعوه في الخليج مع بعض الدول العربية مثل السعودية وقطر في إطار معاهدة دولية للحفاظ علي الأمن في المنطقة تشتمل علي اتفاقات بين الحكومة المركزية ببغداد وحكومة الولايات المتحدة أو إنجلترا أو أي دولة أخرى تريد تعاون استراتيجي مع العراق .

إذا نظرنا إلي إيران نجد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بدور إيجابي في التعاون مع العراق للحفاظ علي الأمن والاستقرار في العراق .

*** إذا ألقينا نظرة عابرة علي التحولات الجارية في العراق علي مدار الشهرين الأخيرين نرى أن المسئولين العسكريين والسياسيين الأمريكيين وحتى بعض المسئولين العراقيين يتهمون إيران بشكل دائم بإرسال الأسلحة ومساعدة الميليشيات المسلحة في العراق . لكن بعد التفاهم النسبي الذي حدث بين مقتدى الصدر ونوري المالكي تغير موقف هؤلاء المسئولين لدرجة أن الرئيس العراقي جلال طالباني أعلن أيضا أنه لا يوجد أي مستند يدل علي التدخل العسكري الإيراني في العراق. فلماذا طرحت هذه الاتهامات ضد إيران ثم تم تكذيبها ؟**

- في السياسة يوجد منطق واقعي ينبغي ألا ننساه، بشكل عام توجد عداوة بين إيران والأمريكيين، وحينما تقول إيران أن الولايات المتحدة عدو، لا يبقى كلام عن الصداقة .

***هذا يعني أن الطرفان سيتباحثان من منطلق العداوة ؟**

- لدى الجميع خصومات فيما بينهم، وبسبب تلك الخصومة التي بين إيران والولايات المتحدة ينبغي علينا نحن العراقيين أن ندخل كطرف في هذه الخصومة، بمعنى ينبغي أن نكون لا في طرف إيران ولا طرف الولايات المتحدة، وإنما ننظر للقضية بشكل واقعي ونقول الصواب .

والقول الصواب هو ألا نتحدث بدون مستندات وأدلة، وإذا لم يكن لدينا مستندات، لن نستطيع القول بأن إيران تدخلت في الشئون العراقية .

*** وهل لدي الحكومة العراقية وثائق تدل علي تدخل إيران؟**

- لا، الوثائق التي لدى العراق وثائق تدل علي تعاون إيران ومساعدتها للشعب العراقي في ظروف نضاله الصعبة في الماضي والحاضر، بدليل أن الجميع يعلم أن إيران سارعت بالتعاون مع الحكومة العراقية الجديدة بعد الهجوم الأمريكي، لكن حتى الآن لم تقم الدول العربية بافتتاح سفاراتها في العراق، بل إن بعض الدول العربية أصبحت بمثابة قاعدة لأعداء العراق الجديد .

*** السيد دباغ، بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر وغيرها أعلنت أنها علي استعداد لفتح سفاراتها في بغداد في حالة استقرار الأمن في العراق، في حين أن إيران التي قطعت علاقاتها بالولايات المتحدة منذ ٣٠ عاما أعلنت أنها علي استعداد للتباحث مع الولايات المتحدة، طالما أن الأمر يمس قضايا أمن العراق، فلماذا أعلن السيد زيباري وزير الخارجية**

العراقي أنه لا يوجد احتمال لاستئناف المباحثات، في حين أن إيران هي الدولة الوحيدة بالمنطقة التي تتعاون مع العراق، لماذا تعتقدون في ضرورة التزام العراق بحالة الحياد فيما يتعلق بالخصومة الإيرانية الأمريكية ولا تقومون بالمبادرة لإصلاح هذه الخصومة حتي يتم تعديل الوضع الأمني لكلتا الدولتين والمنطقة بأسرها إلي حد ما .

- هذه النقطة التي ذكرتها نقطة جيدة، وهي أن العرب يقولون يجب أولا أن يستقر الوضع في العراق ثم نقوم بافتتاح سفاراتنا، ولو كان الأمر يجري علي هذه القاعدة هل يوجد أمن في فلسطين ولبنان حتي يفتتحون سفاراتهم هناك!.

*** السيد دباغ، سؤالي حول هذا الشأن أيضا، في حين أن لإيران تعاون دبلوماسي مع العراق، تتهم إيران بأنها علي صلة بمقتدي الصدر وأنها تدعم أنشطته شبه العسكرية كنوع من دعم الإرهابيين، هذا في حين أن المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية أيد الإجراءات التي اتخذتها حكومة المالكي في التعامل العسكري ضد جماعة مقتدى الصدر لأن أداء الأمريكيين ونظرتهم حيال هذه القضية بعيدة تماما عن الواقع .**

- أتفق معك تماما في هذا الأمر، فقد أفادت التقارير التي ينشرها تنظيم القاعدة في العراق أن معظم الانتحاريين الإرهابيين من العرب والأفغان، ولكن الولايات المتحدة لم تتخذ أي موقف حيالهم ولم تتهمهم، الحقيقة أن الولايات المتحدة الآن تواجه مشكلات بشأن أمن العراق وتحاج إلي تعاون إيران بشدة، ولا يمكن إقرار الأمن في العراق إذا لم تتعاون دول الجوار مع العراق وبخاصة إيران والسعودية وسوريا .

***إيران التي تتعاون تتهم والدول العربية التي لا تتعاون لا تتهم ؟!**

- الحقيقة هي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي الدولة التي تتعاون مع الأكراد والشعب العراقي بشكل جاد ووفق ما يمليه الواقع . الأمر الثاني أننا نرى وسائل الإعلام الدولية معادية لإيران وبخاصة عندما يقولون أن مقتدى الصدر قد ذهب لإيران، فلماذا لا يقولون أن العناصر البعثية في سوريا واليمن وقطر والسعودية والكويت ؟ ألم يمارسوا نشاطاتهم هناك ؟ ألم يلجأوا رسميا إلي هذه الدول ؟ ألم يدلوا بتصريحات في تليفزيونات هذه الدول ؟ لكننا لم نرى مقتدى الصدر ولو لمرة واحدة يتحدث في التلفزيون الإيراني ضد الولايات المتحدة .

يوجد اليوم في العراق فريقان يتوليان السلطة هما الأكراد والشيعة، وهما لم يتوليا السلطة نتيجة انقلاب عسكري وإنما بمقتضي انتخابات شعبية شارك فيها أكثر من ٨ مليون ناخب، وهذا العدد من الناخبين هو الذي أدي إلي هزيمة الأقلية السنية .

أعتقد أن الدول العربية لا تريد أن ترى الشيعة والأكراد حكاما في العراق ولا أن يقام نظام ديمقراطي فيه . لهذا السبب تحجم الدول العربية عن التعامل مع العراق ولو أن الأمر ليس كذلك لتواجدوا في العراق مثل بقية الدول الأوروبية التي فتحت سفاراتها في بغداد- التي يوجد فيها الاضطرابات - وفتحت كذلك قنصلياتها في إقليم كردستان، فلماذا لم يفعل العرب ذلك ؟

فيما يتعلق بسياسة الحياد العراقي تجاه المباحثات الإيرانية - الأمريكية والتصريح الأخير لوزير الخارجية العراقي هذا لا يعني أن العراق مؤيد لطرف ومعادي للطرف الآخر ولكن العراق يؤيد الحق والعمل الصواب، وعندما نقول أن الحق مع إيران فهذا يعني أنه مع إيران،

حتى فيما يتعلق بقضية مقتدى الصدر الأخيرة أنا نفسي شعرت أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لها أثر إيجابي بالغ علي الجماعات الشيعية الموجودة بالعراق ودفعتها للبعد عن العمليات الإرهابية وساعدت وأيدت الحكومة العراقية المنتخبة .

إجمالا قطع المباحثات الإيرانية - الأمريكية ليس في صالح لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا الشعب العراقي، وعلي العراق أن يسعي دائما إلي التقريب بين إيران والولايات المتحدة، لأن هذا الأمر لن يؤدي إلي إقرار الأمن في العراق وحده ولكن في المنطقة بأسرها . إذا فالعراق سيطالب دائما بمواصلة هذه المباحثات وسيواصل جهوده لاستمرارها .

المثلث الاستراتيجي

سيد محمد كاظم سجاد بور ■ ايران ٦/٦/٢٠٠٨

فى التقرير الأخير لدراسة الوضع العسكرى الأمريكى في العراق والذى قدمه القائد الأمريكى الجنرال ديفيد بترايوس إلى الكونجرس تحدث عن حرب بالوكالة بين إيران وأمريكا، وكانت هذه تقريباً هى أشد لهجة تحدث بها مسئول أمريكى رسمى عن نفوذ إيران فى العراق.

الحرب بالوكالة تتمثل فى صراع بين إيـران وأمريكا يدور بشكل غير مباشر. ويجب تقييم تصريحات برتايوس وذلك إلى جانب حديث السفير الأمريكى في العراق رايان كروكر الذى تحدث في نفس جلسة الكونجرس عن وضع العلاقات الإيرانية - العراقية بلغة وبأسلوب مزدوج، فقد تحدث كروكر من ناحية عند تدخل إيران في العراق وتحدث من ناحية أخرى عن العلاقات وأشكال التعاطي بين إيران وزيارة الرئيس الإيرانى للعراق.

هذه التصريحات كان مفادها أن إيران هى الفائزة فى حرب أمريكا على العراق، وأن إيران في حالة صعود مع تبلور هلال شيعى بزعامة إيران، وفى حالة انسحاب القوات الأمريكية من العراق ستستفيد إيران من الفراغ الناجم عن ذلك، إذ تساعد المتمردين العراقيين، كما تتدخل فى شئون الحكومة العراقية، وتسيطر القوات التابعة لجيش القدس الإيرانى على أنحاء كثيرة فى العراق.

كيف يمكن تحليل هذه التصريحات، وما هى دوافع المسئولين الأمريكيين وراء كل هذا التأكيد على دور إيران المتصاعد، وكيف يمكن بحث الوجود الإيرانى في أشكال الخطاب الأمريكى الاستراتيجية والسياسية، كل هذه الأسئلة مشروعة ومهمة يتم طرحها فى المثلث الاستراتيجي: إيران - العراق - أمريكا، والرد عليها بشكل دقيق من المؤكد أنه مشكلة لكن قراءة رؤى المسئولين الأمريكيين في هذا الصدد بالنظر إلى مجموعة من الحقائق التاريخية والسياسية تكون ممكنة إلى حد ما.

في هذا الإطار مع التأكيد على نقطة أن كل التصريحات السابقة تشتمل على تركيبة من الأغراض والدوافع السياسية، بصفة عامة يمكن اعتبار أن سبب هذه التصريحات ناجم عن تناقضات استراتيجية "عدم الإلمام بتعقيدات العلاقة بين إيران والعراق" و"البحث عن ذريعة لتبرير الإخفاقات وزيادة التدخل"، وفى الوقت نفسه "البحث عن فرصة للتعاون المحدود مع إمكانية الزيادة المحتملة فى عدد القوات".

١ - التناقضات الاستراتيجية:

لازال الهدف الأساسى للهجوم العسكرى الأمريكى على العراق والذى مر عليه خمس سنوات محل بحث ونقاش، ومع ذلك فإن ثمة دوافع عديدة ساهمت فى إقدام واشنطن على هذه الخطوة، منها السيطرة على آبار النفط العراقية ونشر الديمقراطية وانتقام بوش من صدام بسبب فشل أبيه في قمعه بشكل نهائى، وكذلك أيضاً الأهداف الإسرائيلية المتمثلة فى القضاء على قوة عسكرية عربية وإنشاء منصة للانطلاق نحو تغيير النظام السياسى في إيران إلى غير وتلك من الدوافع.

ومن الممكن مشاهدة أى من الدوافع السابقة بشكلٍ ما في محمل التحرك العسكرى الأمريكى وبدرجات مختلفة ومع أن تحديد نصيب أى منها يعد مشكلة كبيرة لكن يمكن القول بكل تأكيد أن هدف أمريكا الإستراتيجى الأسمى هو تقوية مكانتها في المنطقة مع أضعاف مكانة إيران.

ومما لا شك فيه لو أن أمريكا كانت قد استطاعت أن تستقر بشكل كامل فى العراق لكانت قد مارست ضغوطاً استراتيجية غير مسبوقة على إيران ولكان بعض المحافظين الجدد الأمريكيين قد ادعوا صراحة أن بغداد ستكون بوابة دخول الديمقراطية إلى المنطقة وحدوث تطور في أنحاء الشرق الأوسط ومن ضمن ذلك إيران.

كان العالم قلقاً من استمرار مغامرات بوش العسكرية لكن من الناحية العملية لم تتحقق هذه الطموحات الاستراتيجية فقط بل أن أمريكا واجهت منزلقاً في العراق، وبعد أربع سنوات من الحرب أصبح الوجود صعباً ومن أجل حل المشاكل الأمنية تم ولأول مرة تدشين محادثات رسمية بين إيران وأمريكا بعد ٢٧ عاماً من القطيعة بناءً على دعوة ومبادرة الحكومة العراقية فى بغداد.

ورغم أن هذا الحوار لم يكن على مستوى رفيع إلى حد كبير وواجه تحديات أساسية إلا أنه قبل أى شيء أظهر التناقض الاستراتيجى فى مشروعات واشنطن حيث كان من المقرر عقب الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق أن

تدخل إيران في دائرة الضغط الاستراتيجي، لكن الآن يجب على المفاوض الأمريكي أن يدخل في محادثات حتى يحدث استقرارا في العراق.

والمعنى الآخر لهذا التناقض الاستراتيجي هو أن موضوع العلاقات بين إيران وأمريكا أصبح ينطوي على تعقيدات أخرى، ومجموعة العوامل التي تقع في هذه المعادلة جعلت المناورة الاستراتيجية الأمريكية عرضة للتغيير وجعلت بعض إمكانياتها أكثر محدودية.

من ناحية أخرى لا يجب نسيان أن إيران تمثل تهديداً دائماً في المنظور الاستراتيجي للمؤسسات العسكرية والسياسية والأمنية في أمريكا بل إن بوش صرح في العام الماضي أن إيران تعد التهديد الأكبر بالنسبة لأمريكا.

وهكذا اتسع تهديد إيران في رؤية أمريكا الاستراتيجية لدرجة أنه لا يوجد أي بحث استراتيجي في أمريكا إلا ويضع في رؤيته عنصر إيران وكيفية مواجهتها.

هذا التناقض الاستراتيجي مع التهديد الدائم لإيران وعدم النجاح في استمرار العمليات العسكرية الأمريكية في العراق وانسحاب ذلك على إيران وضرورة الاهتمام بالعامل الإيراني في خلق الاستقرار في العراق سيلقي بظلال كثيفة على كافة أشكال الخطابات الاستراتيجي في أمريكا فيما يخص إيران للعراق.

٢- عدم الإلمام بتعقيدات العلاقة بين إيران والعراق:

إن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية إلى جانب التناقضات التي سبقت الإشارة إليها تواجه مشكلة أخرى وهي عدم الوقوف على العلاقات المعقدة بين إيران والعراق ليس فقط في فترة ما بعد استقلال العراق أي منذ ١٩٢١ وما بعدها بل بالقضايا المتعلقة التي ترتبط بعراق اليوم.

فعلاقات إيران بهذه المنطقة إلى جانب مقتضيات الجغرافيا تتمتع بتاريخ عميق لدرجة أن حياة الشعب الإيراني والعراقي قبل ظهور البعثيين في عقد الستينيات من القرن العشرين كانت تتمتع بنسيج قلما يوجد له بديل.

وقد وصل الوجود الثقافي والشعبي الإيراني في العراق لدرجة أن القوميين العرب الذين كانوا في حزب البعث قد جعلوا أولويتهم الأساسية والدائمة مقاومة إيران والعمل للقضاء على الوجود الثقافي والإنساني الإيراني في العراق.

وليس من المبالغة لو أننا اعتبرنا أن مجمل مشروع حزب البعث كان عبارة عن مقاومة العنصر الإيراني في المجتمع والثقافة العراقية، هذا المشروع قد وصل لدرجة شن حرب طويلة، لكن ما غاب عن أعين الاستراتجيين الأمريكيين بسبب عدم اهتمامهم التقليدي بعنصر التاريخ الطويل فشل كل المشروعات المعادية لإيران على مدى التاريخ الطويل كمنطقة ما بين النهرين والعراق.

من سباحة حافظ الأسد في بحيرة طبرية إلى المحادثات السورية - الإسرائيلية ٢٠٠٨

عصر ايران ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨

تخوض سوريا وإسرائيل مباحثات، وهي الحقيقة التي فرضت نفسها على الساحة الجيوبوليتيكية الشرق أوسطية. مع هذا، علينا أن نتساءل: هل سيكون مصير تلك المباحثات، توقيع اتفاقية سلام بين دمشق وتل أبيب، ومن ثم يستعيد السوريون مرتفعات الجولان؟

الإجابة على هذا السؤال يمكن استكشافها من خلال الأحداث السابقة والأوضاع الراهنة على النحو التالي:

احتل الجيش الإسرائيلي مرتفعات الجولان الاستراتيجية، في حرب يونيو ١٩٦٧، وفي عقد الثمانينات اتخذ الكنيست الإسرائيلي قرارا بضم تلك المرتفعات إلى الأراضي الإسرائيلية! ومنذ ذلك الحين، انتهجت سياسة بناء المستوطنات في هذا القسم من الأراضي السورية، لدرجة أن حوالي ٢٠٪ من تلك المنطقة تكدست بالمستوطنات الصهيونية . والمثير للدهشة أنه بعد احتلال مرتفعات الجولان، تم فصل السكان السوريين المقيمين في هذا الجزء، بالقوة عن وطنهم الأم، وهم يعيشون حاليا في منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحتى يتواصلوا مع أقربائهم ومعارفهم، يأتون إلى أقرب نقطة من المنطقة الواقعة تحت الإدارة السورية ويتبادلون الحديث من خلال مكبرات الصوت.

هذا الحد المؤقت يفتح أسبوعيا مرة واحدة بشكل محدود وتحت السيطرة حتى يتمكن السوريون على الجانبين من ملاقاة بعضهم البعض وأداء واجب العزاء أو المشاركة في الأفراح.

في عقد التسعينيات عندما كان حافظ الأسد رئيسا للجمهورية السورية، أجريت مفاوضات سورية - إسرائيلية، بشكل منسق وأكثر جدية من نظيرتها الراهنة، وقد تخطت عدة مراحل مرورا بمدريد وواشنطن و"واي ريفر".

في تلك المباحثات، توصل الطرفان إلى نتائج جيدة وتقرر أن تعيد إسرائيل مرتفعات الجولان لسوريا، مع هذا انهار كل

شيء وعاد الطرفان مرة أخرى إلى نقطة الصفر. فبينما طالب السوريون بتحرير كامل الأرض، أصر الإسرائيليون على تبعية بحيرة طبرية لإسرائيل ورفضوا إعادتها، فى مقابل ذلك تحدث حافظ الأسد بصراحة قائلا أنه كان يسبح فى مياه بحيرة طبرية قبل عدوان عام ١٩٦٧.

وفى النهاية قبل الإسرائيليون بالانسحاب حتى ١٥ مترا من ساحل البحيرة، ولكنهم رفضوا إعادتها للسوريين، ومن ثم فشلت المباحثات، لأن بحيرة طبرية هى شريان الماء الرئيسى لتلك المنطقة، ولم يكن لدى أى من الطرفين الرغبة فى التغاضى عنها.

بالإضافة إلى ذلك شهدت الساحة الداخلية الإسرائيلية مؤخرا موجة اعتراضات ضد الحكومة، لن تسمح مطلقا لإيهود أولمرت رئيس الحكومة بإعادة الجولان إلى سوريا، ويبدو أن أولمرت أيضا لن يتخذ مثل تلك الخطوة، لأن حرب الـ ٣٣ يوم والفشل المتوالى فى قطاع غزة وملف الفساد المالى لـ "أولمرت" والمشكلات الداخلية الإسرائيلية، لم تترك له سوى حافة الهاوية، وإذا أعاد الجولان لسوريا، بالتأكيد سيتهم فى الداخل الإسرائيلى بالخيانة وسيستهدف من جانب المتشددين، وربما يكون مصيره مثل "إسحاق رابين" الذى اغتيل من جانب المتشددين.

دبلوماسية إيران الناجحة فى الدوحة

سيد ضياء الدين احتشام ■ عصر إيران ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨

لبنان ورقة الشرق الأوسط الرابحة، تلك هى الحقيقة التى لا تدركها فقط دول المنطقة، وإنما جميع دول العالم، فهى الدولة التى يعرفها الأوروبيون لاسيما الفرنسيون بعروس الشرق الأوسط، أما الأمريكيون وقد أنفقوا أموالا لا حصر لها فى هذه الدولة، فيريدون أيضا السيطرة على مقدرات هذه الدولة بما تمثله من نقطة ارتكاز إقليمى.

أما على صعيد المنطقة فإن إسرائيل وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، ومصر وإيران، جميعها دول سعت للمنافسة على المصالح القومية اللبنانية، نظرا لموقع لبنان شديد الأهمية. وقد لعبت دورا محوريا فى التوازنات اللبنانية من منطلق الحصول على مزايا دولية وإقليمية تعلى من شأنها.

وفى الواقع إذا أرادت دول المنطقة التغاضى عن لبنان تنفيذا لسياسة عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى، فإن ذلك يعنى حرمانها من امتيازات سياسية، بل إن الجغرافيا السياسية الشرق أوسطية من دون لبنان، تعنى تحمل نفقات وغرامات سياسية ضخمة.

من هذا المنطلق شهدت الأزمة السياسية اللبنانية على مدى الثمانى عشر شهرا الأخيرة ظهور استقطاب طائفى دعمته أطراف الصراع فى لبنان، وعلى رأسهم الأمريكيون والإسرائيليون والأوروبيون والدول العربية وإيران بالإضافة إلى التيارات الداخلية اللبنانية، وجميعهم وضع خطا أحمر بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة، وجميعهم أيضا لم يكن لديهم استعداد للانسحاب أو التراجع، حتى أن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذى كان مستعدا للتنحى شخصيا، احتفظ أيضا بمقعده كحجر عثرة لأسباب سياسية وضغوط خارجية. حتى ارتكبت حكومة السنيورة الخطأ الاستراتيجى الأكبر باتخاذها قرارى إحالة شبكة اتصالات الحزب للقضاء وإقالة مدير أمن مطار بيروت، حيث استغل حزب الله الفرصة لصالحه، وبعد فشل ١٩ جلسة برلمانية لتسمية رئيس الجمهورية، بات لبنان فجأة متفقا بشأن رئيس الجمهورية فى الدوحة، بينما سلك ميشيل سليمان طريقه لقصر "بعبدا".

واللافت للنظر أنه تم الترحيب بوزير خارجية إيران منوتشهر متكي، بوصفه أول ضيف أجنبى، ما يحمل فى طياته رسالة تثبت مدى تأثير الدور الإيرانى.

لقد أسفر مؤتمر الدوحة عن النتائج المطلوبة إيرانيا، فقد تزايدت مكانة المقاومة، وحصل حزب الله على مناصب وزارية عديدة مما يعطيه حق الاعتراض وامتيازات أخرى.

من ناحية أخرى وفى أقل من أسبوع على مؤتمر الدوحة اقترحت تل أبيب على حزب الله إجراء مفاوضات حول تبادل الأسرى.

وبدون شك فإن تلك الامتيازات الكبيرة لم تمنح لحزب الله وفقا للإرادة العربية، ويمكن إدراك ذلك من خلال الدبلوماسية النشطة من جانب الدولة الأقرب لحزب الله أى إيران على النحو التالى:

خلال مؤتمر الدوحة، وفى الجولة الأولى من المباحثات التى وصلت إلى طريق مغلق، وقبل دقائق من الساعة الثالثة صباحا، هدد المسئولون القطريون بالإعلان رسميا عن فشل المباحثات بوصف قطر الدولة الراعية للمؤتمر.

تلك الأنباء وصلت لوزارة الخارجية الإيرانية بعد لحظات فبدأت الدبلوماسية الإيرانية مرحلة مبتكرة من التحرك السياسى، واستأنفت عشرات الاتصالات السرية والمعلنة، وفى نهاية المؤتمر الذى كان للعرب المناهضين لإيران فيه حضور قوى ونشط، لاح فى الأفق بشائر نصر استراتيجى بالنسبة لإيران.

لقد وقعت الجبهة المناهضة لإيران على الاتفاق وهى مفعمة بالأسى والمرارة، لدرجة أن سعد الحريرى رئيس تيار المستقبل بعد يوم واحد من المؤتمر أعلن قائلا: "لقد خسرنا فى الدوحة ولكن لم يكن لدينا أى خيار آخر سوى القبول."

ويمكن القول أن مؤتمر الدوحة كان انعكاسا واضحا للدبلوماسية الإيرانية الفاعلة والتى ستؤثر بالطبع على مستقبل التهديدات الموجهة لإيران لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

مهام الرئيس اللبنانى الجديد

إيران ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨

مع مجئ قائد الجيش العماد ميشيل سليمان إلى قصر (بعبدا) تزايدت الآمال باتحاد الأطراف المتصارعة فى هذه الدولة وحل الخلافات الجارية فيها.

ولاشك أن أولى مسئوليات الرئيس اللبنانى الجديد هى السعى من أجل إنهاء الخصومات السياسية الطويلة فى لبنان.

وكما تقتضى القوانين الداخلية فى لبنان، فإن منصب رئيس الجمهورية فى هذه الدولة يحظى بسلطات أعلى، ومن جانب الدستور فإن رئيس الجمهورية هو عنوان الوحدة القومية ومسئوليته حماية واحترام الدستور وحفظ استقلال ووحدة أراضى الدولة.

وطبقا للعرف المعمول به منذ استقلال لبنان، فإن رئيس الجمهورية ينتخب فى هذه الدولة من بين المسيحيين المارون ويعهد إليه برئاسة المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفترة رئاسته ست سنوات وتمثل هذه الفترة أفضل فرصة للقيام بالمسئوليات الهامة التى هيأها الدستور له.

وطبقاً للدستور اللبنانى فإن أغلب الأمور الهامة التى تخص الدولة موجودة فى محيط سلطات رئيس الجمهورية، ومن هذه السلطات حق رئيس الجمهورية فى اختيار رئيس مجلس الوزراء، وحقه فى إصدار قرارات بتشكيل الحكومة أو قبول استقالتها أو إقالتها كما تتضمن سلطاته تسلم أوامر اعتماد السفراء الجدد ورئاسة المراسم ومنح الأنواط والامتيازات الحكومية كذلك من حقه إصدار العفو الخاص والعفو العام بما يتناسب مع قوانين الدولة، وإرسال رسائل للبرلمان لمناقشة لوائح جديدة، وحقه فى طلب جلسة طارئة لمجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء.

ومما سبق يتضح أنه مع كل الظروف السابقة فإن سليمان هو أنسب مرشح لهذا المنصب، ولا يوجد شخص عربى يشكك فى هذا، حيث استطاع سليمان أن يكون موضع توافق كل الأطراف المتصارعة فى الساحة اللبنانية.

سليمان ٥٩ عاماً وهو مسيحى مارونى، استطاع أن يوحد الأطراف المتصارعة وأن يوحد الجيش، واستطاع أن يتصدى لسلطات رئيس الجمهورية التى تركها إيميل لحود.

أولوية السياسة الخارجية الأرمينية: إيران أم أمريكا؟

آرزو ديلمقانى ■ ايران ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨

لا تستطيع أرمينيا فى الوقت الراهن الاستفادة من حدودها مع جمهورية أذربيجان من حيث التنقل وشحن البضائع، كما أنها بسبب مشكلاتها العالقة مع تركيا حول قضية إبادة الأرمن، لا يمكنها استغلال حدودها مع هذه الدولة.

وبالنظر إلى سياسات أرمينيا الإقليمية بعد انهيار الإتحاد السوفيتى، يبدو أن تلك الدولة لديها مشكلات عديدة مع جيرانها ما عدا إيران . تلك المشكلات لم تحل منذ استقلال أرمينيا حتى الآن.

وبالرغم من أن أرمينيا بصدد الاستفادة من حدودها مع جورجيا الواقعة فى شمال هذه الدولة، إلا أن الصراعات الإقليمية تحول دون اتخاذ مثل هذه الخطوة أيضا. من هذا المنطلق تكتسب العلاقات الإيرانية - الأرمينية أهمية قصوى.

بالرغم من أن ضعف أرمينيا الجيوبوليتيكى هو المحدد لعلاقات تلك الدولة مع شتى الدول، إلا أن أرمينيا لديها العديد من المزايا السياسية التى تمكنها من لعب دور أكثر أهمية على الصعيد الإقليمى.

تسعى إيران من خلال دورها ونفوذها الإقليمى، إلى تهميش دور تركيا ومن أجل تحقيق توازن فى العلاقة بين تركيا وجمهورية أذربيجان، تدعم إيران علاقاتها مع أرمينيا . وبالرغم من أن أرمينيا قد أعلنت أنها دشنت تحالفا استراتيجيا مع روسيا، إلا أن المساعدات التى حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، ليست موضع مقارنة بالمساعدات التى حصلت عليها من روسيا.

تعتبر أرمينيا أكبر دولة تحصل على المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل، لكن فيما يتعلق بصراع "قره باغ"، فالوضع مختلف تماما، وبغض النظر عن الصراعات الإقليمية، تريد الولايات المتحدة من أذربيجان أن تسمح بتمركز قواعدها العسكرية فى هذه الدولة، فى حين تفضل الصمت حيال تزايد العلاقات المشتركة بين إيران وأرمينيا .

المخاوف الأمريكية من تعاون الدول الإسلامية فى المنطقة وعلى رأسها أذربيجان وتركيا وإيـران، تفوق المخاوف الأمريكية بشأن التعاون المشترك بين طهران وإيروان، كما أن الولايات المتحدة التى بصدد إنشاء قواعد عسكرية لها فى أذربيجان، والتى تسعى لتقوية قواعدها فى تركيا، تستهدف دولا أخرى فى المقام الأول.

وبينما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية باكو بأن تصبح قاعدة عسكرية للولايات المتحدة فى المنطقة، لم تقدم مثل هذا العرض مطلقا لأرمينيا التى تحصل سنويا على مساعدات أمريكية ضخمة، والتى تشكل أقرب صديق لكل من إيران وروسيا، ومن الملاحظ أن أرمينيا التى تحصل على تلك المساعدات المالية الأمريكية، أحيانا ما ترفض مقترحات ومطالب أمريكية.

مع تزايد حدة الخلاف بين الولايات المتحدة، وإيران على خلفية الملف النووى، تزايد الجدل بشأن نشر قواعد الناتو فى الأراضى الأرمينية، لكن وزير الدفاع الأرمينى سيرجى سركسيان، أعلن أنه لا توجد إمكانية لمثل هذا الإجراء، حتى فى أسوء الظروف.

من ناحية أخرى، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى ديسمبر ٢٠٠٢، تنفيذ سياسة وقف التأشيرات لرعايا الدول التى تدعم الإرهاب الدولى، وقد أدرجت مواطنى أرمينيا، أيضا ضمن هذا القانون، لتصبح أرمينيا الدولة الحادية والعشرين، والدولة المسيحية الوحيدة التى تشملها هذه السياسة.

جدير بالذكر أن سياسة وقف التأشيرات شملت جميع المواطنين الأرمن فوق ١٦ عاما، سواء كانوا يعيشون فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو يرغبون فى السفر إليها، تلك السياسة التى انتهجت بعد أحداث ١١ سبتمبر، استهدفت دولا عديدة كان على رأسها العراق وليبيا والسودان وسوريا وباكستان.

بالطبع اتخذت تلك السياسة تجاه أرمينيا لأن الإرهابيين الأفغان كانوا قد دخلوا الأراضى الأمريكية بجوازات سفر أرمينية، وقد تم وقف العمل بهذا القانون بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٢، لأن المواطنين الأرمن عانوا من مشكلات عديدة، كما أن الأرمن المهاجرين فى الولايات المتحدة واجهوا صعوبات لا حد لها، وإلغاء هذا القانون كان دليلا على أهمية المجتمع الأرمينى فى الولايات المتحدة.

لكن بالإضافة إلى التعاون المشترك بين طهران وأيروان، فقد تزايدت فى الأعوام الأخيرة معدلات التعاون الاقتصادى بين إيران وأرمينيا، حيث تسعى إيران حاليا لبناء مصفاة نفط فى دولة أرمينيا، وفى هذا الصدد من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية التى أعلنت عدم رضائها من قبل بشأن اتفاقية الغاز بين إيران وتركيا، لم تبد أى اعتراض مباشر إزاء هذا المشروع المشترك بين إيران وأرمينيا، والذى سيساهم بالتأكيد فى زيادة نفوذ إيران إقليميا.

من ناحية أخرى، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن أرمينيا دولة داعمة للإرهاب، واتهمت هذه الدولة بامتلاك نظام مصرفى يوصل مساعدات مالية للإرهابيين، بينما بات من الواضح أن الولايات المتحدة لن تواصل صمتها فى ظل تلك الأوضاع، حيث يمكنها إما الحد من تقديم المساعدات المالية لأرمينيا، أو تقديم الدعم لباكو فيما يخص صراع "قره باغ".

ويمكن القول أن قرارات المسئولين الأرمينيين تشير إلى أن السياسة الخارجية لتلك الدولة ليست مرتبطة بالولايات المتحدة، وأن أولوية السياسة الخارجية الأرمينية تمضى فى اتجاه روسيا وإيران.

نمر من ورق

■ جمهوري اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ١٩/٦/٢٠٠٨

صرح سيلفيو برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي بعد زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الأخيرة لروما ضمن عرض نتائج هذه الزيارة قائلا: "أثناء مباحثاتي مع بوش سمعت أخبارا تخص الملف الإيراني الحساس أفضل ألا أضطر لسماعها أبدا"، وأضاف أن "بوش جاد جدا فيما يتعلق بإيران وملفها النووي وأنا شخصيا أتمنى ألا تتوقف المباحثات مع إيران، وأن يتم الوصول إلي طريق للحل، وفي غير هذه الحالة ستكون الأوضاع وخيمة جدا".

علي هامش هذا التصريح كتبت صحيفة لاريوبليكا الإيطالية: لم يذكر سلفيو برلسكوني كلمة الحرب علي الإطلاق ولكنه قال من الواضح أن لدى الولايات المتحدة خيارات أخرى في حالة عدم توصل الجهود الدبلوماسية لنتائج.

أضافت الصحيفة نفسها أن برلسكوني صرح للمراسلين قائلا: إن الأخبار الواردة من طهران وما صرح به خافيير سولانا تزيد من مخاوفنا لأن احتمال اتخاذ خيار آخر غير الخيار الدبلوماسي يزداد يوما بعد يوم والبيت الأبيض غير متفائل علي الإطلاق من جدوى الجهود الدبلوماسية.

من تصريحات رئيس الوزراء الإيطالي يتضح أن الولايات المتحدة وعددا من الدول الأوروبية بصدد تنفيذ مخطط دعائي وضع في وقت سابق يهدف إلي إصابة مسئولي الجمهورية الإسلامية بالتوتر والقلق ليدفعوهم إلي الإنسحاب من مجال أنشطة الطاقة النووية.

الهدف الآخر لهذا المشروع أن يصبح الشعب الإيراني مضطربا وغير راض وأن يطلب من مسئوليه التراجع عن مشروع الطاقة النووية وأن يستسلم لتجاوزات الغرب وبخاصة الولايات المتحدة.

أحد المؤشرات الأخرى علي ذلك المخطط، التصريح الذي نشرته نفس الصحيفة الإيطالية نقلا عن وزير الخارجية الإيطالي حيث قال: لا توجد دولة أوروبية تريد أزمة جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

معنى هذا الكلام أنه لا يوجد خيار لحل قضية الملف النووي الإيراني سوى المباحثات وأي أمر آخر غير ذلك ما هو إلا فرقعة سياسية.

الدليل الآخر علي ذلك هو أن الحكومات الأوروبية والصين وروسيا ينتهجون الخيار السياسي لمواصلة المباحثات مع إيران وحل المشكلة النووية.

من ناحية أخرى فإن زيارة خافيير سولانا ومعه ممثلين عن مجموعة ٥+١ إلي طهران لا يمكن أن تكون بلا هدف، وبناءً علي هذا لكي يكون هناك تفسير لهذا التصرف ينبغي قبول فكرة أنه تم للحفاظ علي مسار المباحثات.

مما لا شك فيه أنه بالإضافة إلي هذا الهدف تمثل الزيارة آلية دعائية مناسبة تمكن مجموعة ٥+١ من الضغط علي إيران للوصول إلي اهداف المجموعة عن طريق المباحثات المقترنة بالضغوط الدعائية دون اللجوء إلي خيار آخر.

ومما يؤيد وجود مثل هذا المخطط الدعائي أن كثيرا من وسائل الإعلام الإيطالية التي نشرت تحليلات عن زيارة خافيير سولانا لطهران ولقائه مع كبار مسئولي إيران قد أشارت إلي قوة احتمال استخدام الخيار العسكري لوقف عملية تخصيب اليورانيوم في إيران.

الدليل الآخر أن تصريحات بوش نفسها التي أدلى بها في مؤتمره الصحفي المشترك مع برلسكوني تعطي الأولية لاستخدام الأساليب الدبلوماسية لحل أزمة إيران.

وعلي الرغم من أن الرئيس الأمريكي قد تحدث عن

أن هناك خيارات أخرى أمامه لكن من الواضح أن هذه التصريحات أيضا جزء من نفس مخطط المباحثات المقترنة بالضغوط الدعائية السياسية .

الحقيقة أن الولايات المتحدة بسبب سقوطها في مستنقعات العراق وأفغانستان ليس لديها القدرة علي القيام بأي عمل عسكري آخر خاصة بعد أن خنقت عواقب احتلال العراق وأفغانستان الحزب الجمهوري، ويلحظ الآن بوضوح مقدمات هزيمة مرشح الحزب الجمهوري جون ماكين في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى هذا العام، كما أن المشكلات الاقتصادية والأزمة السياسية الداخلية بالولايات المتحدة تتزايد يوما بعد يوم .

يدرك رجال الإدارة الأمريكية جيدا الآن أن القيام بأي عمل عسكري آخر بمثابة انتحار سياسي للحزب الجمهوري.

كما أن تاريخ الثلاثين عاما للجمهورية الإسلامية الإيرامية قد أوضح لهم أن الشعب الإيراني لن يخضع لصخب فارغ ولن يلتفت لهذا النوع من التهديدات خاصة وأنه يعلم أن الولايات المتحدة ما هي إلا نمر من ورق .

هل تعتزم أمريكا الهجوم على إيران؟

بهروز ابن سينا ■ كيهان (الدنيا) ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨

تزايدت خلال الفترة الأخيرة التصريحات والتقارير حول اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران قبل نهاية الشهور الأخيرة من ولاية الرئيس الأمريكى جورج بوش، والسؤال هنا الذى يحتاج إلى إجابة: هل تعتزم الولايات المتحدة بالفعل القيام بهذا الهجوم وكيف سيكون رد فعل الدول الكبرى خاصة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن؟

السبب الرئيسى وراء التهديدات الأمريكية بشن هجوم عسكرى على إيران الإسلامية ليس بسبب برنامج إيران النووى السلمى بل إنه يرتبط بحزمة سياسية أمريكية ترتبط بوجودها أو عدم وجودها فى العراق.

ولبحث الموضوع بشكل أعمق يجب أن نلقى نظرة سريعة على الثلاثة عقود الماضية، فقد أفرز نجاح الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩، تحولات هامة فى بنية العلاقات فى المنطقة وتتلخص أبرز هذه التحولات فى نقطتين الأولى، تحول العالم الثنائى القطبية إلى ثلاث معسكرات كان ثالثها العالم الإسلامى. الثانية، حدوث تطور فى السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العالم الإسلامى والخروج من حالة الفعل إلى حالة رد الفعل، رد الفعل الذى كان مريرا وغير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية. فى هذا العقد واجهت إيران الإسلامية التى كانت النقطة المركزية فى اجتياز العالم هذا المنعطف حرباً هائلة مفروضة على مدي ثمان سنوات من جانب لاعبى القوى.

يوجد فى الولايات المتحدة اتجاهان متضادان: الأول يدافع عن أنه يجب أن يكون للولايات المتحدة لأجل غير معلوم وحتى نهاية القرن الحادى والعشرين وجود مؤثر وملموس فى العراق وطبقاً للزعم هذا سيتم تحقيق شيئين أولاً: إدارة أو ضبط تحركات العالم الإسلامى، ثانيا: تبنى نظرية تأمين تدفق الطاقة. والنتيجة هى أن قرارا بشن هجوم على إيران سيعتبر خطأ كبيرا لأن الولايات المتحدة التى تعتزم تدشين وجود غير محدود فى العراق سوف تتعرض لمشاكل كثيرة،

والنقطة الثانية وهى فى الواقع ترتبط بموضوع النفط، فالساسة الحاليون فى الولايات المتحدة يؤكدون على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكتفى بوجود قصير المدى فى العراق، لأنه فى غير هذه الحالة ستكون الولايات المتحدة الخاسر الأكبر وهذه المجموعة على عكس ادعاءاتها الظاهرية التى تقوم على عدم الانسحاب من العراق إلى أجل غير معلوم ترى أنه لو أن مسيرة تكوين السلطة فى العراق تتحرك بالشكل الذى يريدونه وأنهم سوف يحصلون على المكاسب السياسية التى يريدونها فى العراق فإن الضبط والإدارة عن بعد بأقل وجود سيحقق مصالح الولايات المتحدة بشكل أكبر.

فى هذا السيناريو مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بشكل مبالغ فيه فإن الولايات المتحدة وخاصة ساسة أمريكا النفطيين الحاليين سيحققون مصالح أكبر وبعبارة أخرى على الرغم من أن ضغط طلب بعض الاقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند يترتب عليه زيادة الأسعار العالمية للنفط إلا أنه فى هذه النظرية التى يتبناها ساسة أمريكا النفطيون فإن ارتفاع الأسعار فى هذا السوق عن طريق أساليب معقدة فى البورصات النفطية وإضعاف قيمة الدولار أمام سائر العملات ومساعدة بعض الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة سيعود عليهم بالفائدة وسيهيئ إمكانية تجاوز سعر البرميل حاجز ١٥٠ دولار.

إلى أين وصلت عملية التحكيم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؟

ديبلماسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨

فى ٢٢ مايو ٢٠٠٨ قرأ تقرير فحص ملف التحكيم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فى جلسة علنية لمجلس الشورى الإسلامى، من قبل النائب كاظم جلالى وكيل لجنة السياسة الخارجية والأمن القومى، ونظراً لأهمية هذا التقرير قام الموقع الإلكترونى "ديبلماسى إيران" (الدبلوماسية الإيرانية) بنشر النص الكامل للتقرير وفيما يلى تفاصيل تقرير التحكيم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية:

المقدمة

– من اتفاقية الجزائر وحتى تشكيل المحكمة

بعد أيام قليلة من احتلال السفارة الأمريكية لدى طهران فيما عرف حينها بقضية وكر الجواسيس، اشتدت الأزمة فى العلاقات الإيرانية- الأمريكية، وفى تلك الأثناء، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رفع حالة الطوارئ فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران كما طالب بتجميد كافة الممتلكات والأموال الإيرانية (الحكومية وغيرها) الموجودة داخل الولايات المتحدة أو فى بنوكها الخارجية.

وسرعان ما رفعت العديد من الدعاوى المختلفة فى المحاكم الأمريكية والتى طالبت بدورها باستصدار قرار مؤقت بتجميد كافة الأموال الإيرانية، حتى وصل الأمر عشية التوقيع على اتفاقية الجزائر إلى وجود ٤٤٠ دعوى مرفوعة ضد المنظمات والمؤسسات الحكومية الإيرانية فى المحاكم الأمريكية.

وبناءً عليه تأسست هيئة للتحكيم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الأزمة الناجمة عن موضوع الرهائن (رهائن السفارة) وتجميد الأموال الإيرانية لدى الولايات المتحدة. وفى هذا السبيل، بذلت الحكومة الجزائرية مباحثات وجهود حثيثة مع الطرفين حتى استطاعت فى النهاية التوصل إلى اتفاق يكون موضع إرضاء الطرفين، وبالفعل وقع الطرفان على الاتفاقية فى ١٩ يناير ١٩٨٠. وكانت عبارة عن اتفاقية عامة لحل القضايا المطروحة، وهو ما عرف نهاية الأمر باتفاقية الجزائر التى بمقتضاها تم إنهاء المسائل العالقة بين الدولتين.

نظرة عامة

بعد النظر فى الدعاوى المرفوعة وإحالة الموضوع للتحكيم حدث أن تم عرض المسألة وبشكل عام ودون تحديد للموضوعات المطروحة فى شكل لائحة على مجلس الشورى الإسلامى الذى وافق عليها فى ١٦ يناير ١٩٨٠، إلا أنه فى نفس الجلسة أعلن رئيس المجلس (البرلمان) آنذاك أنه يتحتم تجزئة الدعاوى المقدمة والنظر فيها من حيث مطابقتها للمادة "١٣٩" من الدستور الإيرانى، (ترى المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة من الدستور الإيرانى أن المصالحة فى الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، أو الحكومية أو إناطتها للتحكيم – فى كل الأحوال – تتم بموافقة مجلس الوزراء، كما ينبغى إعلام مجلس الشورى الإسلامى بذلك. وفى الحالات التى يكون فيها أحد أطراف الدعوى أجنبياً، وفى الحالات الداخلية المهمة، يجب موافقة مجلس الشورى عليها أيضاً – ملاحظة – ويحدد القانون الحالات ذات الأهمية. وللأسف تكشفت المخالفة الصريحة لبعض تلك الدعاوى مع المادة ١٣٩ من الدستور الإيرانى (أكثر من ١٧ قضية)، لذا فإن الاستمرار فى هذا الملف بدون تصويت البرلمان الإيرانى كان مخالفاً مع الدستور الإيرانى.

استرجاع الممتلكات الإيرانية (الالتزامات المالية الناجمة عن الاتفاقية)، بموجب اتفاقية الجزائر تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الأوضاع المالية لإيران كما كانت عليها قبيل تاريخ (١٤/ ١١/ ١٩٧٩). أى الإفراج عن كافة الممتلكات والأرصدة التى جمدتها فى أعقاب أزمة الرهائن، وهذه الأموال عبارة عن الآتى:

١-أشكال نقدية (سندات وذهب).
٢-أموال وتجهيزات عسكرية.
٣-أموال دبلوماسية.
٤-أموال عسكرية.
٥-أموال الشاه وأسرته باعتبارها أموال إيرانية.

ورغم أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة عن حجم الأموال النقدية الإيرانية لدى البنوك الأمريكية، إلا أن ثمة تكهنات تقدرها بما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٤ مليار دولار، غير أن روبرت كارس ول وريتشارد جى ديويس المسئولين عن تفحص هذه الأموال فى الولايات المتحدة قد ذكرا فى كتابهما تحت عنوان "تجربة أزمة": "أن الأموال المجمدة قد بلغت إبان تاريخ



الاتفاقية (اتفاقية الجزائر) من ١٠٩٨٧ إلى ١٢٠٨٧ مليار دولاراً".

وفى النهاية أقرت الولايات المتحدة رسمياً بتحويل مبلغ قدره ١٠ مليار دولار من الأموال الإيرانية لديها إلى إيران وفى إطار الترتيبات الواردة بالاتفاقية على مرحلتين.

١-فى المرحلة الأولى التى تتواكب مع التوقيع على الاتفاقية تقوم الولايات المتحدة بالإفراج عن ما يقرب من ٨ مليار دولار من الأموال المجمدة ويتم إيداعها فى حسابات ائتمانية، مع مراعاة متابعة سداد قيمة الديون المستحقة من قبل الجهات المعنية لاسيما أعضاء فريق المباحثات.

٢-وفى المرحلة الثانية، التى تبدأ بعد ستة أشهر من الاتفاقية يتم الإفراج عن ٢,٢ مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة لدى البنوك الأمريكية والتى أوقفت من قبل المحاكم الأمريكية. وكذا نصت المادة ٧ من الاتفاقية المذكورة على أن إيران مكلفة بفتح حساب ائتمانى به مبالغ غير محددة القيمة - مبالغ أولية تقدر بنحو مليار دولار - تمنح للولايات المتحدة الأمريكية فى حالة صدور أحكام ضد إيران.

ملاحظات مهمة:

١-إن إلزام إيران بفتح حساب ائتمانى وإيداع مبالغ نقدية به، دون إلزام الجانب الأمريكى بنفس الإجراء كان يعنى نوعاً من فرض الإدانة على إيران بينما الفصل فى الاختلافات بين الأشخاص أو الدول عبر التحكيم ينبغى أن يقوم على عدم الإدانة المسبقة.

٢- على هذا الطرف المحكوم عليه تنفيذ الحكم بما يتماشى مع قوانين المحكمة بعد الاستئناف على ذلك الحكم، وهذا ما لم نراه يتحقق مع الجانب الإيرانى، إذ أن المادة ٧ من الاتفاقية التى ترى ضرورة تعليق مليار دولار أولى فى حساب ائتمانى فى بنك فدرال رزرف الكائن فى نيويورك قد تحرم إيران من ذلك الحق فى مقابل منح الكثير من الامتيازات للولايات المتحدة وشركائها.

٢-الأموال الإيرانية العسكرية:

لقد بحثت الأوضاع المالية الإيرانية المجمدة فى الولايات المتحدة وبخاصة الأموال العسكرية لدى المؤسسات الأمريكية المختلفة وكان التساؤل الذى طرح نفسه أمام لجنة البحث مفاده: هل تضمنت المباحثات الخاصة بالاتفاقية طلب استرداد تلك الأموال أم لا؟ غير أن الهيئة المنوطة بالمباحثات لم تلق أى رد حول هذا الموضوع من قبل المندوبين الإيرانيين.

وفى هذا السياق يؤكد أحد المفاوضين فى تلك المباحثات التى أجريت بين الطرفين أن المندوب الإيرانى فى المفاوضات اقترح فى سبتمبر عام ١٩٨٠، إرسال قطع الغيار والمعدات العسكرية من قبل الإدارة الأمريكية إلى إيران والتى كانت الأخيرة قد دفعت ثمنها سلفاً، وهذا يلعب دوراً مؤثراً بدوره فى ترغيب إيران لتحرير الرهائن الأمريكيين، وهذا ما لم يطرح من قبل فى إطار المفاوضات الدائرة بين الطرفين. وكذا قرر السيد نبوى فى شهادته أمام المحكمة أن هذا المطلب لم يطرح من قبل، نظراً لكون الأموال الإيرانية مشتملة بدورها على الأموال العسكرية - موضوع البند ٩ من الاتفاقية - لذا استندت المحكمة فى حكمها الصادر إلى أن الجانب الإيرانى لم يركز فى مباحثاته على استرداد الأموال العسكرية إلا بعد تطور الأحداث على ساحة الحرب الإيرانية - العراقية.

على أية حال فقد ظلت الأوضاع على هذا النحو، واستمرت المفاوضات دون تلبية المطلب الإيرانى مما ألحق الكثير من الأضرار بالقوات المسلحة الإيرانية على ساحة المعارك الدائرة. والتساؤل الآخر الذى يطرح نفسه فى هذا السياق، بالنظر إلى التعهد الأمريكى ووفقاً للبندين التاسع والعاشر من الاتفاقية - المبادئ العامة - والقائمين على ضرورة تحويل كافة الأموال المنصوص عليها للجانب الإيرانى فلماذا لم يحدث هذا الأمر؟!

الواقع أن لجنة البحث والتقصى قد تبين لها أنه وطبقاً للمادة (١) من الاتفاقية تم إمهال الطرفين فترة ستة أشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاقية للتصالح فى الدعوى المرفوعة، وفترة أخرى لمدة ثلاث أشهر كفرصة لتحقيق المصالحة، وفى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، يجوز لأحد الأطراف وطبقاً للبند (٤) من المادة (٣) فى الاتفاقية إثبات دعوته لدى المحكمة بعد انتخاب رئيس هيئة المحلفين فى المحكمة وبعد هذا يسقط حق الإدعاء. إلا إن فريق المفاوضات والموقعن على الاتفاقية لم يتقدموا بأى طلب يتضمن استرداد الأموال العسكرية وتباعاً قامت الإدارة الأمريكية بالتمهيد لتحويل الأموال الإيرانية المجمدة داخل أراضيها ضمن تعهدها بعودة الأموال الإيرانية بشكل عام، ولكنها ماطلت فى تحويل الأموال العسكرية (الخاصة بشراء قطع غيار القوات المسلحة) فى ظروف الحرب الإيرانية - العراقية. وإزاء تلك الظروف قامت الحكومة الإيرانية وفى إطار الفرصة المتاحة بطرح تلك القضية على المحكمة لكنها واجهت العديد من العراقيل لاسيما تعقيدات اللوائح الخاصة بطبيعة مثل تلك الأطروحات وطول الجلسات وتعيين هيئة دفاع أجنبية. غاية المسألة أن هذا الموضوع استغرق الوقت الكثير فى المحكمة بين المد والجذب حتى تم استصدار الحكم النهائى فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٩١، بعودة بعض من هذه الأموال لإيران وبذلك أعلن نهاية لتلك القضية.

اتجاه الاتحاد الأوروبى نحو عشق آباد

كيهان (الدنيا) ٨/ ٥/ ٢٠٠٨

دفعت مسيرة التحولات السياسية فى تركمانستان، الاتحاد الأوربى للتحرك سريعا فى اتجاه تطوير العلاقات مع تركمانستان، فبعد انتخاب بردى محمد اوف رئيسا لجمهورية تركمانستان، انتهج الاتحاد الأوروبى سياسة تحسين العلاقات مع تلك الدولة الواقعة فى آسيا الوسطى، وفى هذا الصدد أجرى المسئولون الأوروبيون العديد من الزيارات لتركمانستان منذ عام ٢٠٠٦، كان الهدف منها إقناع عشق آباد بالمضى قدما فى نقل الغاز من وسط آسيا إلى أوروبا.

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبى أبدى اعتراضه على اختيار محمد اوف رئيسا لتركمانستان بعد وفاة نيازوف، إلا أن المسئولين التركمان قدموا دعوة لهذا الاتحاد ولمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، من أجل مراقبة الانتخابات الرئاسية بتلك الدولة، ما اعتبره بعض المحللين خطوة أولى من جانب تركمانستان لإجراء حوار مباشر مع الاتحاد الأوروبى.

بعد اختيار بردى محمد اوف قائما بأعمال رئاسة الجمهورية التركمانية، طالب الاتحاد الأوروبى مسئولى هذه الدولة أن يراعوا المعايير الدولية فى مسيرة انتقال السلطة، وأضاف الاتحاد فى بيانه الذى صدر بعد يوم واحد من وفاة نيازوف، أن رئاسة الاتحاد الأوروبى تطالب المسئولين التركمان ببذل أقصى جهد من أجل ضمان انتقال السلطة وفقا للمعايير الديمقراطية والدولية.

على كل حال، توصل الاتحاد الأوروبى بعد انتخاب بردى محمد اوف رئيسا للجمهورية، إلى نتيجة مفادها أنه من الضرورى تغيير سياساته السابقة تجاه تركمانستان، ومن هذا المنطلق زاد الاتحاد من تحركاته الدبلوماسية مع هذه الدولة .

لم يكن الاتحاد الأوروبى يتبع سياسة محددة تجاه تركمانستان، حتى وفاة نيازوف، تلك السياسة شجعت نيازوف على تبنى سياسة متوازنة حيال القوى العظمى، وفى هذا الإطار طالبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وحتى دول مثل أذربيجان وجورجيا وتركيا مرارا بتنفيذ مشروع النقل ببحر قزوين، لكنها طلبات واجهت الرفض من جانب نيازوف الذى اعتبر أن التباحث فى هذا الشأن منوط بتحديد النظام القانونى لبحر قزوين.

مسعى الاتحاد الأوروبى من أجل الخروج من احتكار روسيا للغاز، أحدث خللا فى تصدير النفط والغاز الروسي، وضاعف من الأهمية الاستراتيجية للغاز التركماني، فى ظل النزاع الذى احتدم بين روسيا وبيلاروسيا الصيف الماضي، لذلك يمكن القول أن الغاز والنفط التركمانى أصبح بؤرة اهتمام العالم أكثر من ذى قبل.

جدير بالذكر أن النزاع بين روسيا وبيلاروسيا على نقل الغاز والنفط، بدأ عندما رفعت روسيا سعر النفط الذى باعته لبيلاروسيا فى صيف ٢٠٠٦. فى المقابل وضعت جمهورية بيلاروسيا ضرائب ترانزيت على النفط الروسى الذى يمر عبر أراضيها، الأمر الذى فرض ارتباكا فى عمليات تصدير النفط الروسية.

وبالرغم من أن المشكلة قد تم تداركها بالسبل الدبلوماسية، إلا أن القضية تسببت فى قلق زعماء الدول الأوروبية بشأن الاعتماد على النفط والغاز الروسي، وفى هذا الإطار تحدثت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل والتى تستورد بلادها ثلث احتياجاتها النفطية من روسيا، قائلة: "يجب على أوروبا أن تنوع من مصادر الطاقة المطلوبة لديها".

فى أعقاب تلك الأحداث أعلنت لجنة الطاقة الأوروبية فى تقريرها أنه بالنظر إلى معدلات استيراد أوروبا من الطاقة المستهلكة والتى تقدر بـ ٥٠٪ من إجمالى استهلاك الطاقة، فإن هذه النسبة ستصل إلى ٦٥٪ عام ٢٠٣٠، بينما سيتزايد اعتماد أوروبا على الغاز.

على هذا النحو أعلن رئيس الاتحاد الأوروبى فى مؤتمر صحفى فى عشق آباد عن تبنى سياسة استراتيجية جديدة بشأن آسيا الوسطى . ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبى قام بتفعيل دبلوماسيته خلال الأشهر الأخيرة تجاه تركمانستان من خلال زيارات مسئولى الاتحاد لعشق آباد، وفى هذا الصدد، تحدث وزير الإرشاد فى الشئون الخارجية الألمانية وعضو الاتحاد الأوروبى جرنوت ارلر، خلال زيارته الأخيرة لعشق آباد قائلا: "يرحب الاتحاد الأوروبى بما تم من إصلاحات من جانب رئيس جمهورية تركمانستان"، وفى لقاءه مع قربان قلى محمد اوف، أكد هذا المسئول أن الاتحاد الأوروبى يرغب فى تحقيق تعاون حقيقى مع هذه الدولة الواقعة فى آسيا الوسطى.

جدير بالذكر أن الاستراتيجية الأوروبية تجاه آسيا الوسطى قد تم وضعها خلال رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبى

وهى استراتيجية تأخذ فى الاعتبار مكانة تركمانستان ودورها المستقبلى كهمزة وصل بين دول آسيا الوسطى وأوروبا.

من ناحية أخرى وفى بداية عام ٢٠٠٨، قام وفد رفيع المستوى من الاتحاد الأوروبى برئاسة داريه بارداز كورت مدير شئون آسيا الوسطى بوزارة الخارجية السلوفانية والذى كانت بلاده تتولى رئاسة الاتحاد بزيارة عشق آباد، وقد أكد هذا الوفد على الأهمية التى يوليها الاتحاد، لتنمية العلاقات مع عشق آباد فى شتى المجالات لاسيما فى مجال الطاقة.

جدير بالذكر أن وسائل الإعلام التركمانية لم تركز على تفاصيل هذه الزيارة، لكنها اكتفت بإذاعة حديث بردى محمد اوف مع أعضاء هذا الوفد والذى رحب خلاله بمذكرة التفاهم الخاصة بدعم التعاون المشترك فى مجال الطاقة، وأكد أن بلاده لديها احتياطيات ضخمة من الطاقة، وأنها مستعدة لتصديرها إلى دول أخرى.

التحديات التى تواجهنا

د. محمد حسين عادلى(*) اعتماد (الثقة) ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨

تواجه إيران اليوم اثنين من أهم التحديات على مستوى العالم: الأول، هو المستجدات التى يشهدها عالم اليوم. والثانى، هو تلك التحديات التى ستصبح بدورها سبباً من أسباب التغير فى الترتيبات الإقليمية والدولية فى الأمدين المتوسط والطويل.

من جملة الأحداث التى يعيشها عالم اليوم اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية والتى غالباً ما تكون مصحوبة بتساؤل رئيسى وهو: هل ستنهى هذه الانتخابات حكم المحافظين الجدد فى البيت الأبيض؟، وهل ستنهى المهمة الأمريكية القائمة الآن والتى تفرض أعباءاً ونفقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وخارجية على مكانة وصورة ونفوذ الولايات المتحدة؟، إننا نرى الآن كيف أن الركود الاقتصادى الأمريكى صار يلقى بظلاله على سائر الدول المتقدمة الأخرى.

إن الزيادة الكبيرة فى أسعار النفط والقلق الذى بات قائماً بشأن أمن الطاقة على مستوى العالم، وكذلك تنافس الدول فيما يخص الاندفاع نحو المشاركة فى الأسواق المالية العالمية وانعكاسات ذلك كله على وضع الرفاهية والاستقرار فى العالم تعد من جملة التداعيات التى تفرزها التطورات الداخلية الأمريكية وهو ما ينعكس بدوره على إيران.

لقد شهد العالم فى السنوات القليلة الماضية نمواً لعدد من الدول مثل البرازيل، روسيا، الهند والصين وباتت تشكل عنصراً مهماً فى العلاقات الدولية.

إلى جانب هذا تأتى التغيرات المناخية كمؤشرات مقلقة فى ذاتها من جانب وبوصفها من أهم التحديات التى باتت تطرح نفسها من جانب آخر.

الحزمة الثانية من التحديات التى تواجهها إيران الآن تتمثل فى موجة التغييرات الوشيكة الوقوع فى كل أنحاء العالم والتى من شأنها تغيير مراكز السلطة الاقتصادية فى العالم من جهة أخرى والدول التى تسعى لوضع وبلورة دورها المستقبلى على المستويين الإقليمى والدولى من جهة ثالثة.

من الواضح أن المنافسة قد بلغت حدها الأقصى وأن الدول باتت مصرة على توظيف واستخدام قدراتها وامكاناتها من أجل تدعيم مكانتها فى العالم وهو ما يعنى أننا أصبحنا بصدد دخول لاعبين جدد فى الساحة الدولية.

هذه العوامل سوف تؤدى إلى تشابكات كبيرة فى العلاقات الدولية لأنها تتسم بأن لها تأثيراً مهماً على وزن ومكانة اللاعبين الدوليين والإقليميين القائمين.

فى هذا الإطار ثمة تساؤلات عدة باتت تطرح نفسها على الساحة العالمية وما زالت تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة لأنها سوف تفرز آثاراً مهمة على كافة دول العالم.

على سبيل المثال كيف يمكن تحقيق الاستقرار لأمن الطاقة وكيف يمكننا توظيف الطاقة بشكل أمثل لتحقيق التنمية القادمة؟، كيف يمكننا الاستفادة من العائدات النفطية وكذلك عائدات الغاز فى تحقيق الاستثمار الأمثل؟، كيف

(*) مدير مؤسسة «روند» للدراسات الاقتصادية والدولية، إحدى المؤسسات الجديدة التابعة لمجمع تشخيص مصلحة النظام.

تقوم روسيا وأوروبا والأوبك والصين أيضا بأداء هذه اللعبة؟، كيف يمكن للعراق أن يصل إلى الاستقرار؟، المستقبل السياسى القادم للبنان كيف سيكون؟، هل من الممكن إقامة تكتل اقتصادى سياسى محكم بين الدول العربية الخليجية؟، هل ستستمر باكستان في منافستها التقليدية للهند؟، هل سيستمر النمو الاقتصادى لباكستان أم ستصبح عرضة للتراجع والتخلف لدرجة أن يصبح من الممكن أن يسيطر عليها المتطرفون؟، المنافسة القائمة في آسيا الوسطى بواسطة الدول الخارجية أى مصير أو مستقبل ينتظرها؟.

إن الطريق الوحيد الذى يمكننا من فهم واستيعاب هذه المسيرة من المتغيرات والمستجدات يكمن في قدرتنا على أن نحدد مصالحنا المشتركة وأن تكون لدينا المعرفة الصحيحة وأن نختار البديل الأمثل دائما لنا والذى تكون فيه أيضا فرصاً مغرية للاعبين الآخرين الباحثين عن الرفاهية والأمن.

نحن نعتقد بأنه يجب أن نحدد برنامجاً ومنهجاً يسمحان لنا أن نقسم ونصنف مصالحنا في المستقبل. هذا المنهج يستند فى الأساس على عنصر المشاركة والتعاون القائم بين مجموعة من اللاعبين بحيث يكون لكل واحد أو طرف منهم حصة ما تناسبه وتتوافق مع قدراته وإمكاناته في "اللعبة"، أى لابد أن يكون الجميع "مساهمين"، بالقطع المساهمة ستكون مرتبطة بمعايير ومحددات ومن ثم فهى سوف تختلف بحسب "النفوذ" و"السلطة".

من المؤكد أيضا أن الكل بات مدركاً أن ماهو قائم تحت سيطرة طرف واحد لن يدوم له أو غير قابل للدوام. من هنا فإن "المقايضة" هى قانون القرن الحادى والعشرين.

أيضا التعاون في المجالات التجارية والاستثمارية قد تحولا إلى "حاجة ملحة" من أجل انجاز وتحقيق هذه التطورات أو المتغيرات والمستجدات، ومن ثم يجب أن يحول هذا الموضوع إلى استراتيجية مستقبلية.

فى إيران يقوم مجمع تشخيص مصلحة النظام بدور مهم فى بحث ودراسة جميع التحديات التى يمكن أن تحدث أو التى باتت على وشك الحدوث بالفعل. وهذا العام تم استحداث "مؤسسة استشرافية" جديدة هى مؤسسة "روند للدراسات الاقتصادية والدولية قامت بدورها بفتح قناة خاصة لإجراء الحوار بين إيران والعرب.

نحن نعتقد أنه في إطار هذه المتغيرات والمستجدات فإن هذا الحوار - مع العرب - سوف يكون مفيداً للغاية، إذ من شأنه ايجاد الأساليب والطرق اللازمة لإقامة التعاون الاقتصادى بين الطرفين وكذلك إزالة الفجوة والاختلاف القائمين بينهما.

إيران وبريطانيا منذ البداية وحتى اليوم

آرزو ديلمقانى | ايران ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨

فى ظل المعطيات والمتغيرات الدولية القائمة الآن من ناحية، وفى ظل الأوضاع الصعبة التى تحيط بإيران يمكن تناول علاقات إيران مع واحدة فى الدول الفاعلة والتى ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وهى بريطانيا من خلال البحث فى علاقات الدولتين أى إيران وبريطانيا خلال السنوات الأخيرة ومستقبل العلاقات السياسية بينهما.

فى حديثه الأخير مع إحدى القنوات التليفزيونية الأمريكية تحدث وزير الخارجية البريطانى ديفيد ميلباند حول العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وطهران، فقال أنه لا يستطيع أن يقول للأمريكيين أى قرار يتخذونه، لكن بريطانيا راضية وسعيدة بعلاقاتها مع إيران.

وقال ميلبان: ثمة مصالح كثيرة موجودة فى رزمة الحوافز المقترحة على طهران ومن ثم فإنه ليس بمقدور أحد أن يقول بأن هذا النهج القائم مع إيران الآن قد فشل تماماً.

كما أكد وزير الخارجية البريطانى على أن البريطانيين يستطيعون أن يستفيدوا من حقوقهم القائمة فى النظام الدولى شريطة رعاية التزاماتهم وتعهداتهم وفقاً للنظام الدولى القائم. ثم قال: "إن إيران تتمتع بأمة متعلمة، وذات تاريخ كبير ويجب أن تكون شريكاً مسئولاً فى النظام الدولى".

الواضح مما سبق أن إيران تحظى - وبشكل دائم - بأهمية عالية فى السياسة الخارجية البريطانية وهو ما تؤكد عليه العلاقات الكبيرة والواسعة التى تتمتع بها الدولتان على مر التاريخ بشكل عام والعقود والأخيرة بشكل خاص.

وقد أقامت كل من إيران وبريطانيا علاقاتها الثنائية منذ عصر الأيلخانيين الذى كان يماثل عصر الملك إدوارد الأول فى بريطانيا.

في القرن السادس عشر الميلادي قرر أنطوني جانكينسون – مدير ورئيس الشركة التجارية في موسكو التي كانت في جوهرها شركة إنجليزية – أن يسافر إلى إيران عن طريق القوقاز، وعندما وصل إلى قزوين وبرفقته ٢٦ فرداً آخرين، التقى الشاه طهماسب الصفوي، الذي أمر بدوره بإعفاء الشركة المذكورة سابقاً مع دفع الرسوم الجمركية لتتشكل أولى العلاقات التجارية بين إيران وبريطانيا.

في هذا الوقت بدأت أيضا العلاقات السياسية بين الدولتين، حيث قامت بريطانيا – من أجل مواجهة الأتراك العثمانيين –بإرسال وفد إلى إيران استقبله الشاه عباس الكبير في اطفهان العاصمة الجديدة للدولة الصفوية.

في سنة ١٩٥١ أعلنت الحكومة الإيرانية قرارها "تأميم النفط" وهو ما صار سبباً مباشراً لوجود اختلاف كبير بين إيران وبريطانيا. وفي سنة ١٩٥٣ تمت الإطاحة بمحمد مصدق رئيس وزراء إيران آنذاك عبر انقلاب دعمته كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

في سنة ١٩٧٩ وعقب الثورة الإسلامية في إيران قامت بريطانيا بإغلاق سفارتها في إيران ثم نقلت كل دبلوماسييها إلى سفارة السويد في طهران.

في ٣٠ أبريل ١٩٨٠ قام ستة أفراد مسلحون بالاستيلاء على سفارة بريطانيا وتم أسر ٢٢ موظفاً بريطانيا كانوا يعملون في السفارة. وفي ٥ مايو من نفس العام تم إنهاء هذه الحادثة وتحرير ١٩ من الرهائن. في سنة ١٩٨٨ عادت سفارة بريطانيا إلى العمل من جديد داخل إيران. لكن في فبراير ١٩٨٩ تعكرت وتدهورت العلاقات بين الدولتين عقب فتوى آية الله الخميني بشأن إهدار دم سلمان رشدي الكاتب البريطاني.

في سبتمبر ١٩٩٠ تم استئناف العلاقات بين الدولتين مرة أخرى. ثم أخذت هذه العلاقات في الصعود مع تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإيرانية.

وفي سبتمبر ١٩٩٨ ومع صدور قرار بتجميد الحكم الخاص بسلمان رشدي كانت العلاقات بين الدولتين قد بلغت مرحلة الاعتدال ليقوم كمال خرازي – وزير خارجية إيران آنذاك – بزيارة لندن في يونيو ٢٠٠٠.

في سبتمبر ٢٠٠١ قام جاك سترو وزير الخارجية البريطاني بزيارة إيران في إطار تشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب وضم إيران في عملية مواجهة طالبان في أفغانستان.

لكن في فبراير ٢٠٠٢ عادت العلاقات إلى التدهور بعد قيام إيران برفض ديفيد ردوي الذي رشحته بريطانيا ليكون سفيراً لها في إيران.

وقد تدهورت العلاقات أكثر بين الدولتين مع القبض على هادي سليمان بور القائم بالأعمال الإيراني الأسبق، الذي كان يعمل في السفارة الإيرانية في بوينس أيرس، على أيدي قوات الشرطة والمسئولين البريطانيين وذلك في ٢١ أغسطس ٢٠٠٣.

وفي ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣ سافر علي آهني نائب وزير الخارجية الإيراني إلى لندن للقاء جاك سترو. في تلك الزيارة أعرب عن أمله في ألا تسفر التجاذبات بين إيران وبريطانيا عن قيام الدولتين بالتلويح بسحب السفراء. وفي سبتمبر ٢٠٠٣ استدعت إيران سفيرها في لندن مرتضى سرمدي.

في مايو ٢٠٠٤ اعترضت إيران رسمياً على امتداد الحرب الأمريكية والبريطانية في العراق لتشمل أطرافا وضواحي المدن الشيعية المقدسة في العراق.

وفي ٢١ يونيو ٢٠٠٤ تم القبض على ثمانية جنود بريطانيين داخل المياه الإقليمية الإيرانية بالقرب من الحدود العراقية ثم تم الإفراج عنهم بعد ثلاثة أيام من المشاروات والمباحثات بين الدبلوماسيين البريطانيين والإيرانيين.

وفي ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ أعلن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق أن موقف بريطانيا بشأن البرنامج النووي الإيراني لن يلين ولن يصبح أكثر مرونة عما هو عليه.

ورغم كل ما سبق ذكره من محطات هبوط وصعود في العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في العصور المختلفة، إلا أن الدولتين حرصتا كل الحرص على إقامة علاقات اقتصادية جيدة فيما بينهما.

في ٢٢ يونيو ٢٠٠٦ نشرت صحيفة "هيرالد تريبيون" تقريراً بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وبريطانيا مفاده أن صادرات بريطانيا لإيران بلغت ٢٩٦ مليون جنيه استرليني في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى ٤٤٣ مليون جنيه استرليني في عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٤٦٣ مليون جنيه استيرليني في ٢٠٠٥، وذلك مقابل واردات بريطانية من إيران التي بلغت ٣٨,٨ مليون جنيه استرليني في عام ٢٠٠٥ محققة بذلك نمواً مقداره ١١,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤.

والآن فإن بريطانيا هي سادس شريك تجاري أوروبي لإيران. والآن أيضاً وبعد التغيرات التي حدثت في هيكل الحكومتين البريطانية والإيرانية، فإن المحددات الخاصة بعلاقة الدولتين قد تغيرت إلى حد ما.

الملف النووي الإيراني والسيناريوهات الأمريكية

د.حسين موسوي اعتماد (الثقة) ٢٠٠٨/٦/٢٢
رئيس مركز البحوث العلمية ودراسات الشرق الأوسط

شهد الملف النووي الإيراني في الأسابيع الأخيرة تحولات مقلقة، حيث أعرب السيد هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في خطبة صلاة جمعة طهران عن قلقه مما سماه الفخ الأمريكي الجديد إيران وطلب من وكالة الطاقة الذرية أن تتجنب التدخل في سيناريوهات خطيرة ضد إيران، كما تحدث الدكتور علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي والسكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي في إشارة للتقرير الأخير لمحمد البرادعي مديرعام وكالة الطاقة الذرية حول وضع النشطة النووية الإيرانية عن احتمالية أن تعيد إيران النظر في التعاون مع الوكالة واعتبر التقرير الأخير للوكالة غير مقبول من جانب إيران .

علي الجانب الاخر تحدث يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني السابق ضمن مقالة نشرتها صحيفة ألمانية عن زيادة المخاطر المتعلقة بالملف النووي الإيراني وأشار إلي أن الرئيس الأمريكي جورج بوش ينوى أن يفعل الملف النووي الإيراني علي النحو الذي يطابق إرادة مجلس الأمن قبل أن يغادر البيت الأبيض، وقد كشف فيشر النقاب عن تقارير تتعلق بسلسلة تدابير واشنطن في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وأكد في مقالته علي أن زيارة بوش الأخيرة لإسرائيل بمناسبة مرور العام الستين علي إعلان قيام النظام الصهيوني كانت بهدف إجراء التنسيق اللازم مع إسرائيل للتخطيط لهجوم عسكري علي المنشئات النووية الإيرانية.

في الوقت نفسه وضع بوش الملف النووي الإيراني علي رأس موضوعات مباحثاته مع زعماء فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وقد أشار في جميع العواصم الأوروبية إلي أن جميع الخيارات مفتوحة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، كما جاء تسليم خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى لمجموعة من مقترحات مجموعة دول ١+٥ للمسئولين الإيرانيين في زيارته الأخيرة لطهران ليصب في نفس إطار التحولات المتسارعة الأخيرة للملف النووي الإيراني.

هذا المقال يسعى إلي بحث تسارع مؤشرات تأزم الملف النووي الإيراني وتسيد المفاهيم الراديكالية علي السلوكيات الدبلوماسية لبعض الدول الأعضاء بمجموعة ١+٥ وبخاصة الولايات المتحدة، وعلاقة المواقف الأمريكية المتشددة من الملف النووي الإيراني بمنافسات الانتخابات الأمريكية وكذلك خفض التوتر في بعض المحاور الإقليمية المتأزمة مثل لبنان في ظل احتمالية تفاقم الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط .

الفرضية الأولي:

تؤكد هذه الفرضية علي ارتباط قضايا إيران بالتوازنات داخل الولايات المتحدة . فقد ألقى موضوع إيران بثقله علي انتخابات أمريكية سابقة في عقد الثمانينات عندما لم يستطع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق الوصول إلي البيت الأبيض مجددا بعد فشله في حل مشكلة الرهائن الأمريكيين بالسفارة الأمريكية في طهران وفشل مشروع الهجوم العسكري لتحريرهم، ونجح الحزب الجمهوري في صراعه مع الديمقراطيين حول كيفية إدارة أزمة الرهائن، ومن ثم نجح رونالد ريجان في دخول البيت الأبيض .

وكتب جيمي كارتر في مذكراته أن السبب الرئيس وراء هزيمته في الانتخابات ، كان أزمة الرهائن في إيران.

وطبقا لقول كثير من المراقبين الدوليين، عاد الشأن الإيراني يوضع مرة أخرى في إطار معادلات الانتخابات الأمريكية ودخل المرشحون الجمهوريين والديمقراطيين حلبة تنافس علني شديد حول القضية النووية الإيرانية .

يكمن الاختلاف بين الوضع الحالي ووضع أزمة الرهائن في بداية عقد الثمانينات في أمرين، الأول : أن الديمقراطيين آنذاك خسروا الانتخابات بسبب أزمة الرهائن، بينما في الوضع الحالي الجمهوريين هم الراغبين بالاحتفاظ بالسلطة وإيصال مرشحهم جان مكين للبيت الأبيض لمواصلة سياسات المحافظين الجدد.

الثاني : أن اختلاف وجهات نظر صانعي القرار بالولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر كان حول كيفية التعامل مع أزمة الرهائن، بينما لا يلحظ حاليا اختلاف واضح بين المرشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية حول الموضوع النووي الإيراني، وسوى إعلان باراك أوباما المرشح الديمقراطي الملون استعداده مقابلة السيد أحمدي نجاد والتباحث المباشر معه حول أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية وبخاصة

البرنامج النووى الإيراني، لا يوجد اختلاف كبير بين موقف المرشحين المتنافسين حول كيفية مواجهة البرنامج النووي الإيراني .

تراجع باراك أوباما عن تصريحه السابق فيما يتعلق بمقابلة أحمدي نجاد بعد تغلبه علي هيلاري كلينتون، وضمن خطاب له في الإيباك (جماعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة) سعى إلي المزايدة علي منافسه الجمهوري جان مكين في التعامل مع الموضوع النووي الإيراني .

السبب الرئيس وراء اشتراك الحزبين الديمقراطي والجمهوري في وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني هو تطابق موقف الحزبين من مسألة أمن إسرائيل .

صرح أوباما في خطابه المطول أمام جمعية إيباك أن أمن إسرائيل يعتبر جزء من أمن الولايات المتحدة لذلك يبدو أن جورج بوش يسعى من خلال وضع الخطر النووي الإيراني في بؤرة الاهتمام وتوحيد الرأي العام الأمريكي حول تحدي جديد حتي يستطيع تمهيد الطريق لدخول جون مكين البيت الأبيض .

لكن الحزب الديمقراطي الأمريكي من خلال فهمه أن التركيز علي اختلاف وجهات نظره مع المحافظين حول أزمة العراق أو أزمة الشرق الأوسط وجعل موضوع البرنامج النووي الإيراني موضوعا هامشيا لن يستطيع الفوز علي منافسه الحزب الجمهوري في الانتخابات.

لذا يقرب الحزب وجهات نظره مع وجهات نظر منافسه فيما يتعلق بالبرنامج الإيراني يوما بعد يوم حتي يضعف الورقة الرابحة التي لدى منافسه .

الآن يطرح التساؤل التالى نفسه: كيف سيتعامل الحلفاء الأوروبيون للولايات المتحدة مع سياسات المحافظين ؟

طرح هذا السؤال ومحاولة الإجابة عليه سيحددها طبيعة سلوك الأوروبيين فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني .

الواقع أن بعد الدول الأوروبية غير راضية عن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، فهم يختلفون بشكل خاص حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع أزمة الفلسطينيين وإسرائيل والتأييد الكامل من واشنطن لإسرائيل .

والملف النووي الإيراني أحد الموضوعات التي يختلف حولها الأوروبيون مع الولايات المتحدة، فهذه الدول غير راضية عن المعايير المزدوجة التي تتبعها السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة في الشرق الأوسط .

بعض الدول الأوروبية أبدت علانية ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وساندت جهود محمد البرادعي لفتح الملف النووي الإسرائيلي، لكن هذه النقطة يبدو أنها لم تصل بحالة عدم الرضا لدى بعض الدول الأوروبية عن السياسات الشرق أوسطية الأمريكية إلي حد الانفصال عن سياسات واشنطن و إتباع سياسات مستقلة .

ينبغي البحث عن سبب هذه المسألة في تأييد الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وألمانيا وإلي حد ما بريطانيا للسياسات الأمريكية .

علي هذا النحو يتضح أن الدول الأوروبية تضع معارضة السياسات الأمريكية من حيث الكيفية ومدى التأثير علي السياسات الدولية في المرتبة الثانية ، الأكثر من ذلك أنه يجب القول بأن بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا راغبة في أن يبقى المحافظون الجدد في السلطة حتى ينفذون استراتيجيات الغرب في أزمات العراق وأفغانستان، ولعل الترحيب البالغ الذي قوبل به بوش من قبل زعماء أوروبا يعبر عن تأييدهم للجمهوريين .

تتمثل مخاوف الدول الأوروبية الكبري في أنه إذا تغيرت السياسات الشرق أوسطية الأمريكية نتيجة تولي الديمقراطيين السلطة ستتحمل أوروبا عبأ إدارة الأزمات الإقليمية الدائمة مثل العراق وأفغانستان، لذا يمكن تقييم زيارة بوش الأوروبية علي أنها زيارة انتخابية .

الفرضية الثانية :

تؤكد علي ترابط الأزمات الإقليمية ببعضها وتأثيرها علي طبيعة السلوك الأمريكي. هذه الفرضية تقوم علي أساس أن أي إنفراجة تحدث في بعض المحاور المتأزمة في المنطقة تزيد من ضغط الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين علي المحور المشترك فيما بينها، وعكس هذه المعادلة صحيح أيضا، هذا يعني أنه كلما زاد تأزم أي محور من محاور الأزمة في المنطقة هدأت طبيعة تعامل الولايات المتحدة بشكل مرحلي .

الآن توجد عدة محاور متأزمة في منطقة الشرق الأوسط؛ الأزمة التقليدية للصراع العربي الإسرائيلي، أزمة العراق وأزمة أفغانستان، وهي مجموعة من الأزمات الإقليمية وقعت تحت تأثير سياسات منظمة من الغرب.

مع ظهور قضية الملف النووي الإيراني، وضعتها منظومة الدول الغربية علي رأس أزمات المنطقة بسبب تأثيرها علي التوازنات الإقليمية .

وتؤكد الولايات المتحدة دائما علي الفصل بين الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، ولا توافق علي الربط بين هذه الأزمات وطرق حلها، لكن واشنطن مدركة أن كثير من أزمات المنطقة مرتبط ببعضه ويتبع الأزمة الرئيسة في المنطقة وهي وجود النظام الصهيوني وسياساته التوسعية .

الواقع أن تعامل الولايات المتحدة مع قضية الملف النووي الإيراني هو خلق لأزمة وهمية لإبعاد الأنظار عن الأزمات الحقيقية بالمنطقة وبخاصة أزمة الصراع العربي الإسرائيلي .

علي مدار العامين الأخيرين سعت الولايات المتحدة إلي حل أمة إسرائيل مع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠٠٨م، وقد هدأت أزمة لبنان باتفاق الجماعات اللبنانية المتنافسة في

الدوحة، وزاد معدل الأمن في العراق، وتتحرك الولايات المتحدة الآن إلي توقيع اتفاق أمني طويل الأمد مع العراق كمقدمة لخروج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، بعبارة أخرى انخفض معدل الاضطرابات في مراكز الأزمات بالشرق الأوسط، وبناء عليه رأت الولايات المتحدة الفرصة مناسبة لتفعيل أزمتها المفتعلة أي موضوع الملف النووي الإيراني .

من وجهة نظر الولايات المتحدة، في حالة تفعيل هذا المحور المتأزم ووضع سيناريوهات خطيرة مثل سيناريو الهجوم العسكري علي المنشئات النووية الأمريكية، فإن الأذرع الإقليمية لإيران ستخرج من دائرة رد الفعل الإيراني في حالة وصول الملف النووي إلي مرحلة تنفيذ السيناريوهات الخطرة وستستطيع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيون وإسرائيل حليفها الإستراتيجي بالمنطقة التعامل ما يسمونه بخطر تسلح إيران النووي علي النحو الذي يرغبون فيه في ظل الهدوء السائد في مراكز التأزم بالشرق الوسط .

الفرضية الثالثة :

يبدو أن الولايات المتحدة تعاني من التسرع في تصنيفها للأزمات الإقليمية ، وأسباب هذا التسرع تعود إلي التنافسات الداخلية الأمريكية وموضوع أمن إسرائيل، لكن ما هو المؤشر المطمئن للولايات المتحدة الذي اعتبرته علامة علي اتجاه الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط صوب الهدوء والانحسار؟

بالنسبة للمراقبين الإقليميين ما من شك أن أزمة الفلسطينيين وإسرائيل علي وشك الانفجار بسبب حصار غزة علي نحو غير مسبوق واستراتيجية الإبادة التدريجية للشعب الفلسطيني .

حتي محمود عباس أبو مازن رئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تحدث عن عدم جدوى جهود السلام منذ مرحلة مؤتمر أنابوليس .

أصبحت الجهود الأمريكية للوصول إلي إعلان قيام دولة فلسطين في الفترة الباقية من عام ٢٠٠٨ أثرا بعد عين بسبب الأزمة السياسية في إسرائيل بعد تفجر فضيحة الملف الأخلاقي لأولمرت .

علي صعيد آخر وصلت الأزمة السياسية اللبنانية غلي بر الأمان بسبب التعاون الإيراني السوري، ويعتقد كثير من المراقبين أن ما حدث في الأزمة اللبنانية مجرد وقف لإطلاق النار ولا زالت الجماعات السياسية اللبنانية تري ضرورة إجراء حوار وطني في المستقبل لحل الأزمة اللبنانية .

الجانب الأساسي للأزمة السياسية اللبنانية هو موضوع حزب الله وسلاح المقاومة ضد إسرائيل وهو الأمر الذي أرجئ للمستقبل أي عند وضع إستراتيجية دفاع وطني في مواجهة إسرائيل، لذا يمكن القول أن الأزمة السياسية اللبنانية في وضع تعليق ولا زالت لبنان لم تخرج بعد من دائرة الأطماع الإسرائيلية .

كما أن الجهود الأمريكية الإسرائيلية لنقض التحالف الإستراتيجي بين سوريا وإيران عن طريق تفعيل التباحث المباشر بين دمشق وتل أبيب بوساطة تركيا لم تصل إلي نتيجة بعد، ليس هذا فحسب أنها أدرك قادة سوريا أنم الهدف من هذه الجهود ليس إعادة مرتفعات الجولان إلي سوريا وإنما الهدف الرئيس في هذه المرحلة هو فصل سوريا عن إيران، وذلك عل يحد قول عدد من المسئولين الصهاينة ومنهم إيهود باراك .

طلبت وزيرة خارجية إسرائيل صراحة من سوريا أن تعيد النظر في علاقاتها مع حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وكذلك إيران، إذا ما كانت تريد نجاح مباحثات السلام، بناء علي هذا فإسرائيل ليس لديها استعداد لبدء مباحثات جدية مع سوريا وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية إعادة مرتفعات الجولان .

إن كثيرا من منافسي إيهود أولمرت أشاروا إلي أن أولمرت ليس لديه القرة الأدبية علي التباحث الشامل مع سوريا وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وإنه ينوي تفعيل محور المباحثات مع الفلسطينيين وسوريا لإطالة عمره السياسي .

فيما يتعلق بالعراق ينبغي القول أيضا أن الولايات المتحدة بتقديمها مسودة اتفاقها الأمني طويل الأمد مع العراق قد حولته من دولة محتلة إلي مستعمرة أمريكية .

كانت ماهية المطالب الأمريكية من العراق علي النحو الذي جعل كثير من حلفاء الولايات المتحدة يشككون في الهيكل السياسي العراقي الحالي فيما يتعلق بتعامله مع الأهداف الأمريكية بعيدة المدى، وانتقل عدد من الزعماء السياسيين العراقيين إلي صفوف المعارضين لتواجد القوات الأمريكية في العراق .

زار نوري المالكي رئيس وزراء العراق النجف وإيران في الأسابيع الأخيرة حتي يحجم الأبعاد المتزايدة لمعارضة الاتفاق الأمني، وأرجع أية الله خامنئي في لقائه مع المالكي جذور أزمة العراق إلي تواجد القوات الأمريكية المحتلة .

بناء علي هذا يوجد إجماع بين كل المراقبين السياسيين علي أن الأزمة السياسية العراقية ستستمر طالما أن القوات الأمريكية والقوات المتعددة الجنسيات موجودة في العراق ، ومحاولات أمريكا إلقاء التهم علي إيران وسوريا سيغلق أمامها طريق الخروج من الأزمة .

التتائج:

١- تحقيق هدوء نسبي في بعض مراكز التأزم الإقليمي لا يعني الحل الجذري لهذه الأزمات

٢- ينبغي أن يعطي تعاون إيران ودورها الفعال في السيطرة علي بعض أزمات المنطقة مثل الأزمة السياسية

اللبنانية رسالة لواشنطن بأن إيران تخطو خطوات علي أمل الحل الشامل لأزمات المنطقة، بعبارة أخرى يجب أن تدرك الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيون أن تحقيق الهدوء في الأزمات الإقليمية لا يعني بالضرورة أنه يلحق الأذى بمصالح إيران، بناء علي هذا يجب ألا تخطيء الولايات المتحدة في حساباتها وتقدم علي إجراء متسرع دون أن تقيم العواقب المترتبة عليه.

٣- لا تخفى أهمية الموقع الجيوبلوتيكي إيران علي أحد، فإيران صمام الأمن الإقليمي، وإحداث أي نوع من الاضطرابات في هذا الإقليم الذي تبلغ مساحته ضعف مساحة أوروبا سيؤدي إلي أزمة كبيرة.

خيار صنع الأزمات في المحاور الجيوبلوتيكية سيهدد مصالح الدول الصناعية الغربية وبخاصة في قطاع الطاقة أكثر من أي شيء آخر، وإحداث أي خلل في المعادلة القائمة سيهدد الثبات النسبي الموجود في منطقة تنتج نسبة كبيرة من الطاقة التي يحتاجها العالم.

٤- أعلنت إيران مرات ومرات أنه إذا كانت الدول الأوروبية متخوفة من تحول البرنامج النووي الإيراني إلي أهداف غير سلمية فإنه توجد صيغ واضحة للقضاء علي هذا الاحتمال.

يعد استعداد إيران للتباحث حول تشكيل كنسرتيوم بالمشاركة بين إيران وأوروبا لإدارة برنامج تخصيب اليورانيوم، أحد هذه الصيغ المطمئنة.

عندما تعتبر الولايات المتحدة والدول الأوروبية استعداد إيران لإعطاء أى نوع من الضمانات الرقابية فيما يتعلق ببرنامجها النووي أمر غر كاف، فإن لإيران الحق كذلك في أن تنظر بعين الشك والارتياب إلي إدعاءات الدول الغربية بشأن وجود تخاوف لديها من البرنامج النووي الإيراني.

خطوط إيران الحمراء: التخصيب أم الطاقة النووية ؟!

ضياء الدين احتشام | عصر ايران ٥/ ٧/ ٢٠٠٨

في السياسة ، الدائم هو "المصالح الوطنية" التي يمكن توفيرها بوسائل مختلفة حسب مقتضيات الزمان والمكان. وهذا الأمر ينطبق على الملف النووي الايراني ولذلك فإنه يجب من خلال التعمق في القضية الرد على هذا السؤال وهو : أي جزء من هذا الملف يتضمن "المصالح الوطنية" وأي أجزاء تضطلع بأدوار أخرى؟

وإذا ما تم هذا الفرز فإنه يمكن حينها متابعة آليات أكثر منطقية لاتخاذ القرار في الملف النووي وقضايا مثل رزمة المقترحات.

لذلك فإن من المناسب طرح هذا السؤال وهو : هل التخصيب يشكل خطنا الأحمر؟

إن الرد على هذا السؤال مهما يكن لا ينفي التوجهات السابقة للجهاز الدبلوماسي والمفاوضين النووين الإيرانيين، لأن ما تم التاكيد عليه إلى الآن في مواصلة التخصيب كخط أحمر كانت له مكاسب فنية وسياسية عديدة لايران بما فيها اضطرار مجموعة ٥+١ تقديم تنازلات لايران في اطار رزمة المقترحات.

ورغم أن ما عرض يشكل عموميات إلا أن إبداء القوى الست الكبرى استعدادها للتعاطي مع ايران وارسال وفد الى طهران (لا ان ترسل ايران وفدا) يعد من الناحية الدبلوماسية انجازا كبيرا وذا مغزى.

ولا ننسى بان التخصيب هو جزء من العملية المتعلقة بانتاج الطاقة النووية وهو جزء مهم واستراتيجي طبعا ، اضافة الى ان بناء المفاعلات وانتاج الماء الثقيل وتدشين المحطة الذرية واستخدام الطاقة النووية في المجالات الطبية والزراعية وعشرات بل مئات المجالات الاخرى تحظى كلها باهمية لا يمكن التغاظي عنها.

لذلك فان ما يوفر "مصالحنا الوطنية" هو مجمل هذه الاجزاء او "الطاقة النووية" ذاتها وبما ان المصالح الوطنية تعتبر دائما وفي مطلق الاحوال الخط الأحمر فان "الحفاظ على الطاقة النووية" تعتبر بطبيعة الحال الخط الاحمر لايران لانه مع نفاد الوقود الاحفوري في المستقبل فان البديل الوحيد للنفط والمشتقات النفطية والذي يمكن التعويل عليه سيكون الطاقة النووية.

لذلك فالمهم هو ان مجمل الاستراتيجيات والتكتيكات يجب ان توجه بشكل يتم فيه الحفاظ على الطاقة النووية.

وفي ضوء ذلك وفيما يخص الملف النووي ورزمة المقترحات التي نقلها اخيرا سولانا الى طهران فانه يمكن تضخيم هذا الجزء من الرزمة الذي يعترف بحق ايران في استخدام الطاقة النووية واعتباره "أساسا للمفاوضات"، اي انه قبل بدء المفاوضات

فانه يجب التاكيد على ان الخط الاحمر لايران هو ان "يكون بامكانها استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية".

وفي رؤية كهذه فانه يمكن التطرق الى المحادثات والحوار والتعديل والتوازن بشان هذه "الاجزاء" بما فيها التخصيب وفي حال تم ضمان مصالح البلاد فانه يمكن الوصول حتى الى التعليق المؤقت (لا الوقف الدائم) شريطة الا يلحق التعليق بوصفه "جزء" ضررا بمجمل الموضوع اي "انتاج الطاقة النووية" على ان يتم استئناف التخصيب مرة اخرى بعد فترة زمنية قصيرة.

إن تعريف الخط الأحمر في اطار "امتلاك الطاقة النووية" يتضمن هذه الفائدة بانه في حال كانت مصلحة البلاد تكمن في التعليق المؤقت والمشروط فان ايران تكون قد قبلت التعليق من دون تجاوز خطوطها الحمر من جهة كما ان مجموعة ١+٥ سيكونها بمقدورها التعاطي مع الموضوع بصورة جيدة من جهة اخرى.

إن صمود ايران الذكي في الملف النووي ادى الى ان يتحول هذا الموضوع الى موضوع هام بالنسبة لمجموعة ٥+١ لاسيما أمريكا والترويكا الاوروبية ومن هذا المنطلق فانهم يحاولون من خلال اعطاء التنازلات الى ايران الحصول على رد ولو نسبي لكن ايجابيا من طهران.

فإذا اعلنت ايران رسميا بان "امتلاك الطاقة النووية" يشكل خطها الاحمر وتؤكد حسب مجموعة ١+٥ في رزمة مقترحاتها على ضرورة الاعتراف رسميا بهذا الحق فانها ستستطيع حينها في المفاوضات تثبيت التخصيب كـ "جزء من هذا الحق".

لكن نظرا الى نكث العهد المتكرر من قبل الغربيين فالمؤكد ان اي تعليق - اذا كان التعليق يشكل مصلحة اساسا - يجب ان يقيد بزمان محدد وقصير وان يكون مشروطا بانه بعد انتهاء هذه الفترة الزمنية فانه يجب استئناف التخصيب في اطار الحق الذي اقرته ١+٥ خطيا ومن دون اي احتجاج من جانبها وطبعا تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واضافة الى ذلك فان التعليق المؤقت يجب ان يتم بشرط ان تفي مجموعة ١+٥ بوعودها الواردة في رزمة المقترحات وفيما عدا ذلك فان التعليق - حتى اذا كان مؤقتا - لن يكون خيارا مقبولا ومجديا بالنسبة للشعب الايراني.

وعلى المفاوضين الايرانيين الا ينسوا بانه في الحوار مع الطرف الاخر ، فان اعضاء ١+٥ هم الذين بحاجة الى التعليق لاسيما من الناحية السياسية لذلك فان اي تعليق محتمل يجب ان يتضمن مكاسب قيمة لايران وابرزها هو ما ذكر اي "استئناف التخصيب من دون اي احتجاج والحصول على الضمانات اللازمة لتطبيق الوعود الواردة في رزمة المقترحات والحصول على امتيازات اخرى ضمن الامكانات الدبلوماسية".

فاذا كانت مجموعة ٥+١ تؤمن بقاعدة الربح - ربح، فإن هذه الامكانية موجودة في ايران بان تتحرك بهذا الاتجاه لكنها اذا كانت تفكر بان طريق التنازلات هو من اتجاه واحد وان يكون من جانب ايران باتجاهها فقط فان ذلك لا يمكن ان يعول عليه.



رزمة مقابل رزمة

كيهان (الدنيا) ١٥/ ٦/ ٢٠٠٨

قدم المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا مجموعة الحوافز الغربية التي طرحتها مجموعة ١+٥ على إيران لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني. وقد قابل هذا العرض الغربي عرض ايراني شامل يضم حل مشاكل أوسع وأشمل في المنطقة واعطاء ضمانات وتطمينات كافية لايران ولدورها المصيري في المنطقة.

وتتضمن رزمة المقترحات الإيرانية قضايا عديدة تشمل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والنووية والتعاون الاقليمي والدولي، وبإمكانها اذا ما قوبلت بتوجهات واقعية ان تمهد لمحادثات بناءة وان تكون بداية لمعطيات ايجابية في كافة المجالات.

إن أبرز وأول ما يطلبه الغربيون في رزمة مقترحاتهم هو وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. هذا خط احمر لاتقبله ايران بتاتا لانها أثبتت للعالم بأن نشاطها النووي سلمي ومدني كما ورد أيضاً في تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي المتعددة وكما جاء في تقارير الاستخبارات الامريكية.

إن الغرب ليس قلقا من ان البرنامج النووي الايراني

ينحرف صوب الهدف العسكري بل يريد أن يحرم الشعب الايراني من التقنية النووية التي توصل اليها بفضل عقول وسواعد ابناءه المخلصين. وهذا ما قاله جريجوري شولتي مندوب امريكا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث قال لابد من اتباع النموذج الليبي في التعاطي مع ايران اي نقل الاجهزة والمشروع النووي الايراني الى الخارج.

ربما ستلجأ الدول الغربية الى سلة اخرى من المضايقات الاقتصادية لكن علينا أن نصمد ونقاوم الضغوط الغربية ونثق بان النصر حليفنا لامحالة لاننا نستوفي حقوقنا المشروعة في استخدام التقنية النووية السلمية وليس للامريكي والاوروبي الا ان يعترف بقدرات ايران العلمية والتقنية و الاقتصادية والسياسية.

حل وسط للملف النووي

إن النقطة المركزية في مطالب الدول الست اي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن اضافة لالمانيا هي تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم في ايران في حين ترفض ايران هذا المطلب وتعتبره خطا احمر لايمكن تجاوزه.

اذا نظرنا بانصاف وعدالة حسب القانون والمعاهدات الدولية الى الملف النووي الايراني فالحق كل الحق مع ايران لانها عضو رسمي في معاهدة حظر الانتشار النووي وملتزمة تماما بكل ما ورد في هذه المعاهدة، لكن المشكلة هي ان عالم اليوم لايدور حول العدالة والانصاف وان القوى الكبرى تسيس وتحرك ما تشاء دون حق وانصاف. والآن تحاول ان تسيس الملف الايراني الى ابعد الحدود.

وبالرغم من تصعيد الموقف الغربي ضد ايران لكنه لم يصل الى مستوى استخدام الخيار العسكري ضد ايران وحتى الجانب الاسرائيلي المتحمس لضرب ايران يخشى المبادرة بسبب قوة الردع الايرانية التي ستعرض الكيان الصهيوني لخطر الازالة من الوجود رغم انها ستتعرض لضربات قاسية من امريكا.

ويمكن طرح حل وسط بين ايران والدول الغربية يتمثل في أن يتم التفاوض على توقيف مشروط ومحدود ومؤقت لجزء من اجهزة الطرد الايرانية على ان تقدم مجموعة ٥+١ ضمانات وتطمينات كافية ومؤثرة لايران وتعترف بقدراتها ودورها في المنطقة.

يجب ان تظهر الدول الغربية للايرانيين بانها تريد حلا واقعيا للملف الايراني وانها ليست في صدد تعقيد و التذرع بالملف النووي من اجل الضغط على ايران وكسب الامتيازات منها، حيث ان ايران جربت فترة من تعليق نشاطها النووي ولمدة سنتين ولم تحصل في المقابل على اي ضمانات وأي نقطة ايجابية من الجانب الغربي، لذا عزم الايرانيون ان لا تتكرر هذه التجربة ابدا من دون الحصول على ضمانات كافية وشاملة ومؤثرة من الجانب الغربي.

خطوة الأمر الواقع

إن زيارة المنسق الاعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الاوروبي خافيير سولانا بمثابة فتح ثغرة في جدار الازمة بين ايران والجانب الغربي، يومكن ان تكون المقترحات المقدمة من قبل مجموعة (٥+١) عملية ومنطقية اذا اندمجت مع الرزمة الايرانية التي تعتبر شمولية حسب المراقبين وحتى لايفسر الامر بان الرزمة جاءت من جانب واحد ولفرض سياسات على الطرف الاخر.

ويعتبر دمج الرزمتين من النقاط المفصلية للمباحثات بين المسئول الاوروبي والجانب الايراني خاصة وان هناك اشارة ايجابية برزت في الوقت نفسه وهي طلب البرلمان الاوروبي باعادة الملف النووي الايراني من مجلس الامن الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يدل على تقدم ملحوظ في هذا المجال.

إن السبيل الوحيد لحل الملف النووي الايراني هو اصلاح الاسلوب الغربي الذي لم يكن منطقيا وعقلانيا في اكثر الاحيان بل اخذ طابعا سيئا في بعض المراحل عندما أراد فرض شروط تعجيزية مسبقة وبلغة العنف والتهديد.

إن سياسة العصا والجزرة التي أراد الامريكيون ممارستها في موضوع الملف النووي لم تكن فاعلة بل أثبتت فشلها، لان السيادة والكرامة لدى مجتمع حضاري كايران أهم وأعظم من كل الحوافز والمشجعات، مهما كانت سخية كما وصفها السيد خافيرسولانا.

حقوقنا النووية بين المنطق واللامنطق

حميد حلمي زاده عصر ايران ٥/ ٧/ ٢٠٠٨

نتمنى أن يكون الاتحاد الأوروبي صادقا وقد أدرك أخيرا أن لغة الحوار هي وحدها القادرة على إيجاد تفاهم بينه وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذلك بعدما تبين له أن طهران وبما تمثله من مصداقية واقتدار ليست الطرف الذي يمكن أن يرضخ للضغوط الاقتصادية أو الابتزاز السياسي والعسكري.

نقول هذا في وقت بدأنا نرى اوروبا فيه اكثر اقترابا من المنطق واكثر رغبة في الدخول في مفاوضات مع ايران بشان الملف النووي.

ويبدو أن الأوروبيين وبعدما اطلعوا على تفاصيل حزمة المقترحات الايرانية قد ايقنوا بان مواصلة لعبة الحرب النفسية والدعاية المغرضة ضد طهران، لا يمكن ان تغير من نظرة احرار العالم وشرفائه اليها باعتبارها بنت وتبني سياساتها ومواقفها على الصدق وجذب الثقة وبالتالي فان من الصعب تمرير المزاعم الكاذبة والتلفيقية للاساءة اليها نظرا الى ان الراي العام العالمي يعرف اسباب اطلاق الافتراءات والاباطيل ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية.

الى ذلك فان التقارير الايجابية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشان نشاطات ايران النووية، لا تدع مجالا للشك في ماهية هذه النشاطات لاسيما وان طهران اعلنت استعدادها دوما للتعاون مع هذه الوكالة باعتبارها المؤسسة العالمية الوحيدة المختصة في هذا الاتجاه والمخولة بتقييم نشاطاتنا النووية والوقوف عن قرب على حركة منشاتنا بكل شفافية ووضوح.

كما ان المواقف الصارمة والحازمة التي اعلنتها ايران مؤخرا ردا على التهديدات الاميركية والاسرائيلية بضرب منشاتنا النووية هي الاخرى تفسر تراجع الاوروبيين عن لغتهم التصعيدية ونزعتهم حاليا الى اعتماد لغة المحادثات والتفاوض والتخلي عن خطاب التهديد والوعيد.

ولعل دعوة برلمان الاتحاد الاوروبي الى اعادة الملف النووي الايراني من مجلس الامن الدولي الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي من العوامل التي ساعدت على ايجاد مناخ ملائم وبناء بين الطرفين وانجاح مسيرة التفاهم الثنائي للوصول الى تصورات مشتركة يمكن ان تدعم المفاوضات الاوروبية – الايرانية المتوقع اجراؤها بعد نحو اسبوعين على خلفية الاتصال الهاتفي الأخير بين السيد سعيد جليلي امين المجلس الاعلى للامن القومي الايراني والسيد خافيير سولانا المنسق الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي.

ولا يخفى ان طهران ترغب في ان تكون حزمة مقترحاتها هي المنطق لاي تفاهم مستقبلي خاصة وانها لقيت تاييدا من قبل دول كثيرة وصفتها لانها (اي المقترحات) تمثل سياسة منطقية شاملة وتتضمن قضايا متعددة لصيقة بالجوانب السياسية والامنية والاقتصادية والنووية. كما وتعطي رؤية واقعية عن متطلبات التعاون الاقليمي والدولي في آن معا.

بيد ان ذلك لا يمنع حسب طهران من الانطلاق الى افاق تفاهمية ارحب استنادا الى مشتركات المقترحات الايرانية من جانب ومقترحات مجموعة ١+٥ من جانب اخر، والعمل في اجواء الثقة المتبادلة للوصول الى اتفاق ينهي الازمة المفتعلة حيال نشاطات ايران النووية السلمية. وهي ازمة يعلم الجميع بان دوافعها سياسية واستغلالية على خلفية حرص الاحتكارات الدولية على الانفراد بموارد هذه التكنولوجيا وحرمان البلدان الصاعدة الاخرى من التمتع بعطاءاتها وفوائدها.

ومع الاشارة الى ان رزمة مقترحات ١+٥ لا تتضمن المطالبة بتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم يمكن القول انه قد آن الاوان لان يواصل الطرف الاخر لغة العقل والتخلي عن استعمال اساليب العصور الوسطى للضغط على ايران ابتغاء ثنيها عن حقوقها المشروعة التي تكفلها القوانين والمعاهدات الدولية.

فبمثل هذا التوجه يمكن تصور قيام عالم هادئ وخال من التوترات الناجمة عن سياسات وتحركات عسكرية منشاها حب السيطرة والاستكبار ونزعة نهب حقوق الاخرين.

الدبلوماسية الإيرانية: ١٩ عاما بعد تولى خامنئي القيادة

د.علي اكبر ولايتي ■ عصر ايران ٢٠٠٨/٧/٥
مستشار المرشد الأعلى للجمهورية

سألني أحد الأوروبيين في الآونة الأخيرة: من يقود إيـران؟، وكان جوابي واضحا، فإذا كان الأمر يتعلق بالقضايا الاستراتيجية فإن القائد الذي يملك صلاحيات منحها الدستور إياه، سيكون صاحب القرار النهائي في آخر مرحلة.

إن دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية يعتبر القائد بأنه المرجع النهائي لاتخاذ القرارات الكبيرة في مجال السياسة الخارجية. إن نواب الشعب الذين وضعوا الدستور بعد انتصار الثورة الاسلامية عام ١٩٩٧ أعطوا دورا للقائد لكي يكون بمقدوره وبمنأى عن توجهات السلطات الثلاث المستقلة في البلاد، اتخاذ القرارات الاساسية والاستراتيجية في الحقل الدبلوماسي من خلال الإفـادة من الوسائل الاستشارية العديدة. وفي ضوء ذلك فإن فرصة الدراسة في القرارات الكبرى في عهد اية الله خامنئي خلال الاعوام الـ١٩ الاخيرة التي انتخب فيها قائدا، توفر امكانية ملائمة بان نفكر بشكل اكثر واقعية في الحكم على السابق والتكهن بالمستقبل.

وفي رأيي فإنه على الرغم من اتساع نطاق صلاحيات القائد والتي تم تأييدها من خلال تصديق الشعب في اقتراع مباشر على الدستور، فان القائد في ايران يتدخل بشكل مباشر فقط في الحالات المهمة والحساسة للغاية. وسبب الافادة المحدودة من هذه الصلاحيات هو ان القائد يتوقع بان يتمكن المسئولون في المواقع الاخرى في البلاد من التغلب على المشاكل لكي يتم على طريق تأسيس ومأسسة الجمهورية الاسلامية، إرساء انماط جديدة ومنبثقة عن اصوات الجمهور. ويجب الا ننسى بان نموذج الجمهورية الاسلامية في ايران هو نموذج فتي.

وفي هذه السنوات، فان القيادة الايرانية سواء في عهد الامام الخميني الراحل وسواء في عهد آية الله خامنئي، قد ارست التوجه المتمثل في التعاطي مع الدول والاسرة الدولية كاحد مبادئ الدبلوماسية الايرانية.

ومن وجهة نظر آية الله خامنئي، فان التعاطي وتبادل الاراء مع الدول الاخرى على الساحة الدولية وبغض النظر عن الحادثات والشئون الجارية للاجهزة الحكومية للدول التي تعاقبت ما بعد انتصار الثورة، كانت ومازالت تشكل ضرورة للذود عن هوية الثورة الاسلامية واصالتها والجمهورية الاسلامية الايرانية.

إن استقبال وفد ضم رؤساء الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وارسال الامام الخميني رسالة الى الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف وتسلم جواب الرسالة او ارسال آية الله خامنئي رسائل الى ملك السعودية او القيادة السورية والروسية او استقبال ولقاء قادة ورؤساء العديد من دول العالم تشكل كلها نماذج جادة لهذا الحضور السياسي والقانوني للقيادة الايرانية في الحقل الدبلوماسي للبلاد.

وطوال هذه الفترة، أعربت القيادة الايرانية عن ايمانها بحق سيادة الدول وعدم مهاجمة حدود الاخرين كسبيل للحفاظ على السلام العالمي. وبرايي فان هذا الاعتقاد ليس نابعا من واجبات القيادة فحسب بل نابع ايضا من الشخصية والاعتقاد الشخصي المعمق لآية الله خامنئي.

الاعتقاد الذي هو ليس فقط حصيلة الابحاث النظرية والاكاديمية بل لامسه اثناء التواجد في مناطق العمليات الدفاعية والى جانب المدافعين عن البلاد ابان الحرب مع العراق.

وإلى جانب ذلك، فان الشخصية الحرة التي تملك دافع الدفاع عن المظلومين لايجاد عالم خال من العنف والذي يمهد بدوره للحفاظ على السلام، ادّت الى ان لا ينسى خامنئي ابدا القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وان يعبر عن رايه بشجاعة في هذا المجال.

إن اعتقاد خامنئي المعمق يتمثل في انتخابات ديمقراطية لتقرير المصير السياسي لكل اهالي فلسطين الاصليين الذين يتواجدون اليوم في هذه المنطقة، الانتخابات التي ان شارك فيها الجميع سواء المسلمون واليهود والمسيحيون بحرية، فان نتيجتها ستحظى بالاحترام والقبول.

إن الحوار مع الحفاظ على حقوق الطرف الاخر وعلى اساس حسن النوايا، يشكل اسلوب الحوار الخامنئي في اللقاءات التي اجراها على مدى ١٩ عاما مع قادة العالم.

وفي هذه اللقاءات فان الموقع السياسي لرئيس قوة كبرى مثل روسيا او المكانة الاجتماعية لقائد شعبي مثل السيد حسن نصر الله لم تشكل لوحدها معيار الحكم لديه، بل ان العضوية المتكافئة لجميع الدول والمقبولية الاجتماعية لجميع القادة السياسيين وواجب الحفاظ على السلام العالمي أسهم في ان يستقبل هؤلاء بعيدا عن البروتوكول السائد.

وفي جميع هذه اللقاءات فان المبدا الذي كان يهتم به هو مسئولية ايران تجاه القضايا الدولية والاقليمية. ان بلادنا كانت ومازالت في مركز الازمات الدولية الكبرى. الجوار مع صدام وطالبان وبنفس القدر وجود الاساطيل والجيوش الأجنبية في البلدان المجاورة كان صعبا ومزعجا.

وخلال هذه السنوات ، طرأت تطورات مهمة وحروب كبيرة في المحيط الإقليمي لايران. هجوم صدام على ايران ومن ثم على الكويت، وردود فعل قوات التحالف ازاء احتلال صدام للكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق واحتلال تركيا لشمال العراق وظهور طالبان ووقوع أحداث ١١ سبتمبر والحرب الداخلية في طاجيكستان او الحرب الطائفية في قره باغ واحتلال الاراضي اللبنانية من قبل الجيش الاسرائيلي والحرب الامريكية ضد طالبان وصدام لم تكن التهديدات الوحيدة الموجهة ضدنا. فالارهاب والمخدرات والتعامل الغربي المزدوج مع الثورة الاسلامية في ايران ، والضغوطات الاقتصادية تشكل كلها بعدا اخر لهذه التهديدات والحساسيات الراهنة.

ورغم ذلك فان القائد في ايران استطاع خلال هذه الاعوام الـ١٩ المتازمة ، ابراز شخصيته الشجاعة وصاحبة الارادة والعزيمة والمسئولة على طريق قيادة البلاد وحماية الثورة.

إن أداء خامنئي باتجاه النهوض وترسيخ دور ايران الاقليمي والدولي اظهر كذلك بانه، حول ويمسئولية، ايران الى شريك مؤثر في الامن الاقليمي والدولي وهو في بمواصلة هذا الدور.

إن السند والمشاركة الجماهيريتين يشكلان الدعم الذي يحظى به خامنئي لقيادة البلاد، العنصر الذي يميز ايران عن جيرانها النوويين. ومن وجهة نظره، فان القدرة التسليحية لا تجلب الامن لان تجربة بعض الدول صاحبة القوة التسليحية وحتى النووية ، اظهرت ان هذا السلاح لا يعوض عن فقد هذه الدول للشرعية السياسية والاجتماعية.

ونظرا الى اهمية مصير ايران فان القائد يتصرف بمسئولية تجاه التحديات الاقتصادية والتنموية للاجيال القادمة وحفظ القدرة والخبرة المحلية للبلاد.

وفي هذا السياق فان القدرة والمعرفة النووية السلمية الحالية للبلاد يجب ان تبقى مكفولة للاجيال القادمة كانجاز وطني وذي اغراض سلمية. ان ديناميكية وفاعلية هذا التطلع والهدف في اطار المشاركة الجماعية ومع احترام القوانين الدولية التي تقر بها ايران (معاهدة حظر الانتشار النووي) فانها تحظى وفقا لهذه الواجبات بحقوق ايضا ، لكي تتبدد بهذه الطريقة الهواجس المشتركة لايران والآخرين.

زيارات مشكوكة

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٨/٦/١٧

دأبت الإدارة الأمريكية على تنظيم زيارات مستمرة للمشرق الاوسط وفي كل هذه الزيارات تطرح قضية الملف النوي الايراني بقوة من قبل القيادات الأمريكية، وهذا الاهتمام لم يقتصر على الزيارات الشرق أوسطية، بل ركز الرئيس الامريكي جورج بوش في زيارته الاخيرة لاوروبا على ملف ايران وحث الاوروبيين على مزيد من الضغوط الاقتصادية ضد ايران.

ويبدو ان الامريكيين يحاولون ان يحصلوا على اجماع دولي واوروبي ضد ايران، لكن الاوروبيين لم ينصاعوا كثيرا للمطالب الامريكية ويرون ان المشكلة تخص امريكا اكثر مما تخص اوروبا، اضافة الى ان الوقت لايساعد الامريكيين كثيرا.

فبوش يقضي أيامه الاخيرة وتستعد الولايات المتحدة لخوض غمار الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم والشعب الامريكي ينتظر بفارغ الصبر تغييرا وتحولا جذريا في الاقتصاد والسياسة الامريكية بعد ان ذاقوا الامرين في عهد جورج بوش الابن.

ولابد من النظر بالشك والريبة لتحركات الامريكيين في المنطقة في الاشهر الاخيرة، خاصة هذا الصيف الذي توعدت بعض القيادات الامريكية بأن يكون صيفا ساخنا لدول المنطقة، بعد أن استطاعت المقاومة الاسلامية في لبنان

أن تقلب المعادلة الامريكية في المنطقة رأسا على عقب.
ويجب على المسئولين الايرانيين توخي الحيطة والحذر والمراقبة الدقيقة لتحركات وزيارات المسئولين الامريكيين في المنطقة والاستفادة من كل الامكانيات الدبلوماسية والسياسية لكسر المخطط الامريكي القاضي بتهميش ايران وعزلها عن المجتمع الدولي.

ماذا وراء نقاب حقوق الانسان

ينبغي الإشارة هنا الى تصريح أخير لبرنار كوشنير وزير الخارجية الفرنسي الذي قال فيه ان الأوروبيين يريدون أن يفتحوا ملف حقوق الانسان مع ايران.

لكن، رغم ان كوشنير يؤكد ان لاعلاقة لهذه القضية بالملف النووي إلا أنه طرح هذه المسالة في الوقت الذي كان المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى خافيير سولانا في طهران، يضع علامة الاستفهام امام هذا الكلام.

وهـذه ليست المـرة الاولى التي تتهم فيها الاوسـاط الاوروبية ايران حول حقوق الانسان، حيث اتهم البرلمان الاوروبي ايران قبل مدة بانتهاك حقوق الانسان، في الوقت الذي ترتكب فيه الدول الاوروبية والادارة الامريكية أفضع الجرائم بحق الانسانية في أرجاء العالم ولاحاجة للاطناب في موارد نقض حقوق الانسان على يد الامريكيين والاوروبيين في العراق وافغانستان وفلسطين ولبنان.

إن اوروبا وفرنسا خاصة التي تدعي الريادة في حقوق الانسان تشهد انتهاكا واضحا لحقوق الاقليات لاسيما الجالية الاسلامية في فرنسا ونقض حقوق النساء المسلمات ومنع الحجاب بحجة الحرية والمساواة.

كما أن الادارة الامريكية التي تدعم الاوروبيين في طرح هذه المسائل ضد ايـران، تضرب المثل الاعلى في انتهاك حقوق الانسان حيث راحت المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولي والعديد من المؤسسات الامريكية نفسها تأن وتصرخ من كثرة وبشاعة الانتهاكات الامريكية لحقوق الانسان في معتقلي جوانتانامو وابوغريب وفي ارجاء العراق وافغانستان والسجون السرية وأخيرا السجون العائمة في السفن الامريكية على المحيط الهندي وقرب سواحل الصومال.

أما إسرائيل الولد المدلل أوروبا وأمريكا فتعد معقل العتاة الظالمين في الشرق الاوسـط، والدليل على ذلك جرائمها وانتهاكاتها لحقوق الانسان الفلسطيني واللبناني والعربى بشكل عام.

سولانا والعرض الجديد

جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٣/٦/٢٠٠٨

يتمثل ملخص العرض الجديد الذى قدمه خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى فى أن توقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم لمدة ستة اسابيع مقابل تعهد الدول الغربية بعدم تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران.

إذن لا جديد في هذا العرض الغربي، حيث يكرر المطالبة الغربية القديمة بتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم لكن المسألة الأساسية هنا ان الجمهورية الاسلامية في ايران لديها تجربة مرة مع تجميد نشاطها النووي حيث أوقفت تخصيب اليورانيوم ولمدة سنتين ونصف في زمن حكومة السيد خاتمي لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال فالجانب الغربي لم يعمل بتعهداته بل طالب بتجميد النشاط النووي الايراني الى الابد.

إن ايران سوف لن تكرر هذه التجربة ولن توقف نشاطها النووي السلمي لان الجانب الغربي لم يكن صادقا معها.

يقترح سولانا على إيران عدم تشديد العقوبات في حال وقف تخصيب اليورانيم بينما يؤكد الجانب الايراني ان اصل هذه العقوبات غير قانوني ولابد ان ترفع العقوبات دون قيد او شرط لانها عقوبات غير شرعية جائت بسبب الضغوط الامريكية على مجموعة ٥+١ وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تسجل اي انحراف للنشاط النووي الايراني عن المعاهدات والقوانين الدولية وعلى راسها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

إن تعليق او تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم خط احمر لا يمكن الاقتراب منه ولا يجوز لأي من المسئولين ان يساوم الغربيين على هذه النقطة. والمجتمع الدولي بدل ان يحاسب ايران على نشاطها النووي السلمي ينبغي ان يحاسب ويفتش الترسانة النووية الإسرائيلية التي تشتمل على اكثر من

٢٠٠ راس نووي حربي يعتبر اكبر تهديد للامن والسلام الاقليميين.

لكن، يبدو ان الادارة الامريكية وفي الاشهر الاخيرة من ولاية جورج بوش تشعر بقلق شديد من نمو قدرات ايران في كل المجالات السياسية والتقنية والدولية. فالأمريكي والإسرائيلي يتصور ان احسن فرصة لضرب ايران او تغيير النظام الايراني راحت تذهب سدى بسبب انطواء ملف رئاسة جورج بوش الابن الذي اصبح عنوانا للغطرسة الامريكية في العالم.

إن الموقف الامريكي راح يتغير من قلب النظام الى تغيير سلوك النظام وابطاء عملية التطور السريع في ايران. حيث تعتبر الاوساط الامريكية ان الدولة الايرانية ولاسيما في السنوات الاخيرة شهدت تطوراً صناعياً وتقنياً وسياسياً ولابد من ايقاف او ابطاء هذه العملية المتسارعة ولا يمكن حذف النظام الايراني من المعادلة الدولية.

إن الامريكيين يرون ان النظام الايراني يشهد تطورا سريعا ونفوذا متزايدا في ارجاء المنطقة في ظل حكومة اصولية تكن العداء الصريح والواضح للمستكبرين والمتغطرسين في العالم وعلى رأسهم امريكا واسرائيل. ومن هذا المنطلق تحاول بعض الاوساط الامريكية والصهيونية ان تجعل الاشهر الاخيرة من ولاية جورج بوش اشهرا صعبة ومرة للحكومة الايرانية وذلك من خلال الحرب النفسية والتلويح بالضربة العسكرية وماشابه ذلك من التهديدات.

المشكلة الاساسية في كل هذه السيناريوهات الامريكية والإسرائيلية التي تهدد بها ايران بالضربة العسكرية انها تنسى او تتناسى وعي ويقظة الشعب الايراني الذي يقف كالبنيان المرصوص وراء قيادته دفاعا عن حقوق ايران المشروعة وعلى رأسها امتلاك الطاقة النووية المدنية.

ويبدو ان الادارة الامريكية احالت المهمة التي لم تستطع انجازها الى اسرائيل وهي مهمة الضغط النفسي على ايران. وهناك في الاوساط الامريكية والإسرائيلية من يتصور ان الايرانيين سيرضخون للمطالب الغربية ويجمدون نشاطهم النووي تحت ضغط التهديدات والتلويح بالضربات العسكرية. ربما تحاول إسرائيل ان تتصيد في الماء العكر وتوجه رسالة لإيران مفادها ان التلويح بالضربة العسكرية يعني ان الضربة قد تأتي في اي لحظة ولابد للايرانيين ان يتهيأوا لأجواء الرعب والقلق وهذه من اهم اهداف الحرب النفسية والاعلامية التي تشن ضد ايران في هذه الايام.

إن ايران وبالرغم من جهوزيتها الدفاعية الكاملة لا ترى في مثل هذه المناورات الاسرائيلية تحضيرا للحرب وتستبعد كليا قيام اسرائيل بمفردها توجيه ضربة لإيران لأن اسرائيل تعلم اكثر من غيرها مدى قدرة ايران على الرد خاصة وانها تملك اوراقا كثيرة في مجاورة اسرائيل للرد على العدوان المحتمل.

ويعتقد الشعب الايراني جازما ان التقنية النووية حق مشروع له لا احد في العالم يستطيع ان يسلب ايران من استيفاءه وان القوى المتغطرسة في العالم اذا ارتكبت حماقة بتوجيه ضربة لإيران الرد سيكون قاسيا وستأخذ ايران زمام المبادرة وهي التي تنهي الحرب وليس امريكا او اسرائيل.

على الإسرائيليين والأمريكيين ان يراجعوا عدة مرات ما حدث في حرب يوليو ٢٠٠٦ من كسر ارادة الإسرائيليين مقابل بضعة آلاف من تلامذة الامام الخميني قبل ان يفكروا بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

وتدخل العنتريات الإسرائيلية والإعلان عن نوايا للاعتداء على ايران في اطار الاخفاقات التي تعيشها إسرائيل هذا بعد هزائمها المتكررة في مواجهة المقاومة البطولية للشعب الفلسطيني المناضل.

تحاول اسرائيل من وراء ترويج هذه التهديدات البالية الإيحاء بأنها قوة فاعلة ، غير انها تعرف تماماً بأن التطاول على ايران ليس بنزهة ، فهي أقل من أن تفكر حتى في الخيال بالقيام بمثل هذه المغامرة ، لأن الرد الموجع سيدخلها في منزلق تسقط فيه جميع أحلامها في فترة قياسية خلافاً لتوقعاتها.

وبالرغم من استحالة دخول إسرائيل في مثل هذه المغامرة ، لكن التهديدات العشوائية والعنتريات الحمقاء يجب أن تلاقي رداً مناسباً ، ولابد أن يتضح بأن مثل هذه السياسة تؤكد من جديد عدم شرعية إسرائيل وخطره الذي يحدق بالأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الزمرة الإسرائيلية لم تكن لتتجرأ على التطاول على البلدان المستقلة إن لم تشاهد صمتاً مريباً أمام جرائمها المتكررة والمستمرة منذ ستة عقود مضت. فليس أمام الحريصين على أمن المنطقة واستقرارها سوى أن يبعثوا برسالة واضحة الى إسرائيل لوقفها عند حدها ومنعها من اللعب بالنار ، لأن إسرائيل التي عجزت أمام المقاومة، وخسرت الرهان ، هي أكثر عجزاً من أن تنظر الى ايران البلد الذي مرغ أنف الولايات المتحدة في الوحل حتى أخذت تنطلق من عاصمتها دعوات لتفضيل الحوار مع طهران ، بدل مواصلة نهج التهديد الذي لم يجد لهم نفعاً طيلة العقود الثلاثة الماضية. وهذه التجربة تدل على ان أي مغامرة ضد ايران تعود بالكارثة على مرتكبيها.

الاحتفال بـ "شب يلدا" أو ليلة الميلاد عند الإيرانيين

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـــر

إن شعب إيران من الشعوب التى تكثر من الإحتفال بالمناسبات والأعياد الدينية والقومية وغيرها، وإذا إطلعنا على أحد التقاويم التى تصدرها إيران وجدنا عددا كبيرا من هذه المناسبات والأعياد سواء كانت أعيادا قديمة ترجع إلى ما قبل دخول الإسلام فى إيران، أو ترتبط إرتباطا وثيقا بإعتناق الإسلام كعيدى الفطر والأضحى وذكرى ميلاد أئمة الشيعة وإستشهادهم أو وفاتهم .

أما الأعياد القومية القديمة التى يتم الإحتفال بها فهى كثيرة أيضا ويأتى فى مقدمتها عيدا النوروز والمهرجان، وهما عيدان مشهوران قديمان تناولهما كثير من الباحثين بالبحث والدراسة، وذكرهما كثير من شعراء الفرس والعرب فى أشعارهم . ونحن هنا نتناول بالدراسة عيدا من الأعياد القديمة المتوارثة عند الإيرانيين وفيه يحتفل بليلة من ليالى السنة وهى التى تسمى فى الفارسية «شب يلدا» أو «ليلة الميلاد» .

يجمع الباحثون على أن ليلة الميلاد أو «شب يلدا» أو «شب چله بزرگ» (ليلة الأربعين الكبرى) والليلة الأخيرة من فصل الخريف وشهر آذر، هى أطول ليلة فى السنة، وفيها تتحول الشمس من برج القوس إلى برج الجدى . ويظن البعض أن الإحتفال بهذه الليلة كان من أجل إبعاد نحس أطول ليلة فى السنة، إلا أن الأبحاث الحديثة أكدت أنه لا توجد فى المعتقدات الإيرانية القديمة أى يوم أو ليلة يتصف بالنحس أو بالشؤم، وما هو إلا إحتفال له جذور تاريخية وعقائدية قديمة عند الإيرانيين، ومن هنا يحتفل به الإيرانيون فى معظم أنحاء إيران .

وكلمة «يلدا» كلمة سريانية بمعنى «الميلاد»، والمقصود بها هنا ميلاد الشمس «مهر» أو «ميترا»، وكان القدماء يعتقدون بأنه فى هذه الليلة وهى الأولى من شهر دى (الشهر العاشر من السنة الشمسية الإيرانية من ٢٢ ديسمبر إلى ٢٠ يناير) يوقن أهريمن إله الشر أن الظلمة ستهزم فى يوم من الأيام وأن النور سينتصر، وكان لميلاد الشمس وبداية هذا الشهر عادات وتقاليد وآداب كثيرة عند شعوب كثيرة، ويعتبر يوم تفاؤل عندهم نظرا لتخلص الشمس من قبضة الشياطين، وعيدا مقدسا عند عبدة الشمس (مهر پرستان) .

وفى القرن الرابع الميلادى ونتيجة للخطأ الذى وقع فى حسابات الأعوام الكبيسة، عُرف يوم ٢٥ ديسمبر (بدلا من ٢١ ديسمبر) على أنه هو يوم ميلاد «ميترا»، وجعلوا ميلاد المسيح عيسى عليه السلام أيضا فى هذا الوقت . وقد أشار الشاعر سنائى الغزنوى إلى هذا التطابق فقال :

به صاحب دولتى پيوند، اگر نامى همى جويى
كه پيوند باعيسى چنان معروف شد يلدا

ومعناه : إذا كنت تبحث عن الشهرة وذيوع الصيت، فارتبط بصاحب المال والإقتدار ؛ فإن الإرتباط بعيسى هو الذى جعل ليلة «يلدا» مشهورة .

ويضم شهر «دى» أو «ديماه» فى إيران القديمة أربعة أعياد هى : أول يوم من دى، وهو موضوع هذا البحث، واليوم الثامن والخامس عشر والثالث والعشرون، وهى الأيام الثلاثة التى يتفق فيها إسم الشهر مع إسم اليوم . ويعتبر الإحتفال بليلة «يلدا» من الإحتفالات الآرية القديمة، وكان أتباع ميترا أو الميترائيين يحتفلون به فى إيران منذ آلاف السنين، ومنذ أن عرفوا تحديد فصول السنة . وكان النور وضوء الشمس رمزا للخالق عندهم، كما كان الليل والظلمة والبرد رموزا للشياطين وإله الشر «آهريمن»، وقد إعتقدوا بأن التغيرات المستمرة فى الليل والنهار والنور والظلمة إنما

هى عبارة عن حرب دائمة بينهما، وأن الأيام الأطول هى دليل على إنتصار النور والأيام الأقصر دليل على تغلب الظلمة . وكان الإيرانيون القدماء يظنون أن «يلدا» هى ليلة ميلاد الإله «ميترا»، ولهذا إحتفلوا بها، وكانوا يلتفون حول النيران ويرقصون فى فرح وسرور ويمدون الموائد، ويقدمون ما يسمى بـ «ميزد» وهو نوع من النذور أو الولائم تضم اللحوم والخبز والحلوى . وكان الإعتقاد السائد بين الناس قديما بأنه فى ليلة يلدا هذه يأتى «قارون» وهو يرتدى ملابس باليه كملابس الحطابين ويدق أبوابهم ويقدم لهم الحطب، وفى الصباح يتحول هذا الحطب إلى سبائك من الذهب، ومن هنا كانوا يقضون ليلة يلدا مستيقظين حتى الصباح فى إنتظار هذا الحطاب الذى يهديهم الذهب والهدايا .

ويعتبر «مهر» أو إله الشمس هو إله النور وحامى العهود والمواثيق، وكان الإيرانيون القدماء يعبدون «مهر» و «ناهيد» (ميترا وناهيتا = الشمس والزهرة) كإلهين قريبين من الخالق ويقدسونهما، ونظرا لقربهما هذا فإنه فى يوم الحساب يجلس «مهر» بالقرب من الخالق ويستقبل «اناهيتا» الصالحين الذين يعبرون جسر «چينوت» أو الصراط . وطبقا للأساطير القديمة فإن «مهر» إله النور ولد فى ليلة «يلدا» فى أحد كهوف جبل البرز، ومن هنا كان أتباع «مهر» يتعبدون فى الكهوف والمغارات وتسمى عندهم «مهرا به» . وقد ولد «مهر» أو الشمس فى كهف من بين برعمة نيلوفر تشبه الصنوبر، وكان عبدة «مهر» يعبدونها ويشعلون الشموع فى الكهوف لظلمتها، وفى الأماكن التى لا تتوفر فيها الكهوف كانوا ينتقون حجرا كبيرا ويؤدون طقوسهم بجانبه، وأصبحت هذه الحجارة مقدسة بمرور الزمن . وتسمى «يلدا» أيضا بـ «شب چله بزرگ» ؛ أى ليلة الأربعين الكبرى، ويقصد بذلك ليلة الأربعين يوما الأولى من فصل الشتاء، وهى التى تمتد من بداية شهر «دى» وحتى العاشر من شهر «بهمن» . وهناك أيضا «چله كوچك» (الأربعون الصغرى) وهى التى تمتد من العاشر من «بهمن» وحتى العشرين من شهر «اسپند» .

ويرى المستشرق «كريستنسن» أن «ميترا» هو رب الميثاق، وهو فى الوقت نفسه رب النور . وأن عبادة «ميترا» مختلفة تماما عن الديانة المزدية، ومتأثرة كثيرا بعلم النجوم الكلدانى الذى ترعرع عند مجوس آسيا الصغرى، وهى العبادة التى تعتبر «ميترا» إله الشمس، وقد إنتشرت فى الإمبراطورية الرومانية . كما يرى بأن دين الآريين القديم بنى على عبادة قوى الطبيعة والعناصر والأجرام السماوية، وأضيف إلى كل ذلك آلهة تمثل قوى أخلاقية أو آراء معنوية . وفى الوقت الذى دخل فيه الإيرانيون العصر التاريخى كان «مزدا» أو «اهورا مزدا» الإله الأعلى للقبائل المستقرة والمتمدنة فى الشرق والغرب . والمزدية أقدم عهدا من الزردشتية، وليس «مزدا» إلها لقبيلة أو لشعب بل هو إله العالم والناس جميعا . (كريستنسن ص ١٩، ٢١، ٢٢) .

كما يرى أيضا أن «ميترا» هو إله العقد ونور الصباح الذى عرفه البابليون بشَمَس، إله الشمس، والذى جعل منه الميترائيون «الشمس التى لا تقهر»، والإله «مهر» إله قادر، وهو إبن الإله وهو مساعد يقظ للآلهة السبعة . وفى نقش «اردشير الثانى» فى «طاق بستان» وقف «ميترا»، وقد عرف بإكليله الذى يشع منه النور خلف الملك الذى كان يتسلم ولاية الملك من يد «اهورا مزدا» . (كريستنسن ص ١٣٣، ١١٤) .

وكان أصحاب الديانة المهرية يعتقدون أن «مهر» أو «ميترا» يراقب كل عقد أو إتفاق يعقد بين الناس، وكان ينتقم من كل من ينقض العهد أو الميثاق، وكانوا يتبادلون الحلقات كتذكار للعهود والمواثيق بينهم، وهى الحلقة التى تحولت بعد ذلك إلى حلقة العهد والميثاق بين الزوجين . كما رأى أهل هذه الديانة أن مهر كان يذبح بقرة السنوات العجاف (وهى رمز لاهريمن)، يأتى بها من السماء راكبا إياها وينزل بها إلى الأرض، ويغرس سكينا فى نحرها، فتنزل ثلاث قطرات دم منها، ينبت من الأولى القمح ومن الثانية العنب ومن الثالثة الأعشاب والنباتات الدوائية الشافية، وبهذا تصبح الأرض خصبة ومنتجة للمحاصيل .

وتوجد فى ديانة «مهر» سبع مراحل للوصول إلى نور الحقيقة، وعندما ينتقلون من المرحلة الرابعة إلى الخامسة وتسمى «چله» كانوا يعتكفون أربعين يوما على الأقل حتى تصفو النفس وتسمو فى الصمت والسكون . وكان لهذا الإعتكاف الأربعينى «چله نشينى» علامة خاصة هى إطالة الشارب الذى يغطى الشفاه ويكون كخاتم الصمت على الفم . وفى نهاية المرحلة السابعة يعتبر الشخص «شيخا» أو «أبا مقدسا»، وتكون الحقيقة قد إتضحت له وإمتلأ كيانه بالإيمان والنور، ويعد خليفة «مهر» على الأرض .

وللعدد أربعين فى الثقافة الإيرانية قدسية خاصة، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم قسموا تقويمهم القديم على أساس أربعين يوما، وعبارة «چله نشستن» و «چل چلى»، وفى طبرستان «پيرا چله» و «گرما چله» دليل على أهمية هذا العدد فى الثقافة الإيرانية . لقد قسم الإيرانيون الشهور قديما إلى أربعين يوما وكانت السنة عندهم تسعة أشهر، ثم عادوا بعد ذلك وغيروا الشهور إلى ثلاثين يوما . وظل التقويم الشمسى سائدا فى إيران، ثم إستخدم الإيرانيون بعد ذلك التقويم القمرى العربى بعد دخولهم فى الإسلام، إلى أن أعيد التقويم الإيرانى الشمسى بعد ذلك وتم إحياء القومية الإيرانية . و كان الإيرانيون القدماء يزينون شجرة سرو

بشريطين من الذهب والفضة فى ليلة «يلدا»، كما يقال إن مهر ولد من إمرأة عذراء تسمى اناهيتا داخل كهف . والمعروف أن عبادة الشمس قد تجاوزت حدود إيران ووصلت إلى بلاد الروم، وإعتنقها ملوكها وأصبحت الديانة الرسمية عندهم، وقد شجع «يوليانوس» أو «جوليان» أحد ملوك الروم إعتناق ديانة «مهر» والدخول فيها، وما زالت أدعية هذا الملك لمهر موجودة، وهو يسمى فيها الله بالأب . وقد إحتفل الروم لسنوات عديدة بميلاد «مهر» و «شب چله» وإعتبروها بداية العام، وإعتبر رجال الدين بعد ذلك هذه الليلة هى ليلة ميلاد عيسى، وإحتفلوا بها فى يوم ٢٥ ديسمبر حتى يفرقوا بينها وبين ليلة يلدا أو ليلة ميلاد مهر .

ويتحدث البيرونى عن عيد يلدا فيقول : «.. وفى الليلة التى يتقدمها الخامس والعشرون من هذا الشهر (كانون الأول) وهو ليلته على مذهب الروم عيد يلدا وهو ميلاد المسيح وكانت وقتئذ ليلة الخميس، فأكثر الناس يذهبون إلى أن هذا الخميس كان الخامس والعشرين» (الآثار الباقية ص ٢٩٢) . ويذكر صاحب «برهان قاطع» أن البعض ذكروا أن ليلة «يلدا» هى فى الحادى عشر من جدى، كما ذكروا أيضا أن «يلدا» هو إسم أحد حواريى عيسى عليه السلام .

ويذكر «محمد معين» فى حواشيه على «برهان قاطع» أن الإحتفال بعيد ميلاد المسيح الذى يسمى «نويل» NOEL والمحدد له يوم ٢٥ ديسمبر هو فى الأصل الإحتفال بميلاد ميترا (مهر)، وهو الذى جعله المسيحيون فى القرن الرابع يوم ميلاد المسيح .

وهناك أساطير إيرانية حول مولد العشق الذى يتكرر كل عام فى عيد "خرم روز"، ومن ذلك قولهم بأن القمر كان عاشقا للشمس ومغرما بها، وقد قسما العمل بينهما بحيث يكون عمل القمر فى الليل وعمل الشمس فى النهار، وقد عمد القمر إلى لقاء الشمس عند السحر، إلا أنه غالبا ما كان ينام ويطلع النهار . وأخيرا فكر القمر فى إستئجار نجمة توقظه عند منتصف الليل وتخبره بإقتراب الشمس، فيذهب القمر لإستقبالها ويطارحها الغرام ويمنعها من الذهاب، وعندئذ ينسى القمر والشمس عملهما الأساسى وتتأخر الشمس فى الظهور وتسمى هذه الليلة بليلة "يلدا" . ومنذ ذلك الوقت والقمر والشمس يلتقيان ليلة واحدة فقط، وتكون هذه الليلة طويلة وحالكة الظلمة، وهى نفسها ليلة "يلدا" . ومن هنا كان الحديث فى الأساطير الإيرانية عن ليلة "يلدا" هو حديث عن مولد العشق الذى يتكرر كل عام فى عيد "خرم روز" . وفى زمن أبى الريحان البيرونى كانوا يسمون شهر دى أيضا بـ "خورماه" أى شهر الشمس، وكان أول يوم فيه يسمى "خرم روز" وهو اليوم الذى يتجاوز أطول ليلة فى السنة، وتبدأ الطبيعة فى الإزدهار من جديد، وتكتسى بمظاهر الحياة ويعم الدنيا السرور والبهجة .

وفى الأزمنة القديمة شيد الإيرانيون مبان لرصد الشمس وعمل التقويم، ومن أهمها "چار تاق نياسر" فى مدينة كاشان، وهو المبنى الوحيد الذى بقى سليما على أرض إيران . وتدل كلمة "چار تاق" أو "چهار طاق" على بناء مسقوف ومفتوح من كل الجوانب وبدون أبواب، ومن خلاله يمكن تحديد الإنقلاب الشتوى وبداية السنة الجديدة الميترائية بدقة . وقد تم الإحتفال بمشاهدة ميلاد الشمس فى عام ١٣٨٤ ش = ٢٠٠٥ م فى "چار تاق" مدينة نياسر بمساعدة بلدية المدينة ومركز التراث الثقافى هناك .

ونظرا لقدم هذا العيد عند الإيرانيين، فإننا نجد كلمة "يلدا" تتردد فى أشعار شعراء الإيرانيين القدامى بعد الإسلام ؛ فنجد العنصرى (توفى ٤٣١ هـ) يقول :

چون حلقه ربايند به نيزه تو به نيزه
خال از رخ زنگى بربايى شب يلدا

أى :

عندما يخطف (اللاعبون) الحلقة برماحهم ،
تخطف أنت الخال من على وجنة الزنجى برمحك فى الليلة الظلماء وتزيله .

ويقول منوچهرى (متوفى ٤٣٢ هـ) :

نور رايش تيره شب را روز نورانى كند
دود خشمش روز روشن را شب يلدا كند

أى :

إن نور رأيه يحيل الليلة الحالكة الظلمة إلى نهار منير ،
ودخان غضبه يحيل النهار المضئ إلى ليلة ظلماء كليلة يلدا.

ويقول مسعود سعد سلمان (متوفى ٥١٥ هـ) :

كرده خورشيد صبح مملكت تو   روز همه دشمنان شب يلدا

أى :

لقد جعلت الشمس مملكتك صبحا مضيئاً ،
وصار نهار كل أعدائك مظلما كليلة يلدا .

ويقول سعدى الشيرازى (توفى ٦٩١ هـ) :

نظر به روى تو هر بامداد نوروزيست
شب فراق تو هرگه كه هست يلدا ييست

أى :

إن النظر إلى محياك كل صباح هو عيد نوروز ،
وليل فراقك حيثما يكون هو ليلة يلدا .

وهكذا نجد الشعراء الفرس قد إستخدموا هذه الكلمة للتعبير عن الليل الحالك الظلمة الذى يعانى منه أعداء الممدوح أحيانا، أو الذى يعانى منه العاشق الموله من فراق محبوبته له أحيانا أخرى، أو فى معان أخرى كثيرة تتضمنها الأشعار الفارسية التى ذكرنا أمثلة لها .

ويعتبر عيد "يلدا" أو الإحتفال بليلة "يلدا" من المناسبات التاريخية التى يجتمع فيها الإيرانيون حتى يومنا هذا . وغالبا ما يكون هذا التجمع أسريا، حيث يجلس أفراد العائلة وأقاربهم وأصدقائهم المقربين حول المدفأة التى تسمى بـ "الكرسى"، ويتناولون الأطعمة والفاكهة والنُقل، ويأخذون الفأل من ديوان "حافظ الشيرازى" . ولا شك أن إستخدام أجهزة التدفئة قد منع إستخدام الكرسى فى كثير من مناطق إيران حيث كان يستخدم كثيرا فى الأزمنة القديمة . وعادة ما يتناول الإيرانيون فى هذه المناسبة فاكهة معينة كالبطيخ والرمان وغير ذلك من فاكهة فصل الصيف، والفاكهة التى تمر عليها ليلة "يلدا" لا تؤكل . ويتضمن النُقل الحمص المحمص ولب البطيخ والقرع، واللوز والفستق والبندق والزبيب والتين والتوت المجفف . وتذهب بعض الأسر للسهر فى ليلة "يلدا" إلى منزل الأقارب الأكبر سناً وذلك بعد تناول العشاء .

والحقيقة أنه لا يوجد مكان داخل إيران لا يؤكل فيه البطيخ فى هذه الليلة، وهو الفاكهة التى لا يمكن الإستغناء عنها، وذلك لإعتقادهم بأن أكله فى ذلك الوقت بالذات يقيهم من أمراض البرد وأعراضه خلال الأربعين يوما الكبرى والصغرى، وموائدهم فى هذه المناسبة لا تتشابه مع مائدة النوروز والتى تسمى "هفت سين" ؛ أى الموجود عليها سبعة أشياء تبدأ بحرف السين، بل يضعون على موائدهم مرآة وصورة لسيدنا على رضى الله عنه . وفى آذربايجان يأكل الناس فى هذه المناسبة ما يسمونه بـ "هندوانه چله" أو "چيله قارپوزى" (بطيخة الأربعين) ويعتقدون بأن الرعشة والحمى لن تصيب أجسامهم نتيجة لهذا . وفى جيلان يتناولون البطيخ أيضا ويعتقدون بأن أكله يحميهم من الإحساس بالعطش فى فصل الصيف والبرد فى فصل الشتاء .

ويحتفل الزرادشتيون فى إيران بهذه الليلة أيضا ويرددون دعاء معينا فيها يسمى "نى يد" وهو دعاء للشكر على النعم، أما الأطعمة التى يتناولونها فى هذا العيد فهى اللحم وسبعة أنواع من الفاكهة المجففة . كما يشارك الآشوريون الإيرانيون أيضا فى الإحتفال بعيد "يلدا" مع سائر الطوائف الإيرانية، حيث أنهم يؤمنون بأن الإحتفال بيلدا تقليد آشورى قديم، ويشيع عندهم أيضا التفاؤل بديوان حافظ .

ولا تقتصر الإحتفالات بليلة يلدا على إيران فقط، بل تتعداه إلى روسيا رغم أنه عيد إيرانى أصلا، والروس يحتفلون به منذ زمن بعيد وقبل دخول المسيحية هنـاك، ويقال إنه ما زال قائما حتى الآن بين أهل الريف هناك . ومن طقوسهم فى هذا الإحتفال إعداد الحلوى وتزيينها بأشكال مختلفة، وممارسة الألعاب المحلية المتنوعة، ونثر القمح فى أفنية المنازل، والغناء والرقص وذبح الذبائح، وأخذ الفأل والنبوءات . ويتشابه هذا كثيرا مع ما يجرى فى إيران من عادات وتقاليد فى هذا العيد .

وإذا تصفحنا أى تقويم إيرانى وجدنا هذه المناسبة وقد سجلت فى يوم ٣٠ آذر، وفى العام الماضى (٢٠٠٧م) جاءت ليلة "يلدا" فى يوم الجمعة الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧ الموافق ٣٠ آذر ١٣٨٦ ش (١٠ ذى الحجة ١٤٢٨)، وهو فى نفس الوقت يوم من أيام عيد الأضحى المبارك (اليوم الثانى فى مصر) . وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على تمسك الإيرانيين بالإحتفال بأعيادهم القومية القديمة بجانب الأعياد والمناسبات الإسلامية، وهم من الشعوب التى يكثر عندهم الإحتفال بكثير من المناسبات والأعياد كما ذكرنا .

ويتندر كبار السن فى إيران على أن هذه الليلة كانت قديما ذريعة لكى يرى الخطيب خطيبته، خاصة وأن منازل العروسين كانت عادة قريبة من بعضها البعض، ولم تكن هناك وسائل إتصال متوفرة كما هو الحال اليوم . فكانت أسرة العريس تضع الفاكهة الخاصة بهذه المناسبة من بطيخ ورمان يجرى الدم فيهما، وأنواع النُقل والحلوى المختلفة، بالإضافة إلى قطعة قماش فى طبق مزين ويرسلونه مع العريس حتى يتمكن من لقاء عروسه فى منزل أهلها وقضاء بعض الوقت معها . ومع تغير الظروف والأحوال فى عصرنا الحديث لم يعد أحد يحمل طبق الهدايا، وإستبدل ذلك بعلبة بها قطعة من المشغولات الذهبية . بل إن الهدايا تقدم الآن دون مناسبة ولا يعرف الأهل شيئا عنها .

ومع التقدم الحضارى وإرتفاع مستوى المعيشة لم تعد الولائم بنفس شكلها القديم، بل تغيرت إلى ولائم أكثر فخامة، كما يستمع المحتفلون بهذه المناسبة الآن إلى الموسيقى الكلاسيكية من خلال أجهزة حديثة، ويأخذون فألهم من ديوان حافظ المطبوع الآن على ورق مصقول خلاف الطبعات القديمة، ويعزف بعض الشباب على آلات موسيقية حديثة كالجيتار وغير ذلك وهم يرتدون ملابس السهرة . ويتصل المضيف بأقاربه وأصدقائه الآن بالتليفون المحمول ليدعوهم للإحتفال، ويحتفل الشباب عادة فى أيامنا هذه بأسلوبهم الخاص الذى لا ينتمى كثيرا لإحتفالات ليلة يلدا ولا تقاليدها وطقوسها القديمة، غير أن الإحتفال بهذه المناسبة ما زال قائما فى إيران بشكل أو بآخر . وقلما نجد الآن منزلا وضع فى وسطه "الكرسى" وبجانبه "السماور" والماء يغلى فيه، وكان القدماء يشعلون النيران بجانب المصابيح لمزيد من الضوء، وكانوا يتفاءلون بذلك . ولم تكن الأسرة قديما تحتفل فى غياب الجد والجدة، إلا أن كثيرا من هذه الأعياد تمر الآن بدون حضورهما أو مشاركتهما .

وإذا كانت تقاليد وطقوس يلدا تعد من التراث الإيرانى الذى يرجع إلى عدة آلاف من السنين، إلا أنه قد أضيف إليها

فى القرون الأخيرة تقليد جديد هو أخذ الفأل من ديوان حافظ الشيرازى كما ذكرنا، وهو تقليد متبع فى أعياد أخرى كذلك، ولأخذ الفأل لابد من الإخلاص فى النية أولاً، وقراءة سورة الفاتحة مرة وسورة الإخلاص ثلاث مرات، والصلاة على النبى ثلاث مرات، وبعد ذلك يطلب الإنسان الفأل، ويفتح الديوان على إحدى غزليات حافظ، وفيها تكون الإجابة عما يرغب فى التنبؤ له . وقد يقرأ المجتمعون أحيانا فى شاهنامة الشاعر الفردوسى لتمضية الوقت، وعادة ما يقوم أكبر الموجودين سنا وأكثرهم إجادة لقراءة أشعار حافظ أو الفردوسى بهذه المهمة .

هذه فكرة موجزة عن عيد من أعياد الإيرانيين القومية كانوا يحتفلون به قديما، ومازال الناس يحتفلون به حتى يومنا هذا كنوع من الإرتباط بالماضى، وتعلق بالقومية الإيرانية وبالتراث الشعبى الذى ورثوه عن أسلافهم .

المراجــــــع:

- الآثار الباقية عن القرون الخالية - ابو الريحان البيرونى - طبعة زاخائو .
- إيران فى عهد الساسانيين - آرثر كريستنسن - ترجمة يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٥٧م .
- برهان قاطع - محمد حسين بن خلف تبريزى - باهتمام دكتر محمد معين - تهران ١٣٤٢ .
- فرهنگ فارسى - دكتر محمد معين - تهران ١٩٩٢ م .

لغت نامه دهخدا .

WWW.DADASHREZA.MIHANBLOG.COM

WWW.FARHANGSARA.COM

WWW.VCN.BC.CA/OSHIHAN

- محاضرتان للدكتور فريدون جنيدى والدكتور مير جلال الدين كزازى حول "شب يلدا" .

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977-227-130-3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥-٧٧٠ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر